فلسطين

العدد الستون - يوليو 2018

مخططات الاحتلال لإخلاء المناطق C والتخلص من بدو فلسطين

جنوب جبال الخليل
منطقة "معاليه أدوميم"
منطقة الأغوار

رأينا

وقفة لاتحاد البرلمان العربي مع فلسطين

انعقدت الدورة الثامنة والعشرون الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي بمقر مجلس النواب المصري بتاريخ 21/7/2018، برئاسة السيد على عبدالعال رئيس مجلس النواب المصري ورئيس اتحاد البرلمان العربي بالقاهرة بناء على طلبٍ من دولة الكويت وبرئاسة السيد/ مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي، وذلك لبحث التداعيات والمستجدات في القضية الفلسطينية، في ضوء الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية وخاصة أثر القرار الأمريكي بشأن القدس والمجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال بحق مسيرات العودة السلمية في قطاع غزة.

يأتي انعقاد هذه الدورة الاستثنائية بتوقيت مهم بعد إصدار الكنيست "قانون القومية" العنصري، وإن كانت الدعوة إلى عقدها سابقة وتتعلق بالقدس، وبقمع مسيرات العودة السلمية، وذلك بظروف غاية بالخطورة تجتازها القضية، وهو تعبيرٌ عن تكامل الموقف الرسمي الحكومي مع الشعبي البرلماني، وفي ذلك أهمية لتأكيد الالتزام العربي حول القضية الفلسطينية كقضية مركزية للأمة بدولها وشعوبها رغم كل التحديات والظروف المصيرية التي تجابهها الأمة وكانت خلاصة هذه الدورة بالمعنى الواسع والجوهري رسالة تضامن ودعم للشعب الفلسطيني وقيادته وتأكيداً على استمرار دعم وتعزيز الصمود والنضال الفلسطيني وفضح ممارسات الاحتلال وطرح قضية الحماية للشعب الفلسطيني وتحقيق المزيد من الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

لقد أكد البرلمانيون العرب على رفض القرارات والممارسات الاسرائيلية وادانتها وما يرتكبه الاحتلال من جرائم متصاعدة استيطاناً وتهويداً ومصادرةً واقتلاعاً وتشريداً وقتلاً واعتقالاً خاصة في القدس، وما يجري هذه الايام بالخان الأحمر على مرأى ومسمع من العالم من تطهير عرقي يجسد المأساة الفلسطينية منذ بدايتها بذات المنهج الدموي اقتلاعاً وتشريداً ومصادرةً للأرض في انتهاك صارخ وجسيم للقوانين والمواثيق الدولية، الأمر الذي حدث ومازال بقطاع غزة من عدوان مستمر ومواجهة تنصف بالجرائم ضد الانسانية لمسيرات العودة السلمية.

ثم تزامنت هذه الدورة الاستثنائية لاتحاد البرلمانات العربية مع ما أقدم عليه الكنيست أخيراً بسلسلة قوانين عنصرية اخطرها قانون القومية الفاشي الذي يعيد تأكيد طبيعة هذا الكيان العنصري، فقد توقف البرلمان أمام خطورة هذا القانون المدان، وخطورة تداعياته لجهة إلغاء الوجود والحق والتاريخ الفلسطيني، ومحاولة تقنين الواقع القسري الإسرائيلي استيطاناً وتهويداً وتمييزٍ عنصري ضد أصحاب الوطن سواء داخل فلسطين 48 أو باقي الأرض الفلسطينية، وأهمية مواجهة هذا القانون مع كافة برلمانات العالم.

وفي محور آخر متعلق بالقدس والقرار الأمريكي المدان والباطل باعتبارها عاصمة لدولة الاحتلال ونقل السفارة إليها، فقد أكد الإتحاد على وضرورة مواصلة العمل الفعال لمواجهة هذا القرار والغاء أي مفاعيل له على مستوى العالم، باستمرار عزل الموقف الأمريكي المنحاز بشكل سافر للإحتلال وممارساته وسياساته، ورفض أي دعاية أمريكية لعملية السلام تعمل سلطات الاحتلال على تمريرها، مع التمسك بهوية القدس عاصمة للدولة الفلسطينية والنضال لإنهاء الاحتلال وبالشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية أساسا لتحقيق السلام.

تناول الملف أيضا الموقف الأمريكي من الأونروا، ومحاولات الإدارة

مجلة شهرية تصدر عن
قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة
(جامعة الدول العربية)

رئيس التحرير
الدكتور سعيد أبو علي

مدير التحرير
دعاء الشريف

إخراج فني
محمد المتولي

للمقترحات و الآراء
02-25777217

موقع مجلة فلسطين في شهر
palestine-inmonth.com

صفحة مجلة فلسطين في شهر
https://www.facebook.com/
palestineinmonth

طباعة وتنفيذ مطبعة
جامعة الدول العربية
المعادى

الأمريكية تصفية قضية اللاجئين وتأكيد أهمية استمرار الوكالة القيام بمهامها ومسؤولياتها السياسية والإنسانية كمنظمة دولية حتى يتحقق الغرض من تأسيسها بحل قضية اللاجئين على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية ودعوة المانحين للوفاء بالتزاماتهم المالية، وأكد على أهمية تحقيق المصالحة الوطنية، ودعم الشرعية الفلسطينية ممثلة بالرئيس أبو مازن، وتقدير الجهود المصرية وكذلك الدور الأردني السعودي المغربي بشأن القدس.

وفي مجمل القرارات التي تم اعتمادها كانت تمثل برنامج عمل من جهة وأسس الموقف العربي الجماعي من جهة أخرى لتحقق في آن واحد مسار التحرك المستقبلي للاتحاد في علاقاته الثنائية والجماعية وخاصة تجاه البرلمانات الدولية الأوروبية والافريقية وفق مرجعيات وأسس مواقف عربية محددة تسير في موازاة ومواكبة الحراك السياسي للدبلوماسية العربية ومواقف الدول والحكومات العربية المشتركة بخصوص القضية الفلسطينية ومجالات العمل على الساحة الدولية بدولها ومنظماتها، ليستمر العمل المكثف دفاعاً عن الحق الفلسطيني العربي وعزلاً للموقف الأمريكي الاسرائيلي المتماهي وإبطال أي مفاعيل أو آثار سياسية وقانونية تمس أو تؤثر سلبا في الحق العربي.

وبقدر ما يمثله هذا الموقف العربي المتكامل من أهمية في هذه الظروف المصيرية إلتفافاً ودعماً للحقوق الفلسطينية فإن هذه الاهمية ستكون مضاعفة بالقيمة والأثر إذا ما تم إخضاعها للتقييم الدوري والانتقال بها إلى ممارسة الضغوط التي من شأنها نقل الموقف الدولي برمته من حال الاكتفاء بالأبعاد السياسية والقانونية الى مرحلة ممارسة الضغوط الاقتصادية على سلطات الاحتلال عبر توظيف آليات المقاطعة في مرحلة أولى.

فالعالم والعلاقات الدولية وإلى جانب الأسس والمبادئ إلى جانب المواثيق والقواعد القانونية إنما يحتكم بصورة أو بأخرى في نهاية المطاف إلى ما هو قائم بالفعل ومعروف منذ أمد بعيد ولا يكاد يختلف عليه اثنان قاعدة المصالح والتأثير المتبادل ولدى العرب الكثير الكثير مما يمكنهم توظيفه من أوراق في مجال المصالح لخدمة مصالح الأمة والدفاع عنها.

د. سعيد أبو علي
الأمين العام المساعد لشئون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية

صـ 4 كلمة معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية في الدورة الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي
صـ 10 قضايا العدد - مخططات الاحتلال لإخلاء المناطق C والتخلص من بدو فلسطين جنوب جبال الخليل - منطقة "معاليه أدوميم" - منطقة الأغوار
صـ 44 نوافذ
صـ 52 حكاية صورة - قرية البصة: شاهد على تهجير الاحتلال للفلسطينيين

كلمة
معالي السيد أحمد أبو الغيط
الأمين العام
لجامعة الدول العربية

في الدورة الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي

لاشك أننا نجتمع اليوم في ظل ظروف استثنائية خطيرة تعصف بالقضية الفلسطينية، قضية العرب المركزية، وذلك في ظل ما اقدمت عليه الإدارة الأمريكية من قرارات متلاحقة تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية بدءاً من قرارها الباطل والمنعدم الأثر القانوني والمرفوض دولياً وعربياً بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها.

مروراً بالخطوة في إطار محاولاتها لتصفية قضايا الوضع النهائي باستهداف (الاونروا) والتي تمثل عنوانا للالتزام الدولي تجاه هذه القضية، وذلك بتعليقها جزءا كبيرا من مساهماتها في ميزانية الوكالة وهو الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمة المالية للوكالة الدولية حيث بلغ العجز المالي في ميزانيتها في مطلع عام 2018 مبلغ 446 مليون دولار.، وصولاً غلى موقعها العدائي من السلطة الفلسطينية بوقف المساعدات المالية.

إن الانحياز الأمريكي الخطير لإسرائيل قد أعطاها الضوء الأخضر لمزيد من استخدام القوة والامعان في تحدي إرادة المجتمع الدولي والعدوان على حقوق الشعب الفلسطيني وارضه ومقدساته، فسارعت في تنفيذ مخططاتها التي تستهدف القدس عزلاً واستيطاناً

وتهويداً كما صعدت من نشاطها الاستيطاني في كافة انحاء الضفة الغربية لفرض وقائع قسرية جديدة وكان أخرها ما يجري اليوم بالخان الأحمر الذي يمثل نموذجاً لأبشع صور التهجير والاقتلاع والتشريد لأبناء الشعب الفلسطيني ، إن ما يجري اليوم في الخان الأحمر واصدار قانون القومية الذي يعد الأكثر خطورة وعنصرية يؤكد من جديد الطبيعة العنصرية الاستيطانية وسياسات التمييز والتطهير العرقي .. ويأتي ذلك في نطاق تصاعد الممارسات الوحشية الإسرائيلية ضد المواطنين العزل خاصة تجاه مسيرات العودة السلمية وتواصل حتى ليلة الأمس استخدام البطش العشوائي والعنف الأعمى والقتل الوحشي في حق المدنيين الفلسطينيين غير عابئة بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وإنني إذ اترحم على أرواح الشهداء الأبطال، لأطالب بتحقيق دولي في الجرائم التي ترتكبها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) وكذلك إزاء الحصار الجائر الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة والمخالف والمدان من كافة قرارات الشرعية الدولية، وهذا العدوان المستمر على القطاع.

وإزاء هذا الوضع الخطير فقد سارعت جامعة الدول العربية للتحرك للتصدي للقرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها، حيث أصدر مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية القرارات وقام بالتحركات اللازمة لمواجهة قرار الإدارة لأمريكية بشأن القدس كما أعاد مجلس الجامعة على مستوى القمة في الظهران التأكيد على رفض قرار الإدارة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ومطالبتها بإلغاء هذا القرار المخالف لقرارات الشرعية الدولية، مؤكداً على مواصلة التصدي للقرار المدان وإصرار على عروبة القدس وتعزيز صمود المقدسيين.

وقد تابعتم الحراك السياسي والدبلوماسي واسع النطاق الذي جرى ومازال في إطار جامعة الدول العربية لمواجهة الموقف وبناء أوسع تضامن دولي مناهض للقرار الأمريكي على كافة المستويات الدولية والثنائية والجماعية وعلى مستوى المنظمات الإقليمية والدولية وخاصة الأمم المتحدة بمجلس الأمن والجمعية العامة بهدف رفض الخطوة الأمريكية وإبطال أي أثر سياسي أو قانوني لها أو ما سيترتب عنها وعزل الموقف الأمريكي الإسرائيلي بشأن القدس، كما واصلت الأمانة العامة بذل الجهود المضاعفة والقيام بالتحركات والاتصالات اللازمة لمواجهة قرار الإدارة الأمريكية والآثار الخطيرة لهذا القرار على عملية السلام وأمن وسلامة المنطقة، وصولا إلى أإصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية العام الماضي قراراها برفض أي تغيير على الوضع القانوني للقدس، تحت بند "متحدون من أجل السلام"؛ بأغلبية كبيرة.

من جهة أخرى فقد سارعت جامعة الدول العربية بالتنسيق مع كافة الدول العربية لمواجهة الأزمة المالية الخطيرة التي تواجه الأونروا وبعد جهود حثيثة تكللت بعقد "مؤتمر روما" لدعم الاونروا ومؤتمر التعهدات الذي عقد بنيويورك مؤخراً تم تخفيض هذا العجز، إلا أن الوضع لا يزال بالغ الخطورة، واستمرار هذا العجز يهدد بشكل خطير قدرة الوكالة في تقديم خدماتها الأساسية لمجتمع اللاجئين وفي مقدمتها قدرتها على بدء العام الدراسي، حيث أنها قد بدأت بالفعل نتيجة للأزمة المالية في تقليص بعض برامج الطوارئ خاصة في قطاع غزة والضفة الغربية ولهذا ندعو مجدداً إلى ضرورة سرعة ايفاء الدول المانحة بالتزاماتها المالية في الوكالة لسد هذا العجز الخطير الذي إن استمر سيؤدي إلى نتائج سياسية وأمنية خطيرة على المنطقة برمتها.

إن العرب يؤكدون دائماً على خيار السلام كخيار استراتيجي وإننا إذ نسعى إلى تسوية عادلة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، نتطلع لجهود البرلمانات العربية وتحركاتها الفعالة مع كافة برلمانات العالم لدعم القضية الفلسطينية العادلة وفضح السياسة الإسرائيلية الممنهجة لتدمير عملية السلام وهو الدور الذي تقوم به برلماناتكم بمسؤولية عالية وبما يشمل تقديم كل أشكال الدعم المادي والسياسي لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني ونضاله لإنهاء الاحتلال وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. ولسوف تبقى قضية القدس وفلسطين، قضية إنهاء الاحتلال وتمكين الدولة الفلسطينية من الاستقلال على رأس جدول أعمالنا وفي طليعة قضايانا.

وختاماً واذ نحيي نضال الشعب الفلسطيني وقيادته برئاسة الرئيس أبو مازن لنؤكد على أهمية وحدته ركيزة انتصاره، ومن هنا نحيي الجهود المصرية المتواصلة بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي لتحقيق المصالحة الفلسطينية وتعزيز الموقف الفلسطيني العربي لمواجهة التحديات البالغة الخطورة، وإنني على يقين أن الاحتلال مهما طال زمنه فإنه إلى زوال وان الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية قادمة لامحالة .

مجلس النواب المصري

الاتحاد البرلماني العربي

الدورة الثامنة والعشرون الاستثنائية

للاتحاد البرلماني العربي

الجلسة الطارئة للسيدة والسادة رؤساء المجالس والبرلمانات العربية

القاهرة 21 تموز/ يوليو 2018

البيـــان الختـــامي

البيان الختامي

للدورة الثامنة والعشرين الاستثنائية للاتحاد البرلمانيّ العربيّ

الجلسة الطارئة للسيدة والسادة رؤساء المجالس والبرلمات العربية

القاهرة – السبت 21 تموز/ يوليو 2018

بدعوة كريمة من معالي الأستاذ الدكتور على عبد العال، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية الشقيقة، واستجابة لطلب معالى السيد مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتى، احتضنت القاهرة أعمال الدورة الثامنة والعشرين الطارئة للاتحاد البرلماني العربي على مستوى رؤساء المجالس والبرلمانات العربية، وذلك يوم السبت الواقع فيه 21 تموز/ يوليو 2018، وقد صدر عن هذه الدورة **البيان الآتي**:

1- **يدين** المجتمعون الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل وخاصة ما يجرى فى القدس وقطاع غزة و بقية المدن الفلسطينية، من قتل وتدمير وهدم واعتقال بغير وجه حق. ويعتبر المجتمعون هذه الممارسات موجّهة ضد الإنسانية جمعاء، لا ضد الشعب الفلسطيني وحدَه.

2- **يستنكر** المجتمعون سياسة ضم الأراضي الفلسطينية من قِبل الاحتلال الاسرائيلي، وإقامة المستوطنات الصهيونية عليها، وتهجير الفلسطينيين القسري، ومنعهم من البناء، في سياسة واضحة لرسم خرائط جديدة بحكم الديمغرافية المستجدّة، ضاربين بعرض الحائط كل الاتفاقيات السابقة مع السلطة الفلسطينية في سياسية توسعية مُمنهجة.

3- **يرفض** المجتمعون قرار الإدارة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لكيان الاحتلال الإسرائيلي، ونقل السفارة إليها، ويعتبرونه خرقاً، وتدميراً لعملية السلام وللاتفاقيات جميعها، سواء مع الفلسطينيين أم المعاهدات الدولية والقرارات الأممية ذات الصّلة.

4- **أبدى** المجتمعون استنكارهم ورفضهم إزاء مواقف المجتمع الدولى بالقدس، وشددوا على استمرار الدعم للقضية الفلسطينية، وتوجيه العلماء المسلمين للتواجد بباحات الأقصى الشريف لملئ الفراغ، وهو يعتبر رفض فعلى للماراسات الصهيونية ودعم خيار المقاومة، والاكتفاء بالتنديد أو الرفض الكلامي الذي لم يغيّر شيئاً على أرض الواقع، مما جعل الإدارة الأميركية تمضي بتنفيذ قرارها غير آبهة بكل ذلك.

5- **يؤكّد** المجتمعون أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد راعياً حقيقياً للسلام، وغدت طرفاً يدعم العدوان على الحق والعدل والسلام، وهذا يتناقض مع موقف الإدارة المعلن كراعٍ حياديّ لعملية السلام في الشرق الأوسط، مما افقدها المصداقية، والحيادية والشفافية والسعي الحقيقي الدؤوب لإحلال السلام في الشرق الأوسط وإنصاف الشعب الفلسطيني في إقامة دولته ونيله الحرّيّة والاستقلال التام.

6- **ضرورة** إيجاد إطار دولى جديد لرعاية عملية السلام فى الشرق الأوسط يؤدى إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

7- **يستنكر** المجتمعون استخدام الإدارة الأمريكية حق النقض الفيتو فى مجلس الأمن بوجه إيقاف قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها، إمعاناً منها في الانحياز إلى الباطل ضد الحق، وكذلك اسقاطها لمشروع قرار توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة.

8- **يطالب** المجتمعون الجمعية العامة للأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بتفعيل قراراتها على أرض الواقع، وإلزام الجميع بالتقيد بها وتنفيذها بمن فيهم الإدارة الأمريكية وكيان الاحتلال الإسرائيلي.

9- **يؤكّد** المجتمعون أن العرب جميعهم دعاة سلامٍ عادل وشاملٍ، يضمن حقوق الشعب الفلسطيني والدول العربية التي ما زال جزء من أراضيها محتلاً، شريطة أن يكون هذا السلام مصان الكرامة والهيبة ولا يفرّط بحقوقهم.

10- **يدعو** المجتمعون الشعوب، والبرلمانات، والحكومات العربية، إلى زيادة الدعم للشعب الفلسطيني لتمكينه من الصمود في أرضه مدافعاً عن حقوقه ومقدساته.

11- **أكد** المجتمعون على دعمهم للقيادة الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس الفلسطينى محمود عباس فى مواجهة التحديات والمخططات الخطيرة التى تستهدف القيادة والقضية الفلسطينية.

12- **يدين** المجتمعون ما قامت به حكومة الاحتلال الإسرائيلي من مصادرة وسرقة المخصصات المالية الخاصة بأسر الشهداء، والأسرى وأسرهم، واستقطاعها من عائدات الضرائب الفلسطينية، وضرورة إعادتها.

13- **يدعو** المجتمعون الدول العربية إلى نبذ خلافتها، وأن يعمدوا إلى حلّها ضمن البيت العربي الواحد، وعدم تدويلها وإبعاد التدخلات الأجنبية التي لم تجلب إلا الخراب والفرقة للشعب العربي، وأنّ اللجوء إلى الحل الداخلي يؤكّد احترام الحكومات لشعوبها من الخليج إلى المحيط.

14- **يؤكّد** المجتمعون أن الشعوب العربية كانت وما زالت، تطمح إلى بناء وحدة عربية، تراعي مصالح الجميع وتخدم تطلّعاتهم ومستقبلهم، ليُعاد إلى الأمة مجدها وتألّقها في قيادة سفينة الحضارة، وأن تصنع المستقبل للبشرية مع الدول الأخرى.

15- **يرفض** المجتمعون إقرار الكنيست لكيان الاحتلال الإسرائيلي القانون المسمى (الدولة القومية للشعب اليهودي)، وأن هذا القانون يتعارض مع أحكام القانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية، والمبادئ السامية لحقوق الإنسان، ومن شأنه تعطيل الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمى عادل للقضية الفلسطينية.

16- **يرفض** المجتمعون ما تتعرض له وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA) من تقليص للمستحقات المالية، والتى تهدف إلى إنهاء الخدمات التى تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينين.

17- **يشيد** المجتمعون بدور الدول العربية فى المحافل والمنظمات الدولية، الداعم للقضية الفلسطينية، وخاصة ما تم مؤخراً من حشد للمواقف الدولية فى مجلس الأمن وكذلك فى الاتحاد البرلمانى الدولي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، وما قامت به دولة الكويت ممثلة عن المجموعة العربية فى مجلس الأمن، وكذلك الإشادة بدور ودعم الدول الصديقة فى هذا الخصوص.

18- **يشيد** المجتمعون بالدور الذى تقوم به جمهورية مصر العربية فى موضوع تحقيق المصالحة الفلسطينية، واستمرار فتح معبر رفح.

19- **يشيد** المجتمعون بالدور الذى تقوم به المملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية بصفتها رئيسة القمة العربية الحالية، ومخرجات مؤتمر القدس وإعلان الظهران، والدعم المالي للقدس، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين،

20- **أكد** المجتمعون على دور المملكة الأردنية الهاشمية، والوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية فى القدس الشريف.

21- **يشيد** المجتمعون بالدور المحورى والريادى الذى يلعبه صاحب الجلالة محمد السادس ملك المغرب، رئيس لجنة القدس.

22- **قرر** المجتمعون إدراج القضية الفلسطينية فى جميع مؤتمرات واجتماعات الاتحاد البرلمانى العربى.

حرر في القاهرة، في 21 تموز/ يوليو 2018

مخططات الاحتلال لإخلاء المناطق C والتخلص من بدو فلسطين
جنوب جبال الخليل – منطقة "معاليه أدوميم" – منطقة الأغوار

منذ سنين تمارس سلطات حكومة الاحتلال الاسرائيلي سياسة ممنهجة ضد أهالي بدو القرى الفلسطينية في الضفة الغربية، غايتها طردهم واجبارهم على الرحيل عن منازلهم والقضاء على وجود هذه القرى.

إذ يجري تنفيذها ضمن تكتيك خبيث يتجنّب مظاهر فظّة لجنود يحملون فلسطينيّين بالقوّة على شاحنات.

عوضًا عن ذلك تقوم سلطات الاحتلال الاسرائيلي بجعل حياة أهالي القرى جحيمًا لا يطاق من أجل دفعهم إلى مغادرة منازلهم، وكأنّما بإرادة منهم. وتتنوّع سياسة إسرائيل تجاه هذه القرى، متراوحة بين منع التطوير والتجبّر على الأهالي، ومساع صريحة لتهجير القرى بأكملها؛ والغايةً واحدة في الحالتين: إنهاء الوجود الفلسطيني في المنطقة، لكي يقوم الاحتلال الاسرائيلي بتهويدها وضمها للمستوطنات.

في المناطق C، التي تشكّل نحو 60% من مساحة الضفة الغربية، هناك

180 (قرية فلسطينية). تمتنع سلطات الاحتلال الاسرائيلي عن المصادقة على خرائط هيكلية، وبدون هذه الخرائط لا يمكن الحصول على تراخيص بناء للفلسطينيين، ولا يمكنهم مدّ خطوط للارتباط بمرافق حيويّة كشبكة الماء وشبكة الكهرباء.

من ضمن المبرّرات التي تقدّمها سلطات الاحتلال، ادّعاؤها أنّ هذه التجمّعات (القرى) تقع داخل "مناطق إطلاق نار" أو "محميّات طبيعية" - علمًا أنّها هي التي صنّفت هذه المناطق تحت مسمّيات كهذه، رغم وجود أهالي القرى هناك منذ الالف السنين. وحيث يحتاج الأهالي بالضرورة المنازل والمدارس والعيادات الصحّية وملاعب الأطفال، فلا خيار لديهم سوى البناء "غير المرخّص"؛ وعند ذلك تُصدر ما تسمى بـ"الإدارة المدنيّة" أوامر هدم لتلك المباني. وتتمادى السلطات إلى درجة منع ارتباط هذه أهالي هذه القرى بمرافق حيوية فارضة عليهم العيش سنين طويلة بلا كهرباء ولا ماء، ودون شبكة مجارٍ، ودون شوارع معبّدة.

وتركّز سلطات الاحتلال الاسرائيلي مساعي التهجير في ثلاث مناطق: "الأغوار" و"جنوب جبال الخليل" ومحيط مستوطنة "معاليه أدوميم".

وحيث أنّ هذه السياسة تدفع الأهالي إلى مغادرة منازلهم فالأمر يشكّل خرقًا لحظر النقل القسريّ الذي ينصّ عليه القانون الإنساني الدولي، وهو بمثابة ارتكاب جريمة حرب يتحمّل جميع الضالعين فيها مسؤولية شخصيّة عنها.

أولا: الأغوار الشمالية

خلفية عن الأغوار وشمالي البحر الميت

تمتدّ منطقة الأغوار[1] وشماليّ البحر الميت على مساحة 1.6 مليون دونم، وتشكّل ما يقارب 30% من مساحة الضفة الغربية.

بانوراما لغور الأردن

وبلغ عدد أهالي المنطقة نحو 65.000 فلسطيني ونحو 11.000 مستوطن في 37 مستوطنة (بما في ذلك سبع بؤر استيطانية) وذلك في العام 2016.

ما يقارب 90% منها مصنّفة ضمن مناطق C التي بقيت تحت السيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي التامة (وتشكّل نحو 40% من إجمالي أراضي هذه المنطقة في الضفة).

أما المساحة المتبقّية مصنّفة ضمن مناطق A أو مناطق B، فهي الأراضي التي تقع فيها بلدات للفلسطينيين بما فيها مدينة أريحا، وهذه البلدات منفصلة جغرافيًّا ومعزولة عن بعضها البعض ومحاطة بمناطق مصنّفة ضمن مناطق C.

تمتدّ هذه المنطقة الشاسعة على طول الضفة الغربية شرقيّ سلسلة الجبل. والوجود السكّاني فيها طفيف، وأراضيها خصبة وتشمل مساحات مفتوحة كثيرة.

وهذه الميزات جعلت المنطقة احتياطي الأرض الأكبر لتطوير الضفة الغربية. ويمكن تطوير مراكز مدينيّة وزراعة متطوّرة لأجل التصدير ومرافق بنية تحتيّة في مجالَي الطاقة والصناعة فيها.

ولكنّ معظم أراضي منطقة الأغوار وشمال البحر الميت تستغلّها سلطات الاحتلال الاسرائيلي لاحتياجاتها هي إذ تمنع الفلسطينيين من استخدام نحو 85% من المساحة، فهم يُمنعون من المكوث فيها ومن البناء ومن وضع بُنى تحتيّة ومن رعي الأغنام ومن فلاحة الأراضي الزراعية.

تختلف المبرّرات القضائية لفرض هذا المنع وفي بعض الحالات وُضعت تعريفات مختلفة للمنطقة نفسها، فنحو 50% من المساحة معرّف كـ"أراضي دولة"، أكثر من نصفها كان معرّفًا كذلك على يد الحكم الأردني قبل بداية الاحتلال؛ و46% من المساحة أعلنها الجيش مناطق عسكرية مغلقة تشمل

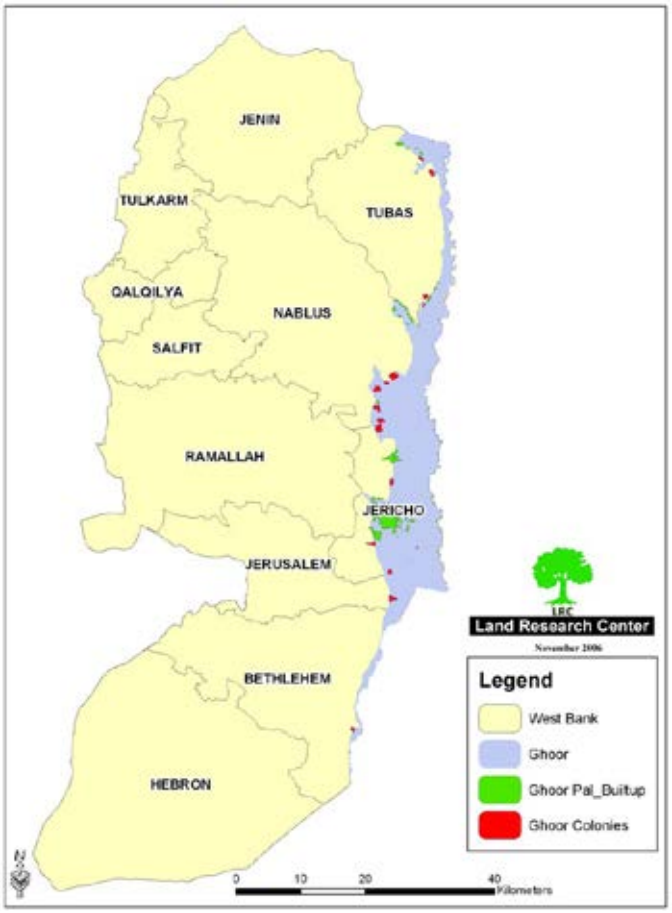

المساحة الأصلية لمنطقة الأغوار حيث تظهر على الخارطة باللون الازرق قبل توسيعها من قبل اسرائيل

منقطة الأغوار بعد توسيعها من قبل اسرائيل بما يوازي ثلاثة أضعاف المساحة الأصلية معلمة باللون الأخضر على الخارطة

المسطّحات البلدية للمستوطنات و11 منطقة إطلاق نار.

فيما نحو 20% منها أعلنت محميّات طبيعيّة وبقيّة المساحة معظمها مخصّص للمجالس الإقليمية خاصّة المستوطنات.

وقد أتبعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في غور الأردن وشمالي البحر الميت سياسة تقوم على استغلال الموارد في المنطقة بصورة مكثفة وبأحجام تفوق كثيرا باقي مناطق الضفة الغربية مثل:

1. السيطرة على الأراضي

سيطرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على معظم أراضي المنطقة بوسائل مختلفة:

- جرى نهب آلاف الدونمات من النازحين الفلسطينيين التي استعملت لإقامة المستوطنات الأولى في المنطقة، بدءا من العام 1968 وعلى امتداد سبعينات القرن الماضي، وهذا خلاف لتعليمات الأمر العسكري.
- زادت سلطات الاحتلال من خلال ألاعيب قانونية مساحات "أراضي الدولة" في المنطقة وهي تشمل اليوم 53,4% من مساحة المنطقة، أي أربعة أضعاف حجمها قبل العام 1967.
- أعلنت "إسرائيل" عن 45,7% من المناطق بأنها مناطق إطلاق نار، رغم ان هذه المناطق تقع قرب طرق رئيسية، قرب مناطق مبنية ومعبدة في المستوطنات أو أنها تشمل مناطق معبدة تابعة للمستوطنات.
- تم إغلاق حوالي 20% من الأراضي في المنطقة بواسطة تعريفها "كمحميات طبيعية"، رغم أن القليل منها تم تطويره وإعداده للزوار، وأن 3/2 من مساحة المحميات الطبيعية يطابق مساحة مناطق إطلاق النار.
- بالإضافة إلى ذلك، فقد استولت إسرائيل على مناطق في شمالي الأغوار لغرض الجدار الفاصل وأقامت 64 حقلا ملغما على مقربة من مسار نهر الأردن، والتي وفقا لادعاء الجيش، لا حاجة لها لأغراض عسكرية.

وقد سيطر الاحتلال الاسرائيلي من خلال هذه الوسائل على 77,5% من أراضي المنطقة كما منع الفلسطينيين من البناء، والمكوث أو استعمالها. وإن 12% من الأراضي خصصت للمستوطنات، وبضمن هذا جميع الشواطئ الشمالية للبحر الميت، وقد أدت هذه السياسة إلى تقطع التواصل الفلسطيني وعزلت البلدات الفلسطينية في المنطقة.

2. السيطرة على مصادر المياه

سيطرت سلطات الاحتلال على معظم مصادر المياه في المنطقة وهي تخصصها للاستعمال الحصري تقريبا للمستوطنات.
وتتم معظم عمليات التنقيب عن المياه في مناطق الضفة الغربية، 28 من بين 42 مصدر للمياه في غور الأردن.
وتستخرج "إسرائيل" من عمليات التنقيب المذكورة حوالي 32 مليون متر مكعب سنويا من المياه، معظمها مخصص للاستعمال من قبل المستوطنات.

وتبلغ كمية المياه العادمة الناتجة من عمليات التنقيب عن المياه، من نهر الأردن، ومن مجمعات المياه الاصطناعية حوالي 45 مليون متر مكعب سنويا.

هذا التخصيص يتيح للمستوطنين تطوير الزراعة بصورة مكثفة، على مدار فصول السنة، والمخصصة معظم منتوجاتها للتصدير.

كمية المياه المخصصة للمستوطنات تساوي من حيث الحجم حوالي ثلث كمية المياه المتوفرة لحوالي 2,5 مليون فلسطيني من أهالي الضفة الغربية.

إن سيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيلية على مصادر المياه في المنطقة أدت إلى جفاف جزء من الآبار الفلسطينية وتقليص كميات المياه التي يمكن استخراجها من أبار أخرى وينابيع في المنطقة.

وإن سيطرة الاحتلال على معظم اراضي المنطقة يحول دون التوزيع المتساوي لموارد المياه بين البلدات الفلسطينية المختلفة أو نقل المياه إلى بلدات فلسطينية خارج المنطقة، وفي التجمعات البدوية في المنطقة تصل معدلات استهلاك المياه إلى المستوى الأدنى الذي حددته الأمم المتحدة بالنسبة للمناطق المنكوبة.

دفيئات[2] تابعة للمستوطنين على مقربة من عين البيضا في عقبة الأردن

الأراضي الزراعية للمستوطنات في شمال البحر الميت، داخل المنطقة العسكرية

من اليمين: حطام عين العوجا اليوم، من اليسار: عين العوجا بأيام أفضل في الماضي

3. القيود على الحركة والتنقل

تمنع سياسة تخطيط سلطات الاحتلال الإسرائيلية في منطقة غور الأردن الفلسطينيين من أي بناء أو تطوير بلداتهم. وقد قامت "الإدارة المدنية" بإعداد الخرائط فقط لعدد قليل من البلدات الفلسطينية.

كما أن هذه الخرائط ليست سوى خرائط تحديد لا تخصص مساحات للبناء الجديد والتطوير.

وهكذا، على سبيل المثال، فإن الخارطة التي أعدت لصالح قرية "الجفتلك"، وهي أكبر قرية في مناطق C تحت السيطرة الإسرائيلية، أبقت 40% من المساحة المبنية للقرية خارج الحدود، مما يعرض بيوت الكثير من العائلات لخطر الهدم وإن الخارطة الخاصة بالجفتلك أصغر من حيث المساحة من الخارطة التي أعدت لمستوطنة "مسخيوت"، رغم أن عدد السكان في الجفتلك أكبر بـ 26 ضعفا من عدد السكان في "مسخيوت".

4. السيطرة على المواقع السياحية

بالإضافة إلى ذلك، فقد أقامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في منطقة غور الأردن مواقع لتطهير المجاري ودفن النفايات التي تصل من إسرائيل والمستوطنات. بالرغم من أن القانون الدولي يحظر إقامة المستوطنات في المناطق المحتلة واستغلال موارد المنطقة المحتلة.

5. هدم وطرد وترحيل

تفرض سلطات الاحتلال الاسرائيلي على الفلسطينيين البقاء ضمن بلداتهم التي ضاقت عليهم وتمنع منعًا شبه تامّ البناء الفلسطيني في المناطق المصنّفة C.

وترفض "الإدارة المدنية" على نحوٍ شامل تقريبًا إصدار تراخيص بناء

محطة حفر المياه ميكوروت "Beka'ot 2"، بجوار مستوطنة البقاعوت، وادي الأردن

الأكواخ التي هدمتها "الإدارة المدنية" في قرية الفارسية في غور الأردن

قاعة تصنيع في مصنع "أهفاه" الذي ينتج مستحضرات مستخرجة من الوحل المعدني من البحر الميت

تجمع بدوي فلسطيني داخل منطقة يعتبرها جيش الاحتلال الاسرائيلي منطقة إطلاق نار

للفلسطينيين مهما كان نوع البناء (منازل أو مبانٍ زراعية أو مبانٍ عامّة أو مرافق ومنشآت بُنى تحتيّة).

وعندما يبني الفلسطينيون دون ترخيص - لأنّه لا خيار آخر لديهم - تصدر "الإدارة المدنية" أوامر هدم للمباني بعضها تنفّذه فعليًّا، وحيث لا ينفَّذ أمر الهدم يُجبر الأهالي على العيش في انعدام يقين دائم.

ووفقا لمعطيات "بتسيلم"[3] في الفترة ما بين 2006 وأيلول 2017 هدمت ما تسمى بـ"الإدارة المدنية" 698 وحدة سكنيّة على الأقلّ في بلدات فلسطينية في منطقة الأغوار يسكنها 2948 فلسطينيًّا بينهم على الأقلّ 1334 قاصرين.

فيما إن 783 من الفلسطينيين الذين هُدمت منازلهم (آوَتْ 386 قاصرًا) ألمّت بهم محنة هدم منزلهم مرّتين على الأقلّ. إضافة إلى ذلك فإنه منذ بداية 2012 وحتى نهاية أيلول 2017 هدمت "الإدارة المدنيّة" على الأقلّ 806 مبانٍ لغير أغراض السكن من ضمنها مبانٍ زراعيّة إن منع البناء والتطوير الفلسطيني في منطقة الأغوار يمسّ على وجه الخصوص بنحو 10.000 فلسطينيّ يسكنون في أكثر من 50 تجمّعٍ سكّانيّ (مضارب) في مناطق C حيث تسعى سلطات الاحتلال بشتّى الطرق لترحيلهم عن منازلهم وأراضيهم.

وتمنع سلطات الاحتلال الاسرائيلية هذه التجمّعات من أيّة إمكانيّة للبناء القانوني وفق احتياجاتها وترفض ربطها بشبكتَي الماء والكهرباء.

ويعتمد أهالي التجمّعات على مياه الأمطار القليلة التي تهبط هناك ويستخدمونها بعد تجميعها في آبار؛ وعلى مياه تُنقل في صهاريج يشترونها من مقاولين في السوق الخاصّ.

والمبالغ التي يدفعها أهالي هذه التجمّعات لقاء المياه المنقولة في الصهاريج أعلى سعراً بمئات الأضعاف من سعر المياه المزوّدة عبر الأنابيب وفي أحيان كثيرة تكون مياه الصهاريج غير صالحة للشرب نظرًا إلى الصيانة الصحّية المتدنّية للصهاريج التي تُنقل فيها المياه، وأن معدّل استخدام المياه اليوميّ للفرد الواحد من أهالي هذه التجمّعات لا يتعدّى 20 لترًا.

في السنوات الأخيرة وخاصّة منذ بداية عام 2013 يوجه جيش الاحتلال من حين لحين أوامر لأهالي التجمّعات الواقعة على أراض أعلنتها إسرائيل "مناطق إطلاق نار" بإخلائها مؤقتًا، بحجّة أنّ الجيش يحتاج إجراء تدريبات عسكريّة هناك. وتمتدّ هذه المناطق على 45% من مساحة منطقة الأغوار (786 ألف دونم).

وفي الأوامر التي يتسلّمها الأهالي يُطلب منهم مغادرة مناطق سكناهم لفترة تتراوح بين ساعات معدودة ويومين، وتشمل تحذيرًا بأنّهم إذا لم يفعلوا ذلك سيجري إخلاؤهم بالقوّة ومصادرة مواشيهم وتغريمهم تكاليف الإخلاء.

منذ كانون الثاني 2013 إلى أيلول 2017 فرض جيش الاحتلال الإخلاء على مختلف التجمّعات في منطقة الأغوار 140 مرّة. بعض التجمّعات جرى إخلاؤها مرّتين وأحيانًا بفارق أسبوع واحد.

وتعرقل الإخلاءات المتكرّرة حياة الأهالي على نحوٍ فادح وتمسّ بمصادر رزقهم وتثير مشاعر الخوف وعدم اليقين وتنطوي على مشقّة كبيرة.

وفي كلّ إخلاء كهذا تُضطرّ الأسَر أن تترك وراءها منازلها وبعضها تترك ممتلكاتها حيث تتزوّد ببعض الفراش والأغطية وقليل من الطعام لها ولمواشيها ثمّ تُخلي المكان مع أطفالها ومواشيها باحثة عن مأوىً يقيها ظروف الطقس خاصّة وأنّ بعض الإخلاءات يجري في فصل الشتاء في ظروف جوّية قاسية. وأحيانًا تلحق التدريبات العسكرية للاحتلال أضرارًا بالحقول التي يفلحها أهالي التجمّعات.

علاوة على ذلك تتجبّر السلطات المختلفة - وبضمنها ما تسمى ب"الإدارة المدنية" وجيش الاحتلال وسلطة حماية البيئة- أهالي التجمّعات والمزارعين إذ تصادر مرارًا وتكرارًا وسائل معيشتهم الأساسية والتي لا غنى لهم عنها.

إذ صادرت ضمن هذه السياسة الصهاريج التي تزوّدهم بالمياه والأنابيب التي ينقلون عبرها مياه الينابيع والتراكتورات ومعدّات زراعيّة أخرى، وألواحًا شمسيّة تزوّدهم بحدّ أدنى من الكهرباء.

وتسعى سلطات الاحتلال الاسرائيلية إلى إلغاء الوجود الفلسطيني في منطقة الأغوار ومنع أيّ تطوير فلسطيني في المنطقة إذ إنّها تمنع الفلسطينيين من استخدام معظم مساحة الأغوار بذرائع مختلفة وتقيّد وصولهم إلى مصادر المياه الوافرة في المنطقة وتمنع الأهالي الفلسطينية هناك من بناء منازل لأنفسهم وتوسيع وتطوير بلداتهم. إضافة إلى ذلك تبذل سلطات الاحتلال جهدًا دؤوبًا في خلق واقع معيشيّ لا يطاق لدفع أهالي التجمّعات الفلسطينية إلى مغادرة منازلهم وأراضيهم.

والغاية من هذه السياسة تعميق السيطرة الإسرائيلية في منطقة الأغوار وضمّها إلى إسرائيل بحُكم الأمر الواقع (دي فاكتو) وضمن ذلك استغلال موارد المنطقة وتقليص الوجود الفلسطيني إلى الحدّ الأدنى.

ترحيل الفلسطينيين عن منازلهم وأراضيهم هو بمثابة نقل قسريّ لأهالي محميّين ويعدّ جريمة حرب - سواء استخدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلية في ذلك العنف المباشر أو غير المباشر، الفيزيائيّ أو الإداري.

إذ لا فرق بين ترحيل الأهالي عن منازلهم وأراضيهم بالقوّة ورحيلهم عنها نتيجة ظروف معيشيّة لا طاقة لهم على تحمّلها وقد فرضتها عليهم السلطات أصلاً بهدف دفعهم إلى المغادرة - فالجوهر في الحالتين واحد. وإن جميع المتورّطين في هذه الجريمة - بمن فيهم رئيس الحكومة ووزير الأمن والقضاة الذين يصادقون على الترحيل وقائد المنطقة الذي يوقّع على الأوامر - يتحمّلون شخصيًّا مسؤولية تنفيذها.

الأغوار الشمالية

تقع الأغوار الشمالية شمال شرق الضفة الغربية، ضمن ما يعرف حاليا بمحافظة طوباس، وتبلغ مساحتها حوالي 240 ألف دونم، وتشكل حوالي 60% من مساحة محافظة طوباس[4] البالغة 402 كم^2، وتضم المحافظة 23 تجمعاً سكانياً، ما بين مدينة، وبلدة، وقرية، ومخيم، وتجمعات بدوية، ويبلغ عدد سكانها حتى منتصف العام الحالي حوالي 69 الف نسمة، فيما تضم الأغوار 12 تجمعا سكانيا ثابتا، بالإضافة الى 20 تجمعا لمضارب البدو، ويبلغ عدد سكانها حتى منتصف العام الحالي حوالي 6000 نسمة.

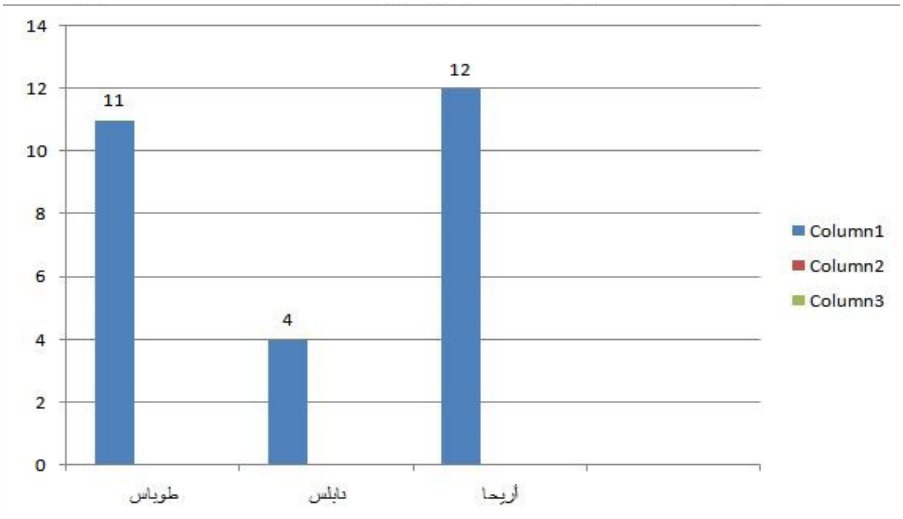

تتبع تجمعات الأغوار الشمالية من أصل 27 تجمعاً لثلاث محافظات إداريا: أريحا وطوباس ونابلس

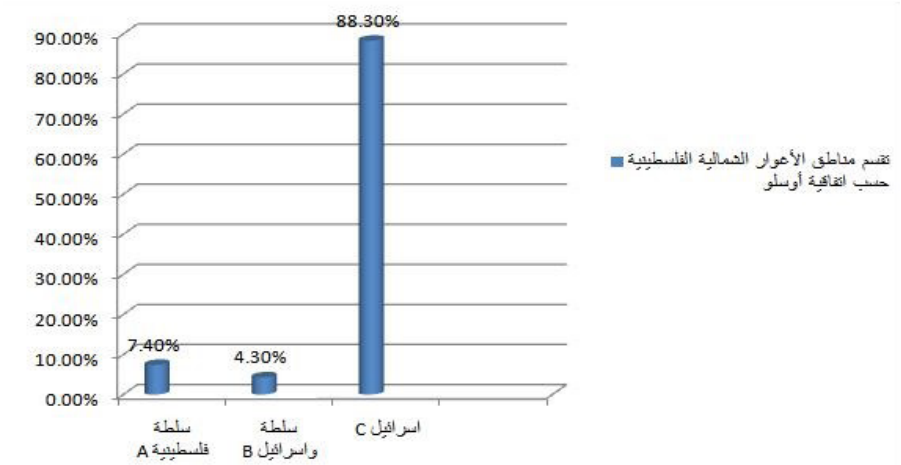

منظر عام لمدينة طوباس

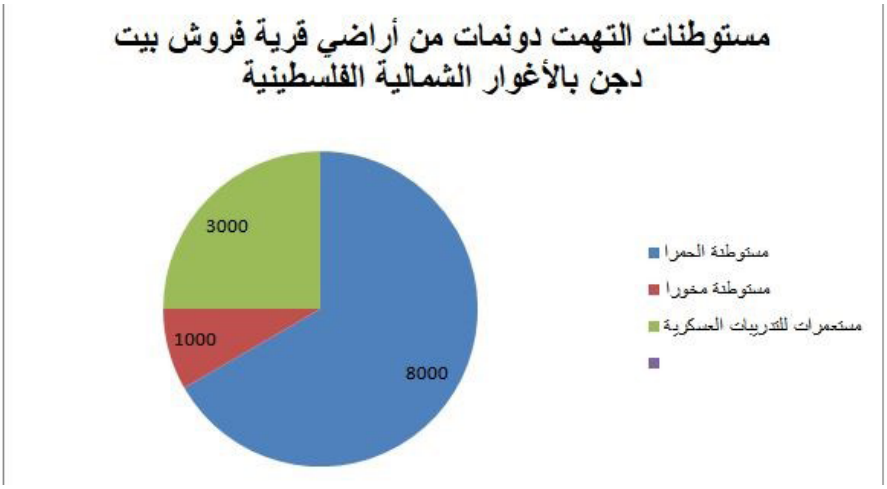

تقسيم الدونمات على المستوطنات التي أقيمت على أراضي قرية فروش بيت دجن بعد التهامها لـ11 ألف دونم من أصل 14 دونم. المصدر: المكتب الإعلامي الحكومي، وكالة الأنباء الرسمية وفا

وتعتبر الأغوار الشمالية أخصب الأراضي في فلسطين، وأغلب مزروعاتها مروية نظرا لتوافر المياه طوال العام، خاصة أنها جزء من أكبر حوض مائي جوفي في فلسطين، وهو "الحوض المائي الشرقي"، بالإضافة لمحاذاتها للحدود الأردنية وأراضي عام 1948.

وتقسم محافظة طوباس وفق اتفاقية أوسلو إلى مناطق "أ"، وتشكل 11 % من المساحة الاجمالية، وتشمل 8 تجمعات سكانية ثابتة، وهي "طوباس، وعقابا، وتياسير، وكشده، ورأس الفارعة، ومخيم الفارعة، وطمون، ووادي الفارعه"، ومناطق "ب" وتشكل 5% من مساحة المحافظة، وتشمل تجمعيين سكانيين ثابتين، هما: "عاطوف والثغرة"، ومناطق "ج"، وتشكل 84% من مساحة المحافظة.

وتشمل طوباس 12 تجمعا سكانيا ثابتا، وتشكل الأغوار الشمالية، جزءا منها، وهي "واد المالح، والفارسية، وحمصة، والرأس الأحمر، والحديدية، وكردلة، وبردلة، وعين البيضا، والعقبة، وإبزيق، وسلحب، ويرزه"، بالإضافة إلى تجمعات المضارب البدوية غير الثابتة، وتشمل "حمامات المالح، والبرج ، والميتة، وعين الحلوة، وإحمير، وخلة خضر، وعين الغزال، والجوبية، والزعبي، والدير، وتل الحمة، وحمصه الفوقا، وحمصه التحتا، وذراع عواد، وخربة مكحول، وخربة السمرة، وخربة الحديدية، والنبع، وأم الجمال، ووادي الفاو"، وجميعها تقع ضمن المناطق المصنفة "ج".

بدأ الاستيطان في الأغوار الشمالية منذ

موقع محافظة طوباس في الضفة الغربية ويظهر في الخريطة أن معظم أراضي محافظة طوباس ضمن فئة "ج" الخاضعة للإدارة الإسرائيلية

احتلالها عام 1967، بسبب قربها من الحدود الأردنية، وخصوبة أراضيها، ووفرة مياهها، وقربها من مدينة بيسان المحتلة عام 1948، وأقيمت أولى المستوطنات عام 1968، وهي مستوطنة "ميخولا" الزراعية، وتصاعدت وتيرة الاستيطان بعد طرح مشروع "ألون" للسيطرة على الأغوار الفلسطينية، حيث أقيمت 7 مستوطنات جديدة، أغلبها ذو طابع زراعي وعسكري في آن واحد، بالإضافة إلى اقامة 3 بؤر استيطانية جديدة خلال العامين الماضيين.

وتتوزع هذه المستوطنات على طول الحدود مع الأردن ضمن الخط الموازي لنهر الاردن، بالإضافة إلى الخط الثاني ضمن السفوح الشرقية للجبال المطلة على الأغوار.

وتبلغ مساحة هذه المستوطنات ضمن حدودها حوالي 7518 دونماً عدا

المنطقة الحيوية "مناطق نفوذ" التي تحيط بها، والتي يمنع على المزارعين الفلسطينيين دخولها أو البناء بها، ويسكن هذه المستوطنات والبؤر حوالي 2000 مستوطن.

ويمثل النشاط الاقتصادي الاستيطاني أهمية كبيرة بالنسبة لدولة الاحتلال في هذه المنطقة، لما تحويه من أراضي زراعية خصبة، بالإضافة إلى مزارع الأبقار الضخمة، وعدد كبير من المصانع التي تعتمد على الانتاج الزراعي والحيواني في تصنيعها، لا سيما الأعشاب الطبية، ويقدر حجم أرباح المستوطنين من خلال الاستثمار في الأغوار الشمالية بحوالي 650 مليون دولار سنويا، وتقوم 3 شركات إستيطانية كبرى بتسويق الانتاج من هذه المستوطنات، وهي "شركة عارفا، وشركة إغريسكو، وشركة آدا فرش"، وفي المقابل تخسر دولة فلسطين سنويا حوالي 800 مليون دولار، بسبب سيطرة الاحتلال على هذه المناطق.

القواعد العسكرية لجيش الاحتلال

تنتشر القواعد العسكرية في كل أجزاء الأغوار الشمالية لتخلق حالة من التفكك بين التجمعات السكانية الفلسطينية، سواء بينها، أو بين العالم الخارجي، لتصبح عبارة عن معازل سكانية، بالإضافة إلى توفير الأمن للمستوطنات، والمستوطنين، ويبلغ عدد القواعد العسكرية 7 قواعد، بمساحة إجمالية تبلغ 14395 دونماً، عدا عن المدى الحيوي لهذه القواعد والتي تعتبر مناطق عسكرية مغلقة بالكامل أمام الفلسطينيين.

ويتمثل خطر هذه القواعد في التدريبات العسكرية المنتظمة التي تجريها على مدار العام بين منازل وخيام المواطنين، خاصة في مناطق المضارب البدوية، حيث تقوم قوات الاحتلال بتوزيع أوامر بإخلاء البيوت والخيام من الأهالي قبل البدء بالمناورات التي تستخدم فيها الذخيرة الحية، وهي جزء من الوسائل القمعية التي تستخدمها دولة الاحتلال "الآبرتهادية"، في سبيل طرد الفلسطينيين من أماكن سكناهم تمهيدا لإعطائها للمستوطنين لاحقا.

يوجد في الأغوار الشمالية **حاجزان عسكريان دائمان**، هما:

"حاجز الحمرا" الذي يوصل الأغوار الشمالية بمحافظتي أريحا، ونابلس، و**"حاجز تياسير"** الذي يقع على بعد 10 كم من مدينة طوباس، والذي يفصلها عن الخرب، والتجمعات البدوية في الشرق، وأقيم هذان الحاجزان منذ بداية الانتفاضة الثانية قبل 17 عاما.

ويمثل هذان الحاجزان المعاناة اليومية والسلطة القهرية التي يمارسها الاحتلال ضد الأهالي بشكل يومي، والذي يتعمد اغلاق الحاجزين في الفترة الصباحية، أثناء خروج الموظفين والطلاب، والمزارعين إلى أعمالهم، ما يتسبب بحدوث أزمات مرورية خانقة تمتد لساعات طويلة في ظل أجواء حارة، بالإضافة إلى ممارسات الجنود على الحواجز من الضرب، والاهانة، والتفتيش المذل للمواطنين، ومنعهم من ادخال بعض المواد التموينية، بالإضافة إلى بعض الأسمدة، والمبيدات، والأدوات الزراعية، والخلايا الشمسية، تحت ذرائع أمنية واهية.

حاجز الحمرا كغيره من حواجز الاحتلال الإسرائيلية التي تقطع أواصر المدن الفلسطينية، وتحول دون تواصلها الجغرافي، يجثم حاجز الحمرا، منذ سبعة عشر عاما، ليعيق حركة المواطنين ويكون مسرحا لممارسة العقوبات الجماعية بحقهم

حاجز تياسير

قوات الاحتلال الاسرائيلي وهي تحتجز طاقم العيادة المتنقلة التابع لمؤسسة لجان العمل الصحي على حاجز تياسير العسكري قرب طوباس، أثناء توجه الطاقم لتقديم خدماته الصحية لأهالي كردلا والمالح والبالغ عددهم حوالي 1500 نسمة

وتهدف سلطات الاحتلال الى تقطيع أواصر الصلة بين بلدات وقرى الأغوار الشمالية، للتنغيص على حياة المواطنين، لإجبارهم على ترك أرضهم، والرحيل عنها، بالإضافة إلى عزلها عن باقي مدن ومحافظات الضفة الغربية.

إضافة الى ذلك، تغلق قوات الاحتلال بوجه الفلسطينيين المعبر الوحيد الواصل ما بين الأغوار الشمالية، وأراضي عام 1948، وهو حاجز "بيسان العسكري"، أو ما يعرف بحاجز "بردله"، ويضطر المزارعون الفلسطينيون إلى سلوك طرق طويلة، بهدف تصدير منتوجاتهم، وبيعها، سواء داخل اراضي عام 1948، أو تصديرها للخارج، وهذا ما يزيد من تكلفة التسويق الزراعي، ويكبد المزارعين خسائر مادية كبيرة، في ظل ضعف المنافسة التجارية مع التاجر الإسرائيلي، خاصة أن سلوك طرق بديلة وطويلة في ظل أجواء شديدة الحرارة قد يؤدي إلى اتلاف المنتوجات الزراعية قبل وصولها إلى الاسواق لبيعها.

مياه الاغوار الشمالية

تعتبر منطقة الأغوار الشمالية ضمن الحوض المائي الشرقي الأكبر في فلسطين، ورغم ذلك تسيطر اسرائيل على 85% من مياهها، فيما يتحكم الفلسطينيون بـ15% المتبقية، وتشير الارقام إلى أن معدل استهلاك المستوطن القاطن في الأغوار يبلغ 8 أضعاف ما يستهلكه المواطن الفلسطيني. ولا تسمح سلطات الاحتلال بإعطاء تراخيص لحفر آبار مياه للفلسطينيين، مهما كان عمقه بينما تقوم شركة "ميكروت" موزع المياه الإسرائيلي في الضفة الغربية بحفر الآبار التي يصل بعضها الى عمق 100 متر؛ بغية تزويد المستوطنات، والمزارع التابعة لها بالمياه طوال العام. وقد أدت هذه السياسة إلى تجفيف عشرات الآبار والينابيع المنتشرة في المنطقة بفعل هذه الآبار العميقة.

فعلى مدار عقود، ظلت مصادر المياه

في السنوات الثلاثين الماضية هبط مستوى المياه في الخزانات الجوفية لثلاثين متر تقريبا، لدرجة أن بعض الينابيع الاستراتيجية قلت ومنها جف تماما

الجوفية في الأغوار الشمالية، تشكل دافعا أساسيا للناس على المنطقة التي تتفاوت تضاريسها بين السهلية والجبلية.

وكانت أذرع وفروع مجرى وادي المالح التاريخي في الأغوار الشمالية المليئة بالمياه، تعكس صورة المياه الجوفية التي ترى النور من خلال عيون الماء المنتشرة في تلك المنطقة، ولكن منذ سنوات بدأت بعض تلك الفروع تجف أو تجري فيها مياه قليلة.

وتجدر الإشارة أن عدد الآبار الموجودة في الأغوار الشمالية هو 10 آبار، يعمل منها بئر واحد فقط، وتسعى اسرائيل من خلالها إلى تدمير أبسط مقومات الوجود الانساني في المنطقة، بهدف الضغط على الأهالي من أجل الرحيل، خاصة أن هذه المنطقة تعتمد على الزراعة المروية كمصدر رزق أساسي لهم، ويلجأ الأهالي إلى شراء صهاريج المياه بأسعار خيالية، ويصل سعر الصهريج 3 كوب الى 120 شيكل، وغالبا ما يقوم جيش الاحتلال بملاحقة هذه الصهاريج، والاستيلاء عليها، وفرض غرامات مالية كبيرة، تحت حجج وذرائع أمنية واهية.

ومؤخرا قامت سلطات الاحتلال بإغلاق عشرات فتحات المياه، وتدمير مئات الأمتار من خطوطها، بادعاء أنها غير مرخصة في مناطق خاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية، ما تسبب بأزمة مائية خانقة في ظل الأجواء الصيفية الحارة.

بؤر الاستيطان الجديدة كجزء من عمليّة الاستيلاء على الأراضي

هدمت قوات الاحتلال في محافظة طوباس منذ عام 2009 وحتى الأن حوالي 350 بيتا، و719 منشأة، بينها 41 بيتا، و100 منشأة في العام 2016، بينما هدمت منذ بداية العام الحالي وحتى الآن 4 بيوت، و18 منشأة، ما بين حيوانية، وزراعية، وخدماتية.

وتتذرع قوات الاحتلال بحجج واهية، منها: المناطق العسكرية المغلقة؛ بحجة التدريبات العسكرية وقربها من معسكرات الجيش الإسرائيلي، بالإضافة الى مناطق المحميات الطبيعية، والتي يحظر البناء، والرعي فيها، والحجة الجاهزة لكل زمان ومكان أنها مناطق "C" التي يحظر على الفلسطيني البناء

"الإدارة المدنية" تصادر صهاريج مياه في خربة تل الحمة

بها، الا بعد موافقة إسرائيلية وعادة بتسجيل إعطاء مثل هذه الموافقة.

والغريب بالأمر أن جميع المناطق التي يحظر على الفلسطينيين البناء بها، يسمح للمستوطنين البناء فيها، واقامة البؤر الاستيطانية، والرعي بها، على الرغم من أنها تصنف كمناطق طبيعية ومحميات، كما حصل في خربتي الحمة والمزوقح في الأغوار الشمالية، حيث أنشئت بؤرتين استيطانيتين جديدتين فيهما، وتسعى قوات الاحتلال من خلال سياسة هدم البيوت إلى ترحيل الأهالي، واجبارهم على ترك أراضيهم، لصالح التوسع الاستيطاني، وتجميع الأهالي في تجمعات سكانية محدودة المساحة، ومن أجل ذلك ترفض سلطات الاحتلال الموافقة على عمل مخططات هيكلية جديدة للتجمعات السكانية الفلسطينية في الأغوار الشمالية، أو توسيع القائم منها فعليا.

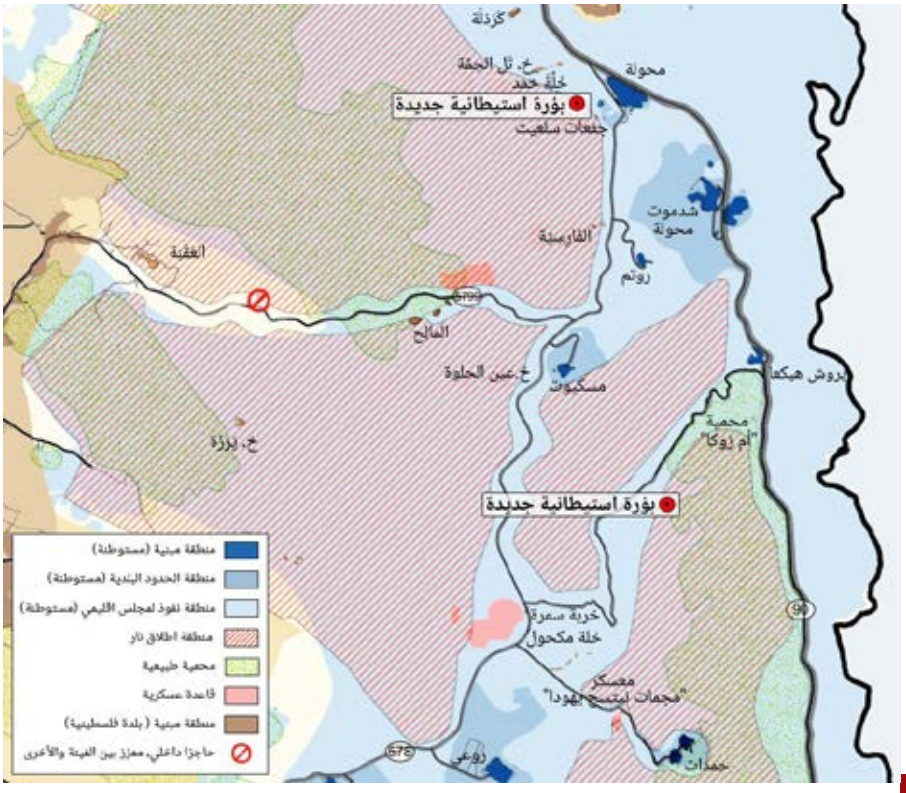

وتستخدم سلطات الاحتلال المستوطنين في البؤر الاستيطانية الجديدة كذراع طويلة لدولة الاحتلال من خلال استغلالهم لمكانتهم كمواطنين إسرائيليين في منطقة تحتلّها حيث يهاجم المستوطنون الرّعاة الفلسطينيين ويمنعونهم من الوصول إلى هذه الأراضي التي تشكّل مصدرًا أساسيّا لمعيشة هذه التجمّعات منذ عشرات السنين.

البؤرة الاستيطانية الجديدة الأولى من بين الاثنتين أقيمت في الأغوار الشمالية في أيلول 2016. حيث أقيمت في البداية على قسيمة أرض بمُلكية فلسطينية خاصّة تبعد بضع مئات من الأمتار عن بؤرة "جفعات سلعيت" التي أقيمت عام 2001 وبؤرة "محولا" التي أقيمت عام 1968. في كانون الثاني 2017 أي بعد مضيّ بضعة أشهر نقل المستوطنون أبنية البؤرة إلى رأس تلّة مجاورة للقسيمة مسجّلة في الطابو بما يسمى "ملكيّة دولة" منذ ما قبل احتلال إسرائيل للضفة الغربية. وتستولي إسرائيل على الأراضي المصنّفة كـ"أراضي دولة" والمعدّة

في نهاية عام 2016 أقيمت بؤرتين استيطانيتين جديدتين في الأغوار الشمالية. والتقنيّة المستخدمة في الحالة أمامنا تشمل خطوات مشابهة طبّقتها إسرائيل في عمليّات سلب ونهب سابقة في أنحاء الضفّة حيث تُبنى البؤر الاستيطانية نفسها على مساحة لا تتجاوز عشرات الدونمات لكنّ وقْعها أبعد بكثير من ذلك بحيث تمهّد الأرضيّة لاستيلاء إسرائيل على آلاف الدونمات، وهي السياسة التي تتّبعها إسرائيل في هذه المنطقة منذ سنين طويلة وتسعى من خلالها إلى تهجير التجمّعات الفلسطينية عن المنطقة، إذ تطبّق بالجمع بين الأوامر العسكريّة والوسائل الإداريّة والتنظيميّة والعمليات العسكرية.

البؤرة الاستيطانية بالقرب من خربة تل الحمة

بوصفها كذلك لخدمة الأهالي المحلّيين - لتكرّسها لاحتياجاتها حصرًا. وإن نقل البؤرة الاستيطانية إلى قسيمة مصنّفة ضمن "أراضي الدولة" هو علامة على أنّ هذه الخطوة جرت بتنسيق مع سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

وتمتدّ مساحة البؤرة اليوم على نحو 50 دونمًا أقيمت عليها بركسات للسكن وبضعة خيام وحظيرة للأغنام والأبقار وصهريج ماء كبير. ويقدّر ناشطون إسرائيليون أنّه يسكن اليوم في البؤرة نحو عشرة شبان. ومن موقعها على رأس التلّة تشرف البؤرة على "وادي خلّة حمد" الذي يقع فيه أحد المضارب التي تشكّل تجمّع الرّعاة القديم خربة تلّ الحِمّة والذي يضمّ قرابة مائتي نسمة.

وتحيط بالبؤرة آلاف الدونمات من المراعي التابعة لتجمّع الفارسيّة الذي يعد نحو 300 نسمة في الشتاء و100 نسمة في الصيف ولقرية كردلة التي تعدّ نحو 450 نسمة.

البؤرة الثانية أقيمت بعد الأولى بشهرين تقريبًا في تشرين الثاني 2016، على بُعد ثمانية كم إلى الجنوب من الأولى وقرابة 300 متر فقط من معسكر "مجمات نيتسَح يهودا".

وفي بداية كانون الثاني 2017 جلب مستوطنو البؤرة إلى المكان قطيعًا يضمّ بضعة عشرات من الأبقار وبنوا حظيرة ومبانٍ زراعية.

وفي نيسان 2017 وثّقت ناشطات "محسوم واتش" (لا للحواجز) أنبوب مياه يصل من المعسكر إلى البؤرة.

وإن الكشف عن تزويد سلطات الاحتلال لبؤرة استيطانية بالمياه تعرّفها حكومة الاحتلال نفسها أنّها غير قانونية، يبدو أنّه هو الذي أدّى إلى إبعاد البؤرة في أيار 2017 إلى مكان يدعى "خربة السويدة" على بُعد نحو أربع كم من المعسكر - إلى أرض كان الجيش قد أعلنها "منطقة إطلاق نار" وفي هذه المرّة أيضًا إلى قسيمة مسجّلة في الطابو بـ"ملكيّة دولة" منذ ما قبل الاحتلال.

تمتدّ البؤرة اليوم على نحو 40 دونمًا وفيها خيام وعرائش ومنشآت زراعية وحظيرة أبقار وألواح شمسيّة وصهريج مياه كبير وتراكتور. ووفقًا لتقديرات ناشطين إسرائيليين يستوطن هذه البؤرة نحو عشرة شبان.

وهذه البؤرة أيضًا تحيطها آلاف الدونمات من المراعي التابعة لثلاثة تجمّعات فلسطينية قديمة: خربة سمرة التي تعد نحو 40 نسمة في الشتاء وتبقى خالية طيلة ثلاثة أشهر في الصيف وخلّة مكحول التي تعدّ نحو 40 نسمة وعين الحلوة التي تعدّ نحو 55 نسمة.

إن تأثير البؤر الاستيطانية يتجاوز بكثير مساحة البناء فيها حيث إن المستوطنين هناك يبذلون جهودًا كبيرة في منع وصول الرّعاة الفلسطينيين إلى أراضيهم.

ولأجل ذلك يخرج أولئك في دوريّات ترهيب وهم يعتلون الخيول والتراكتورات الصغيرة مسلّحين بالعصيّ والبنادق ليطردوا رعاة الأغنام الفلسطينيين.

إزاء هذا العُنف الذي بات روتينًا يوميًّا يسود حياتهم، تقدّم أهالي التجمّعات بشكاوى للجيش والشرطة غير أنّ ما يسمى "بجهاز تطبيق القانون الإسرائيلي" يواصل باستمرار الامتناع عن اتّخاذ أيّة إجراءات ضدّ المستوطنين.

خربة أمّ الجمال وخربة عين الحلوة - الأغوار الشمالية

تسكن في خربة عين الجمال وخربة عين الحلوة، المتجاورتين والواقعتين في الأغوار الشمالية، نحو عشرين أسرة، تعد ما يقارب 130 شخصًا، نصفهم قاصرون. ويعاني الأهالي من تدريبات عسكريّة يجريها الجيش في جوارهم، ومن الهدم المتكرّر لمنازلهم، الذي تقوم به ما تسمى "الإدارة المدنية".

يجري جيش الاحتلال تدريبات عسكريّة في مناطق الأغوار وخاصّة في الأغوار الشماليّة منذ سنين. وجرى تصنيف مساحات شاسعة في الأغوار الشمالية كـ"مناطق إطلاق نار" وبضمنها أراضٍ متاخمة للفارسية والمالح والعقبة، لكنّ التدريبات تجري أيضًا خارج تلك المناطق بما في ذلك محيط قريتي بردلة وعين البيضا.

هنالك ما يقارب 2,700 شخص يسكنون في نحو عشرين تجمّعاً رعوياً في الأغوار، في أراضٍ أو على أطراف أراضٍ أعلنها الجيش مناطقَ إطلاق نار. وتسعى "الإدارة المدنية" بوسائل مختلفة إلى منع هؤلاء الفلسطينيين من مواصلة السّكن في المنطقة ومن ضمن

جيش الاحتلال يجرى تدريبًا في جوار المزارعين الفلسطينيين في منطقة خربة أمّ الجمال
هنالك ما يقارب 2,700 شخص يسكنون في نحو عشرين تجمّعاً رعوياً في الأغوار، في أراضٍ أو على أطراف أراضٍ أعلنها الجيش مناطقَ إطلاق نار. وتسعى "الإدارة المدنية" بوسائل مختلفة إلى منع هؤلاء الفلسطينيين من مواصلة السّكن في المنطقة ومن ضمن تلك الوسائل هدم منازلهم مرارًا وتكرارًا وإخلاؤهم المتكرّر لفترات قصيرة بحجّة التدريبات العسكريّة ومصادرة الصهاريج التي تزوّدهم بالمياه

"الإدارة المدنية" وجيش الاحتلال هدمت كلّ المباني في التجمع السكاني أم الجمال شمالي غور الأردن

تلك الوسائل هدم منازلهم مرارًا وتكرارًا وإخلاؤهم المتكرّر لفترات قصيرة بحجّة التدريبات العسكريّة ومصادرة الصهاريج التي تزوّدهم بالمياه.

منذ تشرين الأوّل 2017 صعّدت إسرائيل وتيرة التدريبات في المنطقة. ومنذئذٍ تجري التدريبات في مناطق متاخمة لـ11 تجمّعًا سكّانيًّا وثلاث قرى فلسطينية في الأغوار الشمالية حيث يسكن نحو 7500 فلسطيني.

إضافة لهذا فقد أخذ الجيش يجري تدريباته تلك في مناطق أقرب من ذي قبل إلى منازل الأهالي مستخدمًا أيضًا مدرّعاته بشكل أوسع. وقد وثّقت "بتسيلم" في الأشهر الأخيرة تدريبات عسكرية اشتملت على نشر قوّات من سلاحَي المشاة والمدرّعات وإطلاق قذائف صاروخيّة واستخدام النيران الحيّة في أراضٍ زراعيّة تمت فلاحتها وفي المراعي وقرب المنازل. وتغلق قوّات الأمن الطرق التي يستخدمها الأهالي الفلسطينية بمكعّبات الإسمنت وتطلق النيران الحيّة خلال هذه التدريبات.

درج جيش الاحتلال في السنوات الأخيرة على إخطار الأهالي قبل إجراء التدريبات في محيط مساكنهم طالبًا منهم إخلاءها وأخذ مواشيهم معهم، وكانت هذه الإخلاءات تُثقل على الأهالي وتعرقل مجرى حياتهم الاعتياديّ وتعرّضهم للمخاطر. غير أنّ الجيش منذ تشرين الثاني 2017 يمتنع حتّى عن اتّخاذ مثل هذا الإجراء الأساسيّ، إذ شرع يُجرى تدريباته قرب منازل الأهالي دون إخطارهم مسبقًا وهو يدرك أنّه بذلك يعرّض حياتهم للخطر.

وفي الأشهر المذكورة وثّقت "بتسيلم" على الأقلّ ستّة تدريبات عسكريّة جرت عند تخوم المنازل في اثنين منها توغّل الجيش تمامًا بين منازل الأهالي. فعلى سبيل المثال وُثّقت يوم الثلاثاء الموافق 12/12/2017 قوّات من سلاحَي المدرّعات والمشاة تتدرّب بين منازل الأهالي في قرية عين البيضا في الأغوار الشمالية. وفي صباح الأربعاء الموافق 27/12/2018 وُثّق جنود تدريبات تجري جنوبيّ قرية العقبة على بُعد نحو 200 متر من منازل الأهالي وداخل أراضٍ زراعيّة.

لاحقًا في اليوم نفسه وُثّق جنود على بُعد أمتار معدودة من مدرسة قرية تياسير، وفي 5/2/2018 أجرى الجيش قرب الفارسية تدريبًا اشتمل على إطلاق قذائف صاروخية كثيرة من مسافة نحو 100 متر عن منازل الأهالي ملحقًا أضرارًا كبيرة بمزروعاتهم.

أطفال بين أنقاض خربة أم الجمال

ومنذ عام 2006 هُدم في هذين التجمّعين 57 مبنًى، بينها 34 مبنًى سكنيًّا كان يسكنها 114 شخصًا، بينهم 56 قاصرًا.

في 1/11/2017 أصدرت سلطات الاحتلال "أمر تحديد نطاق" تنفيذ وهو أمر هدم موجّه لمجمل المباني في نطاق محدّد يُراد إخلاؤه، دون اللّجوء إلى أوامر هدم منفردة لكلّ مبنى، للمنطقة التي يقع فيها هذان التجمّعان، وأمرت الأهالي بمغادرة منازلهم وإخلاء ممتلكاتهم من المنطقة.

أضيف أمر "تحديد النطاق" إلى أوامر الهدم الصادرة من قبل في حقّ المنازل منفردة. وكانت هذه المرّة الأولى التي استخدمت فيها السلطات أوامر "تحديد النطاق" ضدّ مناطق فلسطينية، إذ إنّها صدرت في الأصل لأجل إخلاء بؤر استيطانيّة.
في أعقاب ذلك، رفع أهالي التجمّعات التماسًا إلى ما تسمى بـ"محكمة العدل العليا" الإسرائيلية، وقد عيّنت المحكمة جلسة في 14/5/2018.

ثانيا: جنوبي جبل الخليل

يعيش نحو ألف إنسان نصفهم أطفال وفتيَة يعيشون تحت تهديد التهجير من منازلهم وهدم قراهم. وقد سبق أنْ رحّل جيش الاحتلال أهالي من هذه المنطقة في نهاية عام 1999 بحجّة إعلانها "منطقة إطلاق نار" منذ الثمانينيّات؛ ذلك رغم أنّ إسرائيل - كدولة احتلال - لا يحقّ لها إعلان مناطق كهذه داخل الأرض المحتلّة. وفي أعقاب التماسات رفعها الأهالي إلى "محكمة العدل العليا" سُمح لهم بالعودة مؤقتًا إلى منازلهم إلى حين البتّ في الالتماسات وإصدار المحكمة قرارها؛ لكنّ شبح الترحيل ما زال باقيًا وما زالت أمام المحكمة التماسات في هذا الشأن لم يصدر الحُكم فيها بعد.

وتهدّد سياسة الاحتلال الاسرائيلي في منطقة جنوبي جبال الخليل وجود قرابة 30 قرية فلسطينية، وهي المنطقة الموجودة برمّتها في مناطق C الخاضعة للسّيطرة الإسرائيلية التامة.
وفي هذه المنطقة التي تُسمّى أيضًا بـ "مسافر يطا" (القرى المحيطة بيطا)، يعيش قرابة 4,000 شخص يعتاش غالبيتهم من استصلاح أراضيهم ورعي الماشية.

وتتمحور سياسة "الإدارة المدنية" في منع البناء في معظم القرى الفلسطينية الواقعة في منطقة جنوبي جبال الخليل. ويجري هذا من ضمن سائر الأساليب عبر الامتناع عن إنجاز خرائط هيكلية تسمح بترتيب وتسوية البناء القائم والتطوير المستقبلي.

وتدّعي "الإدارة المدنية" أنّ الخارطة الهيكلية التي من المفترض أن تعمل وفقها هي الخارطة التي صدّقتها سلطات الانتداب البريطاني عام 1942. وبحسب هذه الخارطة، فإنّ هذه المنطقة مُعدّة للاستخدام الزراعيّ.

لكن، ورغم أنّ هذه الخريطة تسمح بالبناء المقلص في داخل الأراضي الزراعية، قامت "الإدارة المدنية" بتفسير أوامر الخارطة بشكل مغلوط ومنعت أيّ نوع من البناء.
وفي غياب خرائط هيكلية مصدّقة،

هدم منازل في قرية المفقرة، جنوبي جبال الخليل

يُحرم الفلسطينيون من إمكانية تشييد مبان مرخصة مثل البيوت السكنية والمؤسسات العامة كالمدارس والعيادات الطبية، أو شق الشوارع اللائقة والارتباط بشبكة الكهرباء والمياه التي مدّتها إسرائيل في المنطقة، ووصلت بها المستوطنات والبؤر الاستيطانية.

وقد حضّرت "الإدارة المدنية" خرائط هيكلية معدودة لقرى فلسطينية في مناطق C في أرجاء الضفة، إلا أنّ هذه الخرائط تهدف بالذات إلى منع أيّ إمكانية لتطوير تلك القرى. فمثلا، حضّرت "الإدارة المدنية" في مطلع سنوات التسعين خارطة هيكلية لقرية التواني جنوبيّ جبل الخليل، وفي عام 2009 جرى تعديل الخارطة وتوسيع مساحتها.

وقد وُضعت الخارطة من دون إجراء أيّ مسح تخطيطيّ كان من المفترض أن يعرض احتياجات القرية، كما يستوجب قانون التنظيم والبناء الأردنيّ، الذي يُلزم إسرائيل العمل بحسبه.

وقد خصّصت الخارطة التي وضعتها "الإدارة المدنية" للقرية ما مساحته 52 دونمًا فقط، ولم تخصص لها أيّ مساحة للتطوير المستقبليّ. كما أنّ الخارطة لم تشتمل على كل المساحة المبنية في القرية، ولو أنها طُبّقت لكان الضرر لحق ببعض بيوت القرية.

في مقابل ذلك، خصّصت الخارطة الهيكلية التي أعدّتها "الإدارة المدنية" لمستوطنة "معون" المجاورة ما مساحته 385 دونمًا، رغم أنّ عدد سكان القرية والمستوطنة متساويان، ورغم أنّ قرية التواني تُستخدم كمركز خدماتيّ لقرى أخرى في المنطقة، نتيجة لوجود مدرسة وعيادة طبية فيها.

وتدّعي "الإدارة المدنية" في السنة الأخيرة أنه لا يمكن تصديق خرائط هيكلية للبناء في قرى جنوبي جبال الخليل، لأنّ هذه القرى لا تستوفي المعايير التخطيطية التي وضعتها من

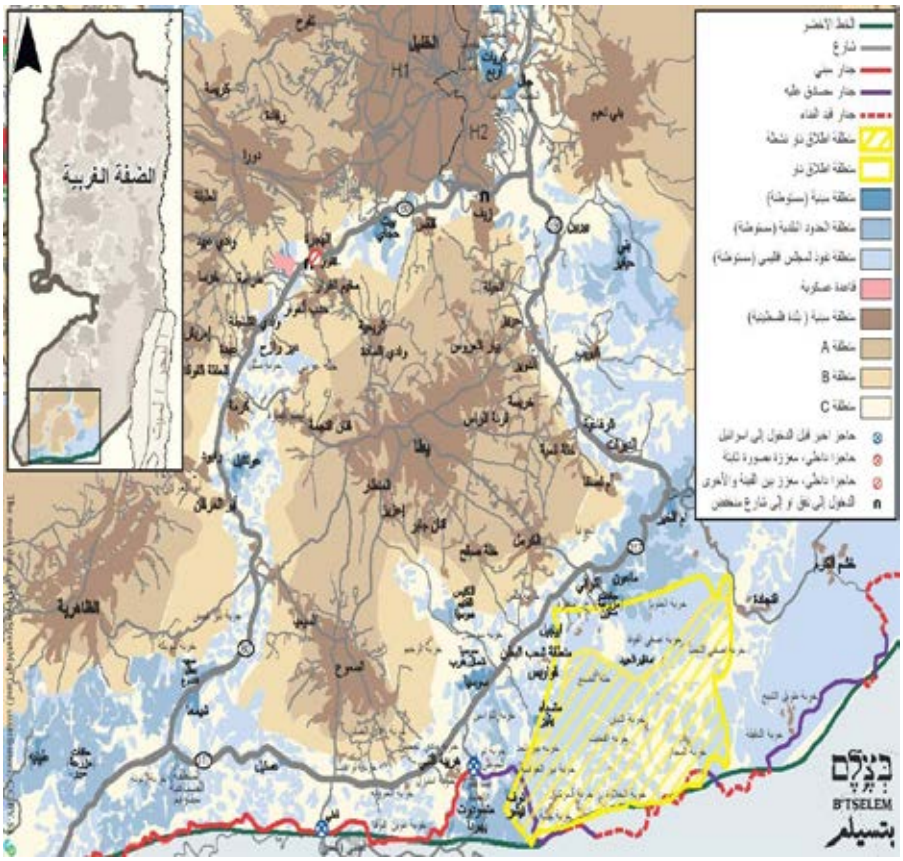

أجل تسوية وترتيب البناء في القرى الفلسطينية في مناطقC . وهذه المعايير تتطرّق إلى حجم المساحة المبنية وقِدم البناء وكثافته، والقُرب من بلدة قائمة والمحميات الطبيعية أو المواقع الأثرية، وإلى أرجَحية إقامة مبانٍ عامة وبنى تحتية.

وتهدف هذه المعايير في الأساس إلى تعقيد اجراءات البناء في القرى الفلسطينية، حيث لا تُراعي منظومة الملكيات على الأراضي وسُكنى الفلسطينيين على هذه الأراضي (الموثقة منذ القرن التاسع عشر على الأقل) وقدرتهم على تشييد مبان عامة بأنفسهم تخدم الحيّز الفلسطينيّ في المنطقة.

كما أنّ هذه المعايير لا تسري على المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، حيث أنها تتمتع بمسار تخطيطيّ منفصل. كما أنّ خرائط البناء هذه التي جُهّزت للمستوطنات في المنطقة، والتي من أجلها تجري "الإدارة المدنية" التغييرات المطلوبة في الخرائط البريطانية، منحت المستوطنين مساحات شاسعة للاستخدام الزراعيّ والتطوير المستقبليّ.

أضف إلى ذلك أنّ "الإدارة المدنية" تمتنع عن تطبيق قوانين التنظيم والبناء التي تسري على البؤر الاستيطانية التي أقيمت في المنطقة – سوسيا شمال- غرب، أفيغايل، متسبيه يئير، حفات معون، نوف نيشر، عسئيل وسنسينه - والتي أقيمت كلها من دون خرائط هيكلية ومن دون تخصيص الأراضي لها. وحتى أنّ قسمًا من هذه البؤر أقيم على أراض فلسطينية خاصّة.

المياه

قامت سلطات الاحتلال وبواسطة شركة "مكوروت"، بمدّ بنى تحتية في منطقة جنوبي جبال الخليل، لتزويد المياه للمستوطنات والبؤر الاستيطانية ولمشاريعها الزراعية - الحظائر والدفيئات وكروم العنب. وتمرّ البنى التحتية المائية بمحاذاة القرى الفلسطينية

صبي يستخرج المياه من بئر في جينبه

الالواح الشمسية التي وضعتها منظمة "كومط" والتي توفر الكهرباء لأهالي خربة سوسيا، التي ترفض اسرائيل ان تربطها بشبكات الكهرباء والمياه

إلا أنّ "الإدارة المدنية" لم تصل أيّ قرية بهذه الشبكات، باستثناء خربة التواني.

ويعمل الفلسطينيون في المنطقة على جمع مياه المطر في الآبار، إلى جانب المياه التي يشترونها من الحاويات، إلا أنّ "الإدارة المدنية" أصدرت أوامر هدم للكثير من هذه الآبار بادّعاء أنها أقيمت من دون تصريح كما أنّ غياب البنى التحتية المائية وشحّ الأمطار في جنوبي جبال الخليل إلى جانب عملية التصحّر التي تمرّ بها المنطقة، أدّت كلها إلى أن يكون معدّل استهلاك المياه في القرى الفلسطينية منخفضًا جدًا، ويصل إلى 28 لترًا لليوم للفرد الواحد، وهي نسبة مشابهة لتلك السّائدة في المناطق المنكوبة في العالم، مثل دارفور في السّودان. وللمقارنة، توصي منظمة الصّحة العالمية بتخصيص 100 لتر يوميًا للفرد ككمية حد أدنى للاستهلاك اليوميّ.

ويصل معدل استهلاك المياه اليوميّ للفرد لدى أهالي الضفة الفلسطينيين إلى 73 لترًا فيما يصل معدل استهلاك المياه اليوميّ في المناطق الريفية الإسرائيلية، ومثلها في مستوطنات جنوبي جبال الخليل، إلى 211 لترًا يوميًا للفرد الواحد، وهو ما يوازي 7.5 أضعاف استخدام أهالي القرى الفلسطينية المحاذية لها.

ويشتري أهالي المنطقة الفلسطينيون المياه من حاويات تصل في الغالب من مدينة يطا. ويتقرّر سعر الماء بحسب المسافة التي تضطر الحاوية لقطعها من يطا، وهو يتراوح بين 35 شيكل جديد للمتر المكعب في قرية سوسيا (أكثر من أربعة أضعاف سعر المتر المكعب للاستهلاك البيتي في داخل إسرائيل) وحتى 50 شيكل جديد للمتر المكعب في قرية خربة جنبة، البعيدة نسبيًا عن يطا، والتي لا يمكن الوصول إليها إلا عبر طريق ترابية طويلة ومشوشة.

ويُجبر سعر المياه المرتفع أهالي المنطقة على إنفاق ثلث دخلهم الشهريّ على شراء المياه (تصل نسبة ما تصرفه عائلة متوسّطة في إسرائيل على استهلاك المياه إلى 1.3% من دخلها الشّهريّ).

الكهرباء

لا تسمح سلطات الاحتلال بوصل قرى المنطقة بشبكات الكهرباء التي أقامتها لصالح المستوطنات والبؤر الاستيطانية، حتى حين تمرّ الخطوط الكهربائية على

بُعد عشرات الأمتار فقط من تلك القرى. ومنذ عام 2008 بدأت منظمة "كومط" الإسرائيلية، وبدعم من الحكومة الألمانية وبمساعدة منظمات غير حكومية من الدّنمرك وسويسرا، بإقامة منشآت طاقة بديلة في قرى المنطقة – ألواح شمسية وتوربينات الرياح - التي توفر الكهرباء لـ 18 قرية، يعيش فيها قرابة 1,300 نسمة. هذه المنشآت توفر الطاقة الكهربائية الأساسية للقرى عبر طاقة متجدّدة من الشمس والرّيح، وهي لا تلوّث مثل المولدات الكهربائية التي تعمل على السّولار أو مثل المصابيح التي تعمل بالكاز. ويدفع أهالي القرى لقاء الكهرباء التي تتوزع على كلّ عائلة وفق حجمها النسبيّ.

التجمّعات المهدّدة بالتّهجير
خربة سوسيا ومَسافر يطّا - جنوب جبال الخليل

في منطقة مَسافر يطّا، الواقعة جنوب شرق مدينة يطّا، عدد من التجمّعات الفلسطينية المهدّدة بالتهجير، يسكّنها 1300 نسمة، ومنها خربة سوسيا التي يسكنها نحو 250 شخصًا بشكل دائم، إضافة إلى نحو مائة آخرين يسكنونها موسميًّا لكسب رزقهم. وقد أعلنت إسرائيل مساحات شاسعة من مَسافر يطّا "منطقة إطلاق نار" (منطقة إطلاق نار 918)، وفي عام 1999 طرد الجيش الأهالي، غير أنّه في أعقاب التماس رفعوه إلى "محكمة العدل العليا" سُمح لهم بالعودة إلى السكن في المنطقة تحت قيود مشدّدة منعتهم من إقامة أيّ بناء جديد.

ومنذ ذلك الحين قام الجيش بإجراءات عديدة، كما اتّخذ الأهالي خطوات عديدة ودارت مداولات بينهم وبين الجيش، انتهت جميعها بلا جدوى في بداية عام 2016. ثم جاءت "الإدارة المدنية" وهدمت مبانٍ في الموقع. ما اضطر الأهالي إلى رفع التماسات إلى "محكمة العدل العليا" ضدّ أوامر الإخلاء - بعضها رفعه معًا عدد من التجمّعات، وما زالت هذه الالتماسات قيد المداولة،

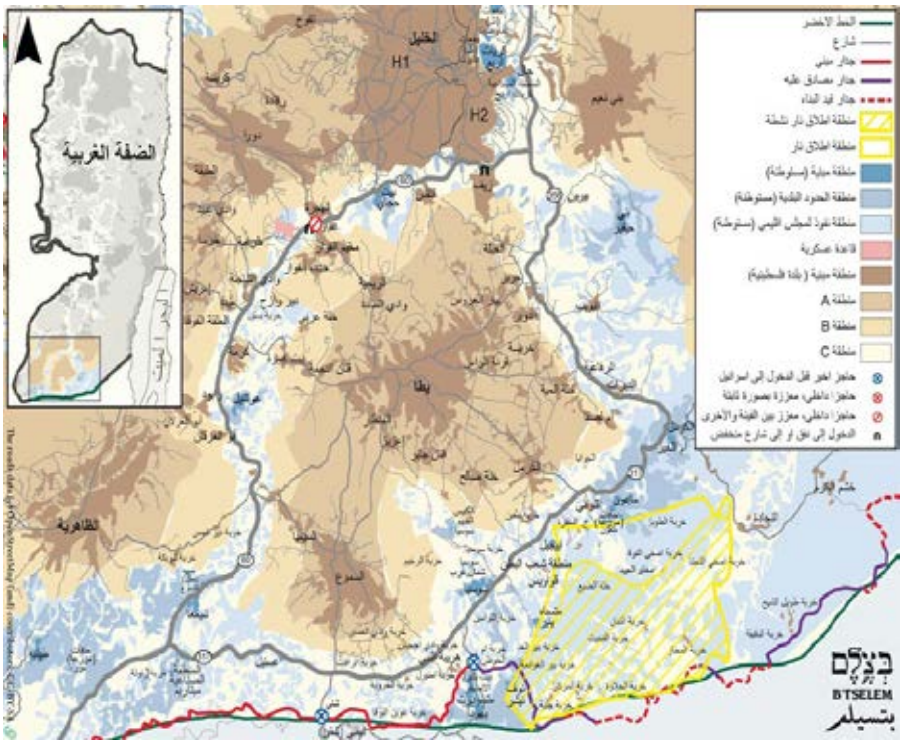

منطقة اطلاق نار 918

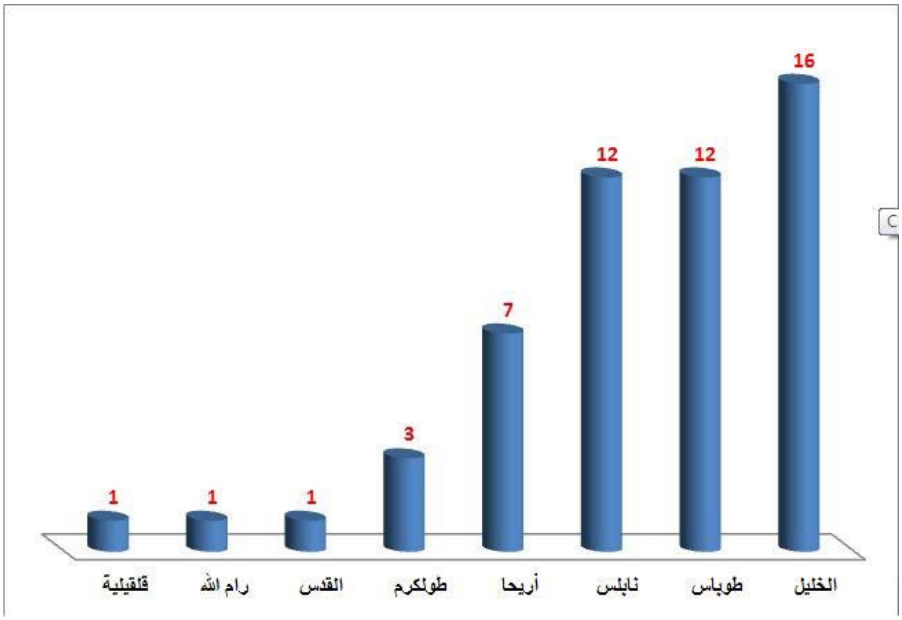

توضح الأعمدة البيانية عدد آبار المياه المهدومة منذ 1/1/2016 - 15/11/2016 حسب المحافظات

إذ لم تقدّم سلطات الاحتلال بعد ردودها عليها، والتي من المتوقع أن تكون سلبية كسابقاتها.

الاحتلال يهدم بئر مياه زراعي بقرية الديرات شرق يطا

هدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 15/11/2016، بئر مياه زراعي يملكه المواطن محمد محمود العدرة في قرية الديرات شرق يطا بمحافظة الخليل. وأفاد المواطن المتضرر بأن قوة من جيش الاحتلال و"الإدارة المدنية" برفقة جرافة قد داهمت منطقة "الحية" شرق القرية عند الساعة العاشرة صباحاً، وقامت بهدم البئر وطمره بالأتربة.
وكانت سلطات الاحتلال قد أصدرت

منظر للبئر قبل الهدم

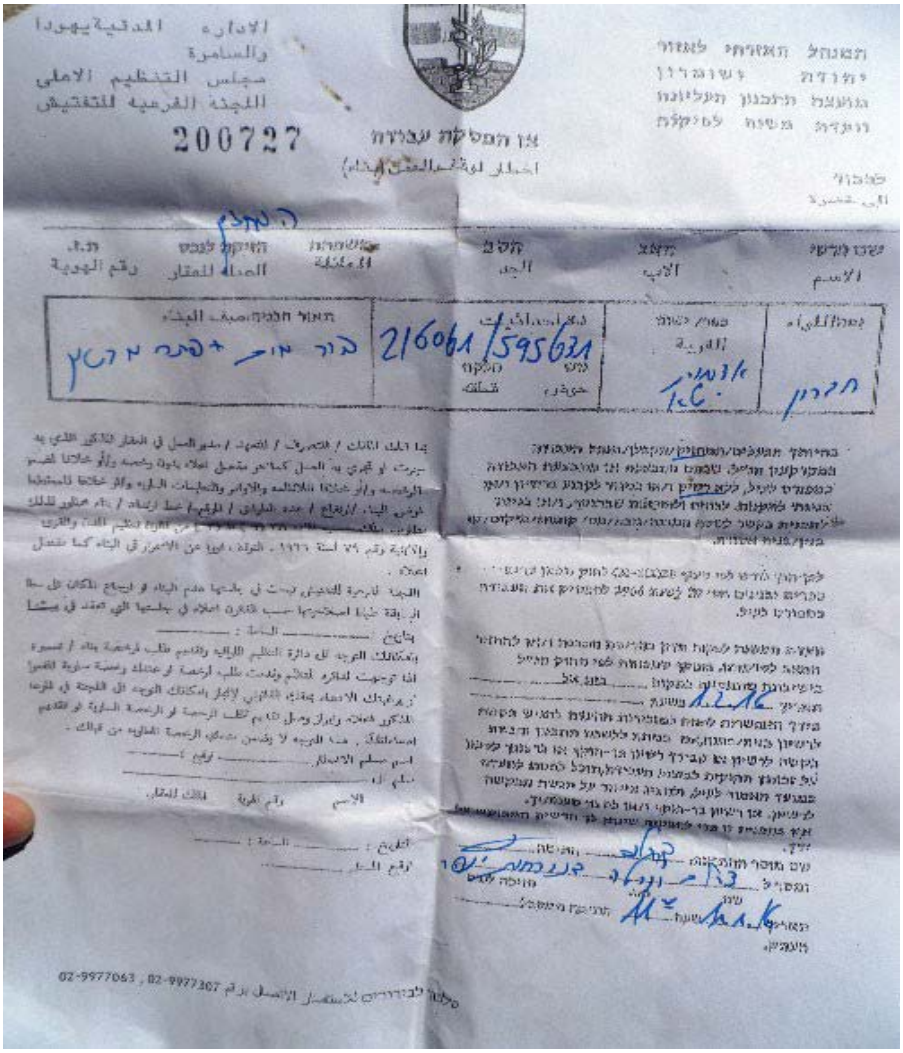

الإخطار الذي استهدف البئر في كانون ثاني 2016

بتاريخ 7/6/2016 أمراً نهائياً بوقف العمل وهدم البئر، كما نفذت بتاريخ 10/10/2016 عملية تجريف لأرضية كانت بجوار البئر وكان المواطن العدرة قد عملها بهدف بناء منشأة زراعية عليها. وبالنظر إلى البئر الذي تم هدمه يتضح أنه يتسع لـ(300 م^3) وكان مليئا بالمياه، كما كان الهدف منه إقامة منشأة زراعية بالقرب منه وريها من هذا البئر. وبات من الواضح أن سلطات الاحتلال تستهدف منطقة "الحية" شرق قرية الديرات ببلدة يطا، فتارةً توجه إخطارات لمنشآت المواطنين، وتقوم بهدم منشآتهم تارة أخرى، بهدف منع التوسع العمراني على هذه البقعة من أراضي القرية.

الجدير بالذكر بأن الاحتلال الإسرائيلي يلاحق مصادر المياه الفلسطينية بشتى أشكالها، حيث وثق فريق البحث الميداني في "مركز أبحاث الأراضي" هدم 53 مصدراً للمياه، من برك وآبار وخزانات وصهاريج مياه بحجم 4096 م^3.

ومن ضمن التجمعات التي تم هدمها ومهددة بالترحيل هذا العام نذكر منها على سبيل المثال:

- في يوم الأربعاء، الموافق 4/7/2018، عند الساعة 13:00 تقريبًا، وصل مندوبو "الإدارة المدنية" إلى تجمّع خلّة خضر، في الأغوار الشمالية، ترافقهم سيّارتا جيب عسكريّتان وجرّافة، وقاموا بهدم خزّان لمياه الشرب بسعة 200 متر مكعب، كان التجمّع قد حصل عليه كتبرّع في تشرين الأوّل 2016.
- وفي يوم 11/7/2018 قرب الساعة 8:30 صباحًا وصل مندوبو "الإدارة المدنية" برفقة جنود وعناصر من شرطة حرس الحدود التابعة لسلطات الاحتلال وشاحنتان إلى خربة الضّبع في تلال جنوب الخليل. عندما تجمّع بعض من الأهالي وبضمنهم أطفال أطلق الجيش قنابل الصوت عليهم. وبعد

سلطات الاحتلال تهدم تجمع خربة المفقرة 5 يوليو 2018

مضيّ أربع ساعات عند الساعة 13:00 تقريبًا صادرت القوّات غرفتين دراسيّتين أقيمتا هناك في يوم الجمعة الموافق 6/7/2018 بتمويل من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. وقد أُعدّت الغرفتين لسدّ النقص في الغرف الدراسية استعدادًا للسنة الدراسيّة الجديدة إذ هناك غرفة تدريس واحدة فقط في خربة الضبع أقيمت قبل سنة ويدرس فيها عشرة طلّاب. حيث أعدّت الغرفتان لخدمة عشرة طلّاب إضافيّين لكنّهم سوف يضطرّون الآن إلى السّفر لأجل تلقّي تعليمهم في قرية التواني المجاورة. وفي أعقاب وصول القوّات إلى المنطقة سارع أهالي خلّة الضبع إلى رفع التماس إلى "محكمة العدل العليا" طالبوا فيه بعدم هدم المبنيين وإبقائهما في المكان.

خربة سوسيا

تحاول حكومة الاحتلال الاسرائيلي تهجير أهالي خربة سوسيا من المنطقة رغم أنّهم يسكنون فوق أراض هي مُلكيّة خاصّة لهم، إذ أقاموا تجمّعهم هذا بعد أن هجّرتهم إسرائيل من قريتهم الأصلية في عام 1968.
ومن بين الخطوات التي اتّخذها الأهالي، رفع التماس إلى "محكمة العدل العليا" ضدّ إرجاء النظر في الخريطة الهيكلية التي أعدّوها لقريتهم. منذ عام 2006، حيث هدمت سلطات الاحتلال 24 مبنًى في خربة سوسيا، من بينها 12 مبنًى سكنيًّا كان يسكنها 95 شخصًا بينهم 36 قاصرًا.

ومنذ أن قدّم أهالي خربة سوسيا التماسهم الأخير، في عام 2014، أبلغت سلطات الاحتلال أنّها تعتزم هدم عدد من المباني التي أقامها الأهالي بعد تقديم الالتماس - ضمن ذلك كانوا قد رمّموا مباني تضرّرت جرّاء العاصفة، وأقاموا عيادة لخدمة أهالي القرية. في 1/2/2018 قرّرت رئيسة "المحكمة العليا" في شأن سبع مبانٍ، أنّ سلطات الاحتلال يمكنها هدمها فورًا، علمًا أنّه يسكنها 42 شخصًا، نصفهم أطفال، وبعضهم مرضى.

ثالثا: منطقة معاليه ادوميم تجمّع "المدرسة" في الخان الأحمر – منطقة "معاليه أدوميم"

من بين التجمّعات الفلسطينيّة، هنالك 12 تجمّعًا يعيش أهلها مهدّدين بالترحيل، تقع في منطقة خان الأحمر، إلى الشرق من مدينة القدس، ويبلغ عددهم نحو 1400 نسمة. وتنتشر هذه التجمّعات على جانبي شارع القدس - أريحا، إلى الشرق من سهل أدوميم، وكذلك على جانبي شارع 437، الذي يربط بين الشارع الرئيسي وقرية حزمة.

ويعاني أهالي هذه التجمّعات جرّاء نقص شديد في مصادر المعيشة وخدمات الصحّة والتربية والرفاه ومرافق الكهرباء والمجاري والشوارع. ويسمى أحد هذه التجمّعات بالخان الأحمر، وينتمي أبناؤه إلى قبيلة الجهالين، وتعود أصولهم إلى منطقة تل عراد في النقب، التي هجّرهم منها الجيش الإسرائيلي في خمسينيّات القرن الماضي. في البداية، ضمن المهجّرون أراضيَ للسّكن والرّعي، تقع عليها اليوم مستوطنة كفار أدوميم؛ ثمّ جرى تهجيرهم من هناك فانتقلوا إلى مكان سكناهم الحالي. ويقع التجمّع على بُعد نحو كيلومترَين إلى جنوب مستوطنة كفار أدوميم، وتقطنه 21 أسرة، يبلغ تعداد أفرادها 146، بينهم 85 أولاد وفتية.

ويوجد في التجمّع أيضًا مسجد، ومدرسة أقيمت سنة 2009، ويدرس فيها أكثر من 150 طالبًا تتراوح أعمارهم بين 6 15- سنة، نصفهم من تجمّعات مجاورة.

وقبل إقامة المدرسة كان طلّاب المرحلة الابتدائية من أبناء التجمّع يضطرّون إلى ارتياد مؤسّسات تربوية بعيدة، وكان السفر إليها محفوفًا بمخاطر تهدّد سلامتهم.

أقامت المدرسة جمعيّة إيطالية تدعى Terra di Vento، بطريقة بناء يُستخدم فيها طين الوحل وعجلات السيارات. وقد جاء تمويل بناء المدرسة ومشاريع أخرى في التجمّع من إيطاليا وبلجيكا والاتحاد الأوروبي.

وتسعى إسرائيل لإزالة التجمّع من موقعه وطرد الأهالي منذ سنوات طويلة، وأحد الأهداف من وراء ذلك توسيع المستوطنات المجاورة وضمّ المنطقة بحُكم الأمر الواقع إلى إسرائيل وهي خالية من الفلسطينيين وكذلك تقطيع الضفة الغربية إلى جزأين.

ولأجل تحقيق ذلك، حوّلت السلطات حياة الأهالي إلى جحيم لا يُطاق، على أمل الدّفع بهم إلى الرّحيل عن منازلهم وكأنّما بمحض إرادتهم حيث ترفض إسرائيل ربط التجمّع بشبكة الكهرباء والمياه والصّرف الصحي والطرق، وتمنع بناء المنازل والمباني العامّة، وتقلّص مساحات المراعي. ونتيجة لهذه السياسة اضطرّ الفلسطينيون إلى العيش في ظروف مزرية والمعاناة من نقص خدمات الصحة والتعليم والرفاه.
صحيح أنّ المباني في التجمّع أقيمت

تجمّعات مهدّدة بالتهجير: منطقة خان الأحمر

دون الحصول على رخص بناء من السلطات الإسرائيلية؛ لكنّهم لم يفعلوا ذلك لأنّهم "خارجون على القانون" بطبيعتهم، وإنّما لأنّ سياسة إسرائيل لا تمكّنهم بتاتًا من تقديم طلبات للحصول على ترخيص بناء. ولأنّه لا يوجد تجمّع سكّاني يظلّ في حالة جمود - لذا اضطرّ الأهالي لمواصلة البناء بما يتناسب مع احتياجاتهم المتنامية، بغضّ النظر عن مسألة الترخيص. عندها هبّت سلطات التخطيط مسارعة إلى إصدار أوامر الهدم.

وعلى مرّ السّنين صادرت السلطات الإسرائيلية معدّات وتجهيزات مختلفة، وهدمت أبنية قائمة. وهكذا، منذ عام 2006 وحتى نهاية أيّار 2018، جرى هدم 26 مبنًى سكنيًّا، وأبقت 132 شخصًا، بينهم 77 من الأطفال والفتيان دون مأوًى. إضافة إلى ذلك، هَدمت سبع مبانٍ غير سكنيّة.

رفع أهالي التجمّع عددًا من الالتماسات إلى "محكمة العدل العليا" في محاولة لمنع تهجيرهم. في المقابل، رفع سكّان المستوطنات التي أقيمت على أراضي المنطقة التماسات يطالبون فيها سلطات الاحتلال بتنفيذ أوامر الهدم. وقد ردّت "المحكمة العليا" جميع الالتماسات، بعد أن تعهّدت حكومة الاحتلال أمامها بالبحث عن حلول بديلة للأهالي.

في الالتماس الأخير، أبلغت حكومة الاحتلال المحكمة أنّها وجدت هذا الحلّ، وأنّها تعتزم نقل الأهالي إلى "جهالين غرب"، في جوار أبو ديس.

يوم الخميس الموافق 24/5/2018 قرر القضاة الثلاثة في المحكمة العليا - نوعم سولبيرج وعنات برون وياعيل فلنر أنه يحق للدولة هدم منازل تجمع خان الأحمر وترحيلهم منها وإسكانهم في بلدة أخرى. هذه الإجراءات مرتبطة بتقويض حياة الأهالي وهي تشكل جريمة حرب يتحمل جميع الضالعين فيها المسؤولية الشخصية عنها.

وسوف نكشف في الصفحات القادمة خبايا المؤامرة بالكامل والتي تسمي المخطط الاستعماري E1 والتي تكشف نوايا الاحتلال من عملية طرد وتهجير الفلسطينيين القسري من الخان الاحمر.

المخطط الاستعماري E1

يعتبر المخطط الاستيطاني المسمى بـ"E1" من أخطر المشاريع الاستيطانية فوق الارض الفلسطينية، وتنفيذه يعني احكام الاغلاق على مدينة القدس الشرقية من كافة الجهات، وحصار المناطق والقرى العربية القريبة، ومنعها من التوسع والبناء، وهو في ذات الوقت يقضي على اية آمال وفرص وجهود لإقامة دولة فلسطينية تتمتع بتواصل

אזור E1. במרכז התמונה מטה מחוז ש"י של משטרת ישראל. תצלום אוויר, פברואר 2014
منطقة E1. ويظهر في قلب الصورة مقر قيادة منطقة ש"י التابعة للشرطة الإسرائيلية تصوير جوي، فبراير 2014
ملحوظة : (ש"י هي اختصار لـ خدمة المعلومات (بالعبرية: שירות ידיעות) وهي وحدة الاستخبارات في عصابات الهاجاناه الصهيونية المنظمة التي تأسست عام 1940، وتطورت منها أجهزة المخابرات الاسرائيلية الحالية مثل آمان والشاباك)

جغرافي من خلال الفصل الكامل بين شمال الضفة الغربية وجنوبها.

فقد وضعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ اللحظة الأولى لاحتلالها الضفة الغربية، المخططات الاستيطانية وسنت القوانين العنصرية كي تجعل العديد من المناطق في الضفة الغربية في قبضتها وتحت تصرفها، وعلى رأس هذه المناطق منطقة الخان الأحمر (معاليه أدوميم) والمناطق المحيطة بها. إن عملية مصادرة الأراضي والاجراءات التي تمت في هذه المستوطنة غير مسبوقة، إذ إن الاجراءات التي اتبعتها إسرائيل في مصادرة الأراضي في منطقة معاليه أدوميم لا تتناقض فقط مع القوانين المحلية، لكنها ايضا ممنوعة في القانون الدولي، وتتعارض تعارضاً واضحاً مع نص المادة 55 من بنود اتفاقية لاهاي التي تؤكد على أن:

"القوة المحتلة ملزمة بتأمين الممتلكات العامة ولا يحق للمحتل إلا التمتع بحقوق محدودة جداً من ثمار هذه الممتلكات (حق الانتفاع) شريطة عدم إجراء أي تغيرات ملحوظة أو دائمة عليها".

فبناء المنازل وشق الطرق وإقامة المجمعات الصناعية والمقابر وما شابه يؤدي إلى تغيير دائم. وبما أن بناء المنازل وشق الطرق كالذي حصل في مستوطنة معاليه أدوميم جاء لمصلحة "مستوطني جلبو" من طرف الدولة المحتلة وليسوا من الأهالي الفلسطينية، فإن ذلك يعتبر انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي.

وسوف نبدأ بالتعرف على اصحاب الارض البدو الذين كانوا يعيشون فيها منذ مئات السنين وتم تهجيرهم قسرا، حيث إن عشرات آلاف الدونمات التي تمت مصادرتها لصالح معاليه أدوميم لم تكن خالية من البشر.
فخلال أعمال البناء في المستوطنة تم طرد آلاف من البدو من قبيلة الجهالين من المواقع المخصصة للأحياء السكنية في المدينة.

خيان البدو قبائل الجهالين في منطقة معاليه ادوميم 1945-1967

خيان البدو قبائل الجهالين في منطقة معاليه ادوميم 1945-1967

قبائل الجهالين

تعتبر قبيلة عرب الجهالين واحدة من القبائل الفلسطينية البدوية العريقة في الأراضي الفلسطينية حيث تنحدر أصولهم إلى منطقة بئر السبع التي كانوا يسكنوها قبل حرب عام 1948 في منطقة تل عراد في شمال صحراء النقب.

وكانوا يتنقلون في أرجاء المنطقة باحثين عن مصادر الماء والمراعي لمواشيهم، وعقب اندلاع الحرب عام 1948 تم ترحيلهم وتهجيرهم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي بهدف بناء مستوطنة "عراد" الإسرائيلية على أراضي تل عراد في بئر السبع جنوب فلسطين المحتلة، حيث هاجر معظمهم إلى الأردن، ومن تبقى منهم في فلسطين توزعوا في عدة تجمعات بدوية في السفوح الشرقية للقدس وبيت لحم والخليل وتم تسجيلهم كلاجئين

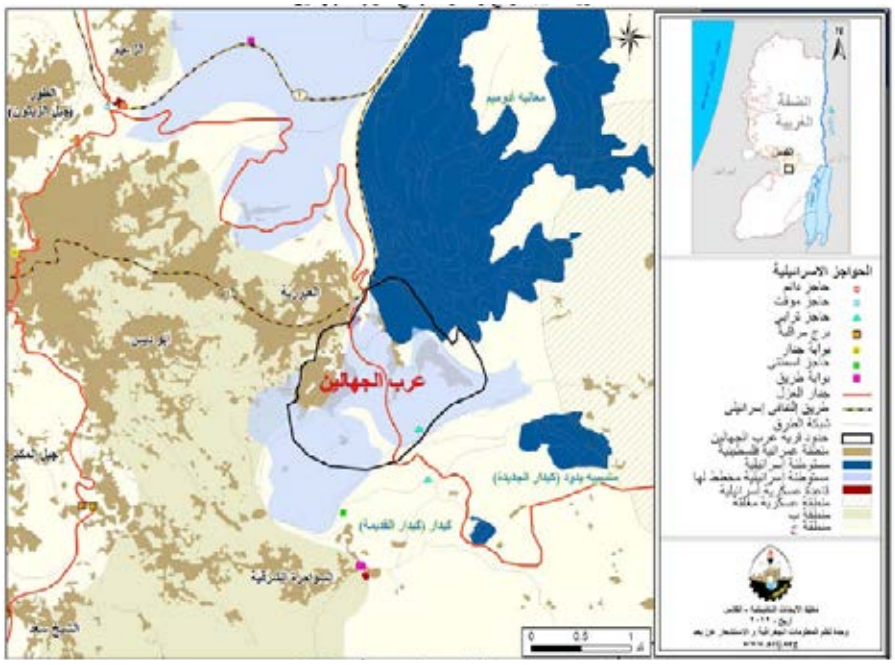

موقع وحدود تجمع عرب الجهالين

المدرسة والتجمع السكاني المهدد بالهدم في الخان الاحمر بالقرب من مستوطنة معاليه ادوميم

لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى – الأونروا.

تعرض بدو الجهالين إلى مأساة ثانية كغيرهم من الشعب الفلسطيني عام 1967، حيث قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالاستيلاء على مئات الآلاف من الدونمات التي كانت تصنف كمراعي وأعلنتها مناطق عسكرية مغلقة وبنت عليها المعسكرات والمستوطنات الإسرائيلية مثل تجمع معاليه أدوميم الاستيطاني، حيث كانت تعتبر هذه المساحات مناطق سكنية وزراعية للبدو يقومون بزراعتها ورعي مواشيهم.

وعقب توقيع اتفاقية أوسلو الثانية في العام 1995، استغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي وجود البدو في المناطق المصنفة (ج) بحسب الاتفاقيات الموقعة والتي تقع تحت السيطرة الأمنية والإدارة الإسرائيلية وقامت بهدم بيوتهم ومضاربهم ونقلتهم قسرا بشاحنات بعيدا عن مواقعهم الأصلية بذريعة أن هذه المضارب البدوية تشكل خطرا أمنيا على المستوطنات المحيطة كتجمع معاليه أدوميم الاستيطاني، وعائقا للنمو العمراني الإسرائيلي في المنطقة الشرقية للقدس.

ويتركز بدو الجهالين حاليا في أربع تجمعات بدوية رئيسية في الضفة الغربية:

1. **التجمع البدوي في منطقة الخان الأحمر:** ويقع هذا التجمع على طريق أريحا (الشارع الالتفافي الإسرائيلي رقم 1). ويتهدد هذا التجمع خطر الإخلاء والهدم بسبب الاستهداف المباشر لسلطات الاحتلال الإسرائيلي له وتضييق الخناق على الأهالي لإجبارهم على الرحيل وهجرة المكان. بالإضافة إلى ذلك، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتسليم أهالي المنطقة (بدو عرب الجهالين) عشرات الأوامر العسكرية التي تضمنت إخلاء وهدم المنازل والممتلكات والمدرسة الابتدائية الوحيدة في التجمع والمبنية من إطارات السيارات والتي تدعي مستوطنة "آفار أدوميم" الإسرائيلية ملكية الأرض التي تقوم عليها المدرسة.
2. **التجمع البدوي في بلدة عناتا:** يقع هذا التجمع شرق بلدة عناتا ويتهددهم خطر الإخلاء والهدم، حيث عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى تهجيرهم عدة مرات. فعلى سبيل المثال، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتهجير البدو (بدو عرب الجهالين) باتجاه بلدة عناتا في العام 2000 بحجة وجودهم ضمن منطقة مصنفة إسرائيليا على أنها "منطقة عسكرية مغلقة". وفي العام 2004 قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتهجيرهم مرة أخرى بحجة وجودهم ضمن منطقة جدار العزل العنصري حيث استقر بهم المقام حاليا على بعد أمتار من بلدة عناتا.
3. **تجمع وادي أبو هندي:** وهو تجمع مهدد أيضا بالإخلاء والهدم ويقع على بعد 5 كم شرق بلدة أبو ديس في واد يفصل بين جبلين يتمركز على قمتهما مستوطنتي معاليه أدوميم

وكيدار الإسرائيليتين. ويرتبط هذا التجمع بطريق ترابية وعرة تمر من خلال عبارة مياه صغيرة تم اقامتها تحت طريق إسرائيلي يربط بين مستوطنتي كيدار ومعاليه أدوميم. ويعاني الأهالي من رداءة الطريق خصوصا في فصل الشتاء حيث تمنع الأمطار أهالي المنطقة من الحركة بشكل تام.

4. **تجمع الجبل:** ويعتبر هذا التجمع هو التجمع الرئيسي والحضري لعرب الجهالين ويعتبر جزء من أراضي بلدة أبو ديس حيث تم تهجير عرب الجهالين إليه في العام 1997 إذ قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة جزء من أراضي أبو ديس وتخصيص نصف دونم منها لكل عائلة من عائلات عرب الجهالين وأجبرتهم على السكن فيها بالقرب من مكب النفايات التابع لبلدة أبو ديس ومنعتهم – تحت التهديد- من العودة إلى مواقعهم الأصلية المحيطة بتجمع معاليه أدوميم الاستيطاني ومنحتهم تراخيص بناء في هذه المنطقة لإبعادهم عن مواقعهم الأصلية المحيطة بالتجمع الاستيطاني. وأقام الأهالي في هذا التجمع مجلسا محليا وعيادة صحية ومدرسة. وسنركز الحديث عن الوضع الجيو سياسي لعرب الجهالين في التجمع الرئيسي الحالي لهم وهو"تجمع الجبل".

فمنذ نهاية العام 1974 قررت حكومة الاحتلال في (מישור אדומים ميشور ادوميم) إقامة المنطقة الصناعية الجديدة التابعة للقدس، وعلى مقربة منها معسكر عمال. وبعد مرور بضعة أشهر، في العام 1975، صادرت إسرائيل حوالي 30.000 دونم لغرض إقامة مستوطنة (מעלה אדומים معاليه أدوميم).

وتم لاحقا مصادرة مساحات إضافية لتوسيع المستوطنة، لشق الطرق وتطوير البنى التحتية العامة في المدينة، وتُعد عملية المصادرة التي تمت في معاليه أدوميم غير مسبوقة.

خيان البدو قبائل الجهالين في منطقة معاليه ادوميم 1945-1967

ענאתא عناتا حاليا

ואדי אבו הינדי (وادي ابو هندي)

אזור התעשייה "מישור אדומים"
المنطقة الصناعية ميشور ادوميم

وجدت الخريطة في الأرشيف الإسرائيلي، ملف هتنوت (فلسون) معاليه أدوميم، المجلد 3
ISA /77/A /10/7314

ومنذ صدور قرار "محكمة العدل العليا" المسمى "ألون موريه" (1979)، (בג"צ 390/79, אלון-מורה) الذي حظر الاستيلاء على أراضٍ فلسطينية بملكية خاصة من أجل إقامة مستوطنات مدنية، تأسس المشروع الاستيطاني على استخدام "أراضي الدولة". إلا أنّ الأراضي التي سُجلت في السجل العقاري (الطابو) على أنها "أراضي دولة" قبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، والتي كانت محدودة وبلغت مساحتها 527,000 دونم، أي ما يقرب 9% من مساحة الضفة الغربية، لا تشمل القدس الشرقية. وتركزت غالبية هذه الأراضي في غور الأردن، في حين لم تشتمل "منصة الجبل" (سلسلة الجبال بين القدس والخليل) تقريبًا، على "أراضي دولة".

في أعقاب قرار الحكم في قضية "ألون موريه" ومن أجل السّماح ببناء المستوطنات في جميع أرجاء الضفة الغربية، بما في ذلك "منصة الجبل"، أعلنت إسرائيل عن أكثر من 900,000 دونم على أنها "أراضي دولة". وقد قامت "بتسيلم" ومؤسّسات حقوق إنسان أخرى، وعلى مرّ السّنين، بانتقاد سياسة إسرائيل في إشهار الأراضي، نتيجة للشوائب الإجرائية التي أدّت إلى الحيلولة دون تقديم الفلسطينيين لاعتراضات فعّالة لإشهار الأراضي، وكذلك نتيجة لكون هذه الإشهارات مُعدّة لدفع غاية غير قانونية وهي إقامة المستوطنات، المحظورة في القوانين الدولية كونها تخلق تغييرًا دائمًا في الأراضي الخاضعة للاحتلال.

مستوطنات تجمع معاليه ادوميم

تضم منطقة نفوذ معاليه أدوميم، مدينة معاليه أدوميم والمنطقة الصناعية ميشور أدوميم، وهي تسيطر على مساحة كبيرة في عمق الضفة الغربية.

وتعتبر مستوطنة معاليه أدوميم المستوطنة الأكبر من حيث منطقة نفوذها، حيث تمتد على مساحة تصل إلى حوالي 48.000 دونماً، وهي تحتل المرتبة الثالثة من حيث حجم السكان بعد المستوطنتين المتدينتين "بيتار عليت" و"موديعين عليت".

ويعتبر الكثير من الإسرائيليين معاليه أدوميم كواحدة من المدن الإسرائيلية والتي ستبقى، في أي تسوية مستقبلية مع الفلسطينيين، تحت السيطرة الإسرائيلية.

وعلى أساس هذا التصور، اتخذت الحكومات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة الكثير من الخطوات الهادفة إلى تقوية الصلة بين معاليه أدوميم وبين مدينة القدس من حيث الأداء والتواصل الجغرافي.

وفي هذا الإطار، صادقت السلطات المسؤولة عن التنظيم والبناء على

خرائط هيكلية لبناء الأحياء السكنية في منطقة E1، الموجودة في منطقة نفوذ معاليه أدوميم وتطل على حدود بلدية القدس، وقد نقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي مقر "شرطة شاي" إلى منطقة E1، وتم خلال أعمال إقامة المقر شق الطرق وبناء البنية التحتية حيث ستخدم مئات الوحدات الاستيطانية التي من المخطط إقامتها على مقربة من المقر.

ومن المخطط أن مسار الجدار الفاصل الذي صادقت عليه حكومة الاحتلال في المنطقة سوف يُبقي في الطرف "الإسرائيلي" أكثر من 60.000 دونم، ولا تتضمن فقط المنطقة المبنية لمعاليه أدوميم (حوالي 4.000 دونم)، بل أيضا مساحات واسعة تهدف إلى التوسيع المستقبلي. ورغم أن بناء الجدار توقف - وفقا لادعاء حكومة الاحتلال، بسبب صعوبات تتعلق بالميزانية - فما تزال الخطط الخاصة بإقامة الجدار الفاصل في المسار المحدد وضم مناطق واسعة "لإسرائيل" على حالها.

وتدل هذه الوثائق على انه منذ البداية اعتبرت سلطات الاحتلال منطقة معاليه أدوميم منطقة تهدف إلى خدمة الاحتياجات الداخلية لمدينة القدس، رغم أن الحديث يدور عن منطقة محتلة تحتفظ بها إسرائيل، وفقا للقانون الدولي، كوصية فقط ويحظر عليها استعمالها لأغراضها.

إن عشرات آلاف الدونمات التي تمت مصادرتها لصالح معاليه أدوميم – كما ذكرنا سابقا - لم تكن خالية من البشر. فخلال أعمال البناء في المستوطنة تم طرد مئات البدو من قبيلة الجهالين من المواقع المخصصة للأحياء السكنية في المدينة.

كما لحق الضرر البالغ بأهالي البلدات الفلسطينية المجاورة: (العيزرية، أبو ديس وعناتا) بسبب البناء الذي سيطر على مساحات كبيرة من احتياطي الأراضي الخاص بهذه البلدات.

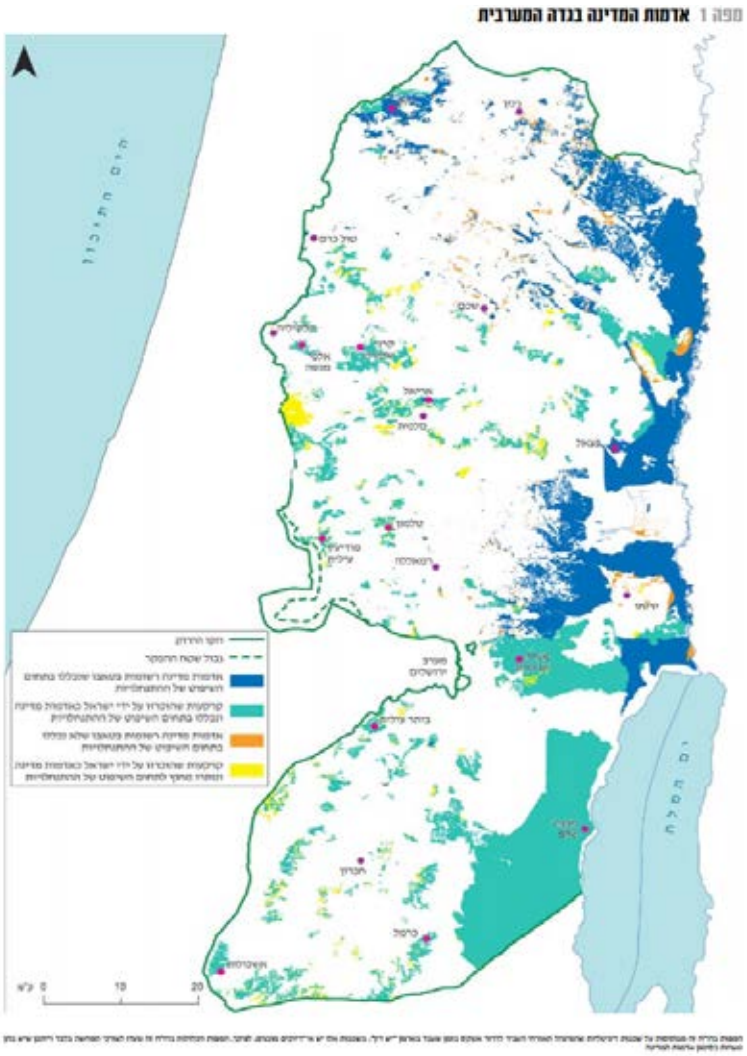

خريطة توضح استخدام المشروع الاستيطاني لأراضي فلسطين التاريخية إلا أنّ الأراضي التي سُجلت في السجل العقاري (الطابو) على أنها أراضي دولة قبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، كانت محدودة وبلغت مساحتها 527,000 دونم، أي ما يقرب 9% من مساحة الضفة الغربية، لا تشمل القدس الشرقية

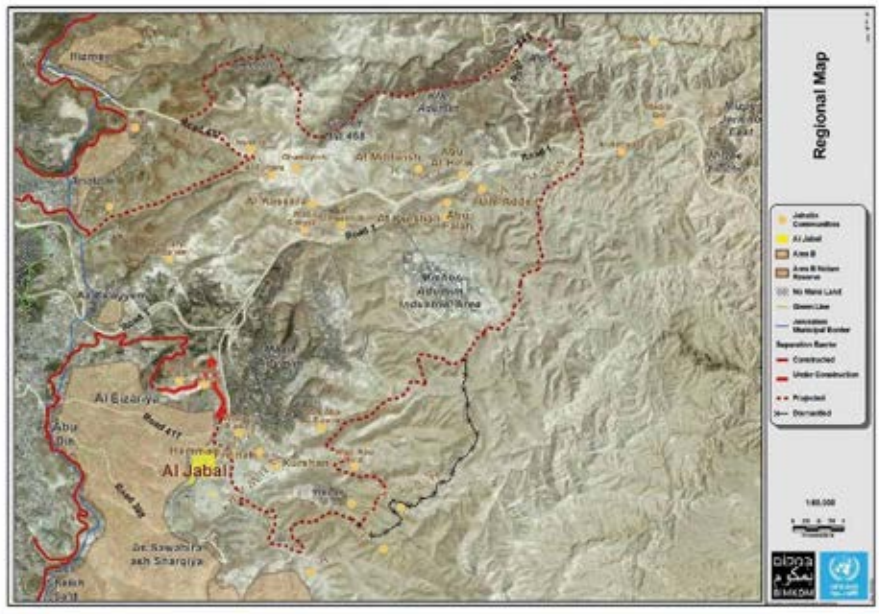

مستوطنات تجمع معاليه ادوميم

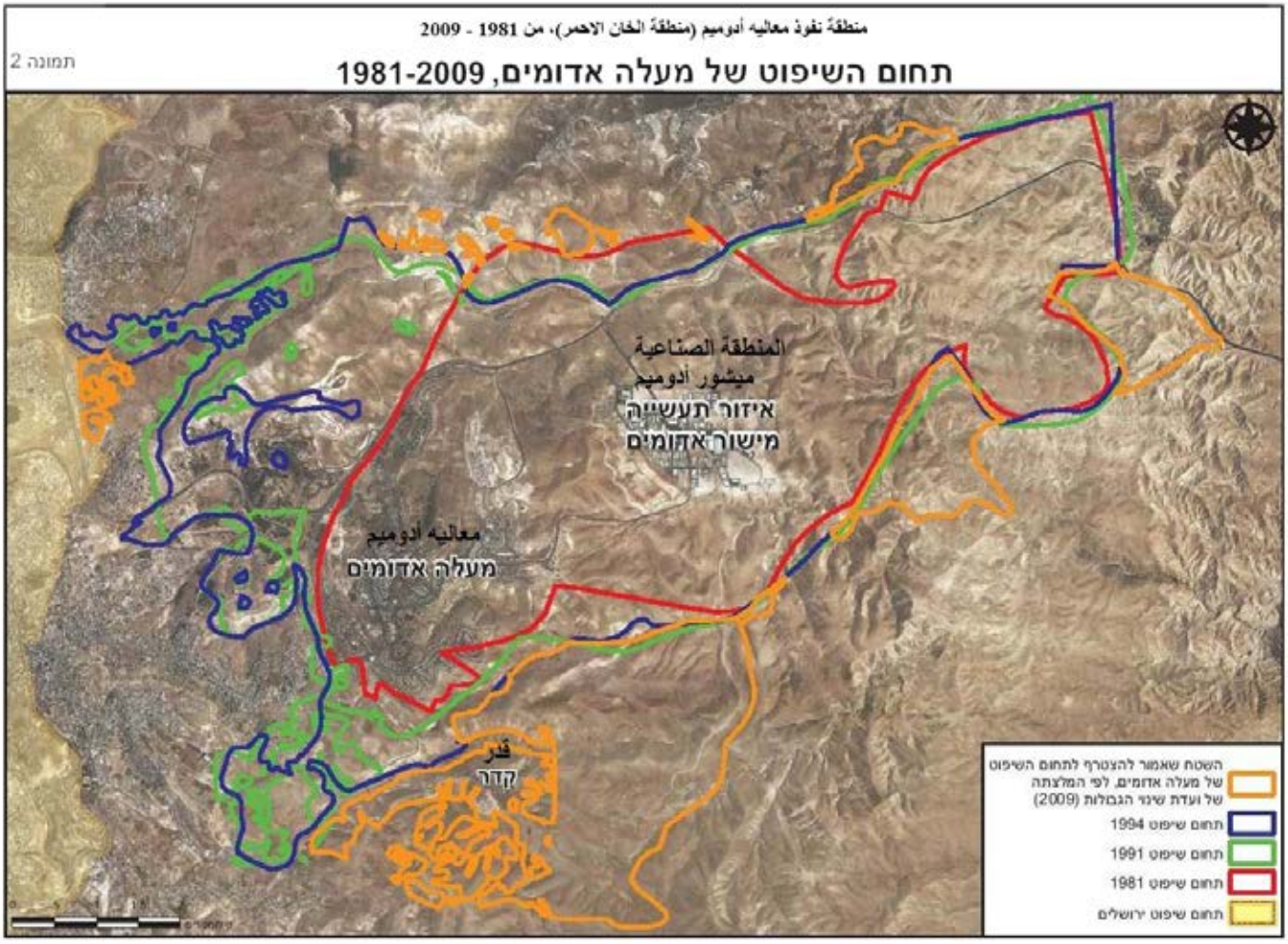

المناطق المقترح ضمها لنفوذ مستوطنة معاليه الدوميم طبقا لتوصيات لجنة تغيير الحدود 2009

منطقة نفوذ معاليه الدوميم عام 1994

منطقة نفوذ معاليه الدوميم عام 1991

منطقة نفوذ معاليه الدوميم عام 1981

منطقة نفوذ القدس

وهكذا، فإن حوالي 6.500 دونم من بين 11.350 دونم من أراضي العيزرية تقع اليوم في منطقة نفوذ معاليه أدوميم. نتيجة لذلك، يعاني أهالي العيزرية من نقص خطير في الأراضي المتوفرة للبناء ومن اكتظاظ سكني عال.

إن الموقع الجغرافي لمعاليه أدوميم يمس أيضا بالحق الجماعي للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، إن المستوطنة تبتر الضفة الغربية في نقطة استراتيجية وتقسمها إلى كانتونين اثنين بحيث لا يكون من المتاح إقامة دولة فلسطينية قابلة للوجود وذات تواصل جغرافي منطقي.

ومن المتوقع لإكمال الجدار الفاصل في المسار المصادق عليه وتطبيق خطط البناء في منطقة E1 بصورة تامة أن يزيد المس بحقوق الإنسان الفلسطيني.

يعتبر المشروع الاستيطاني المسمى بـ"E1" من أخطر المشاريع الاستيطانية فوق الارض الفلسطينية، وتنفيذه يعني احكام الاغلاق على مدينة القدس الشرقية من كافة الجهات، وحصار المناطق والقرى العربية القريبة، ومنعها من التوسع والبناء، وهو في ذات الوقت

يقضي على اية آمال وفرص وجهود لإقامة دولة فلسطينية تتمتع بتواصل جغرافي.

في نهاية تشرين الثاني 2012، نشرت وسائل الإعلام أنّ حكومة الاحتلال أمرت بدفع الإجراءات التخطيطية الخاصّة بآلاف الشقق الاستيطانية التي ستكون توسيعًا لمستوطنة معاليه أدوميم في إطار الخطة E1، في المنطقة التي تربط معاليه أدوميم بالقدس. وبحسب ما نُشر، فإنّ هذا القرار صدر في أعقاب اعتراف الهيئة العامة للأمم المتحدة بدولة فلسطينية مراقبة في الأمم المتحدة.

وسيؤدّي تنفيذ مخططات البناء في منطقة E1 إلى خلق تواصل عمرانيّ بين مستوطنة معاليه أدوميم وبين القدس، وسيزيد من حدة عزل القدس الشرقية عن سائر أجزاء الضفة الغربية، وسيمسّ بالتواصل الجغرافيّ بين شمال الضفة وجنوبها.

إنّ تشييد المستوطنات في المناطق الخاضعة للاحتلال يخالف أحكام القانون الدوليّ الإنسانيّ التي تحظر نقل سكان الدولة المحتلة إلى المنطقة الخاضعة للاحتلال، كما تحظر إجراء تغييرات دائمة في داخل المنطقة الخاضعة للاحتلال، ليست غايتها احتياجات أمنية أو لصالح السكان المحليين.

كما أنّ تشييد المستوطنات يؤدّي إلى المسّ بسلسلة من حقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين. إضافة إلى ذلك فإنّ "الإدارة المدنية" تخطط لطرد التجمّعات السكانية البدوية التي تعيش في هذه المنطقة اليوم. وفي حال تنفيذ هذا الطرد، فإنه سيشكّل انتهاكًا للقانون الدوليّ الإنسانيّ الذي يمنع نقل "السكان المحميين" قسرًا – فهذا ما يحصل في مثل هذه التجمعات السكنية.

وإذ إن القانون الدولي لا يُسمح بالإخلاء القسريّ إلا في الحالات الاستثنائية، ولفترة مؤقتة فقط، إلا أنّ هذه الحالات الاستثنائية لا تسري على الفلسطينيين في الحالة الخاصة بمستوطنة E1.

ما هو مخطط E1؟

جرى التصديق على الخارطة الهيكلية لمنطقة E1 (خارطة رقم 420/4) في عام 1999. وهي تشمل قرابة 12,000 دونم، غالبيتها أراض أعلنتها "إسرائيل" بأنها (أراضي دولة) وهو إجراء غير قانونيّ. وقد ضُمّت هذه الأراضي في سنوات التسعين إلى منطقة نفوذ مستوطنة معاليه أدوميم، والتي تشمل من وقتها قرابة 48,000 دونماً.

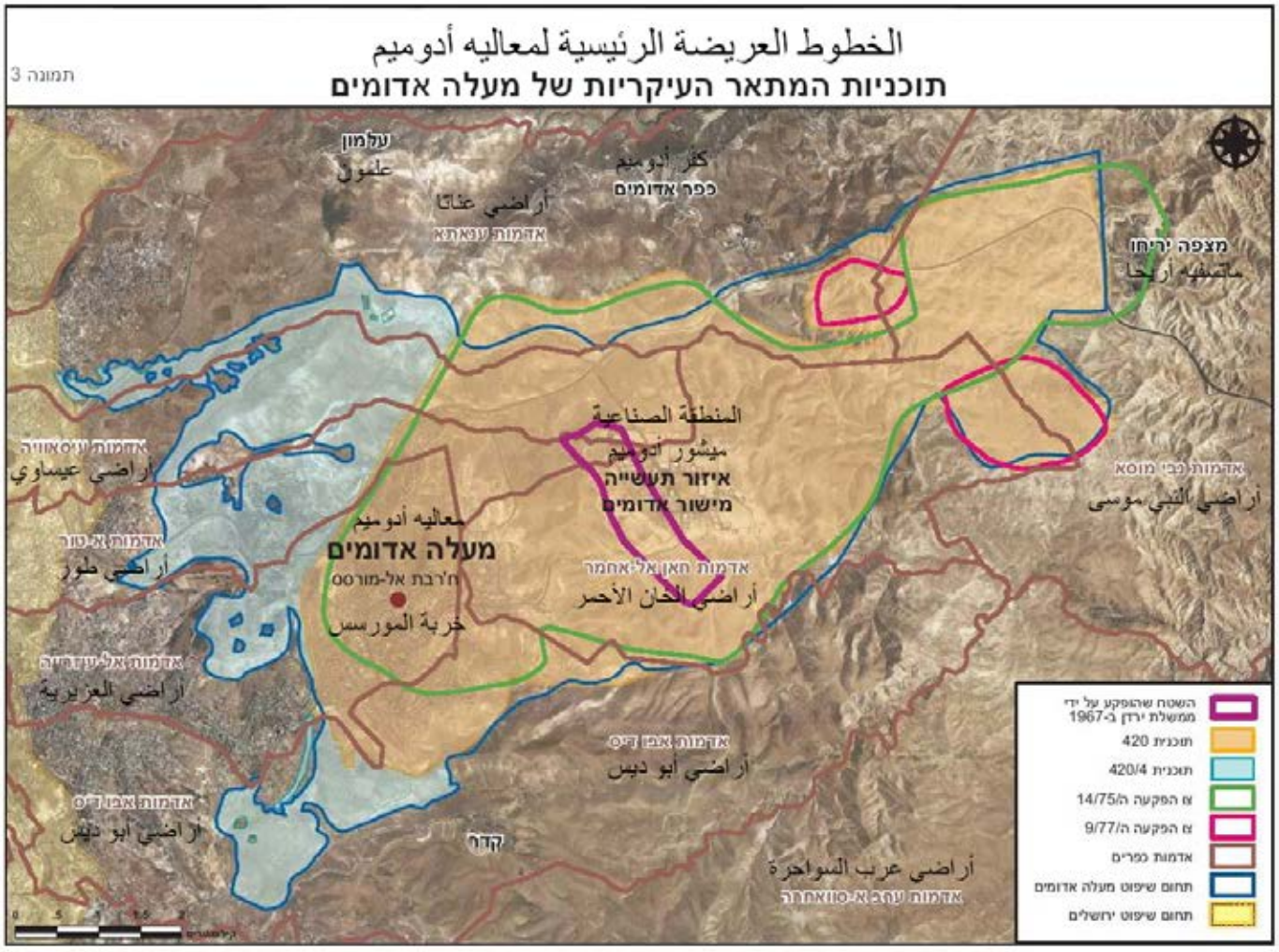

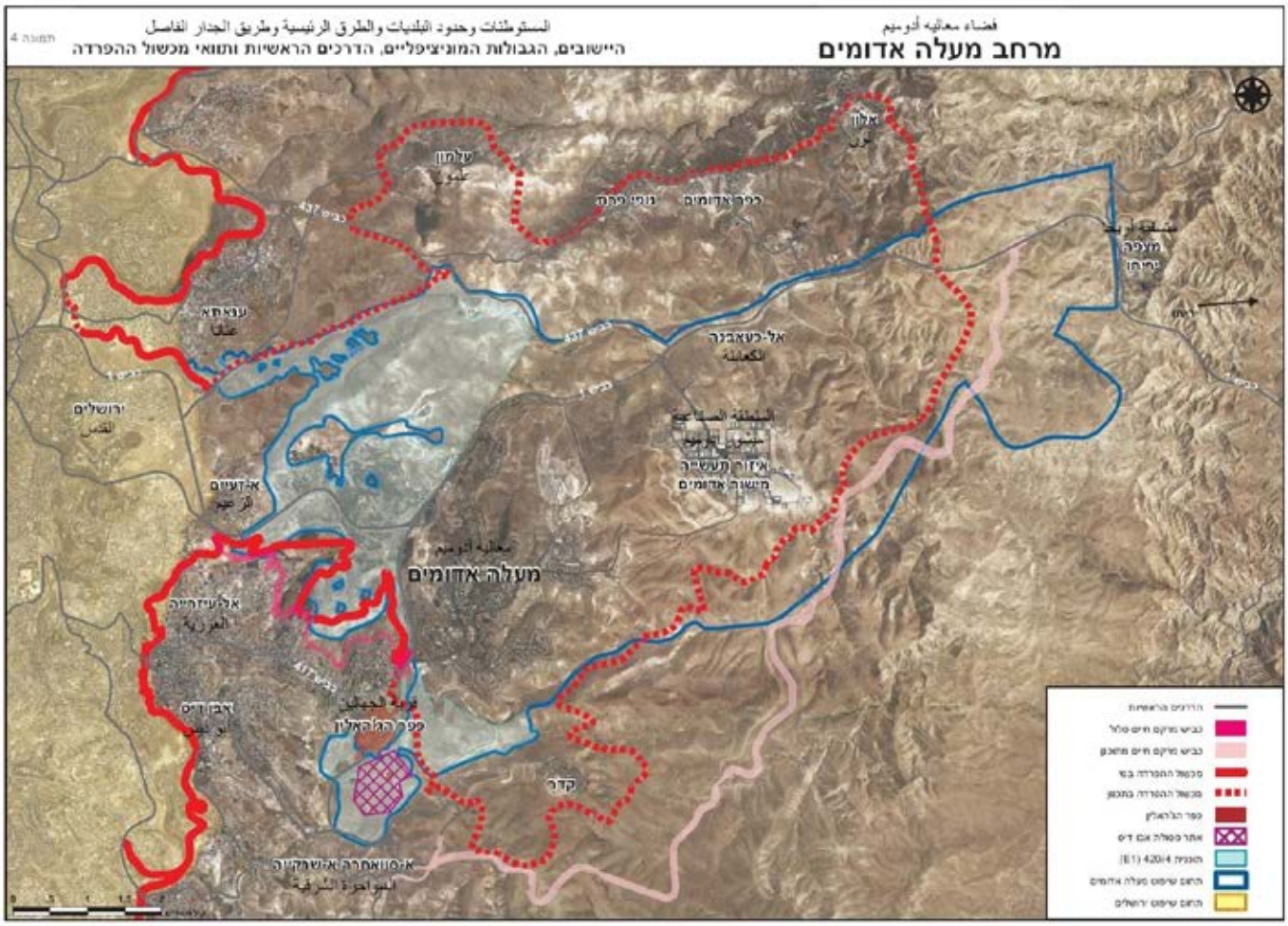

ويشمل المخطط في الأساس مساحات تقع شمالي شارع القدس-أريحا (شارع رقم1).

وتتطابق حدود المخطط الشمالية والجنوبية، بشكل كبير، مع مسار الجدار الفاصل المخطط في المنطقة، والذي من المفترض أن يبقي معاليه أدوميم في الجانب "الإسرائيليّ" وعزلها عن مناطق الضفة الغربية المحاذية لها.

وتتجزأ منطقة E1 الى عدة "جيوب" بملكية فلسطينية خصوصية، تصل مساحتها مجتمعة إلى قرابة 775 دونمًا، ولا يمكن "لإسرائيل" أن تعلنها "أراضي دولة".

هذه الأراضي غير مشمولة رسميًا في المخطط لكن من الواضح أنّ الواقع الحيّزي الذي يُنشئه المخطط سيقيّد جدًا وصول أصحاب الأراضي الفلسطينيين إلى أراضيهم.

إضافة إلى مخططات السّكن، فإنّ الخارطة تشير إلى مساحات للسياحة والتجارة والخدمات وإلى مقبرة إقليمية وطرق وغيرها. ويحظى مخططان الآن بخرائط مفصّلة ومُصدّقة، والتي يمكن بواسطتها استصدار رخص بناء:

- المخطط 420/4/2، والذي يخصّص قرابة 1,354 دونمًا لمركز تشغيل ومصالح تجارية متروبولينية (حضرية) مشتركة بين معاليه أدوميم وبلدية القدس، في الجزء الشماليّ - الغربيّ في منطقة E1، الذي يسير بجانب حدود القدس البلدية.
- المخطط، الذي قدمته وزارة التجارة والصناعة، وأعدّه مكتب "ريخس-أشكول"، وصُدّق عام 2002 إلا أنه لم يخرج إلى حيز التنفيذ بعد.
- المخطط 420/4/9، ويشمل قرابة 180 دونمًا ومخصص لمركز قيادة شرطة "أيوش" (يهودا والسّامرة) وصُدّق عام 2005. وقد نُفذ هذا المخطط ومقرّ قيادة الشرطة ينشط فيه منذ عام 2008. وفي إطار أعمال التطوير من أجل إقامته، جرت أعمال مختلفة، منها شقّ الطرق وبناء الجدران الدّاعمة والميادين لترتيب حركة السّير، ونصب أعمدة الإنارة وغيرها، بتكلفة شاملة تُقدّر بقرابة 200 مليون شيكل. وليس هناك أيّ مبرّر لإجراء عمليات تطوير بهذا الحجم، إذا كانت غايتها توفير طريق وصول إلى مقرّ الشرطة، ويبدو أنّ السبب الوحيد من وراء تجهيز هذه البنى التحتية يكمن في أنها جزء من التطوير المستقبليّ للمنطقة السكنية المخططة بمحاذاة مقرّ الشرطة.

هناك ثلاثة مخططات مفصّلة للبناء

والسكن في منطقة E1، على الأقل، موجودة قيد الإعداد، وهي تشمل إقامة قرابة 4,000 وحدة استيطانية وعشرة فنادق.

وحتى الآن، أعاقت حكومات الاحتلال البناء الإضافيّ في الموقع، ومن ضمن أسباب ذلك معارضة النظام الأمريكي والاتحاد الأوروبيّ الشديدة؛ وبحسب ما نُشر في الإعلام، فإنّ رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو التزم أمام الرئيس الأمريكي بعدم البناء في E1. وبرغم ذلك، أمرت الحكومة في نهاية تشرين الثاني 2012 بدفع المخططات المفصلة قدمًا، ردًا على قرار الأمم المتحدة قبول فلسطين دولة غير عضو مشرف فيها.

وفي أعقاب هذا الأمر، صدّقت "الإدارة المدنية" إيداع الاعتراضات على اثنين من المخططات الثلاثة المُعدّة للسكن في E1.وحتى آب 2013 لم تُودع هذه الخرائط ولم يطرأ أيّ تقدّم على إجراءات تصديقها.

وقد هددت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتنفيذ هذا المشروع الذي تم اعداده منذ سنوات طويلة .

تقول "الدوائر الاسرائيلية" الداعمة لهذا المشروع أن البناء في منطقة "E1" يخرج مستوطنة معاليه ادوميم من حالة العزلة التي ستعيشها مستقبلا في حال ابرام اي اتفاق مع الفلسطينيين، غير أن المعارضين داخل "اسرائيل" لهذا المشروع وهم قلة، يرون في تنفيذه رصاصة الرحمة على حل الدولتين والقدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية العتيدة.

وكانت سلطات الاحتلال قد اقامت مركزاً للشرطة في المنطقة في العام 2005، وتتضمن الخارطة الهيكلية للمشروع بناء 3000 وحدة استيطانية، وتسعى سلطات الاحتلال الاسرائيلية الى جعل المنطقة بين معاليه ادوميم والقدس مأهولة سكانيا باليهود، وترى في تلالها على البوابة الشرقية منطقة استراتيجية يجب أن تحظى بتواجد مدني يهودي.

ومن بين الاقتراحات الداعمة لمشروع "E1"، اقتراح لمجلس الامن القومي في "اسرائيل" ويقضي بفتح شارع "تنائي القومية" يخدم العرب واليهود، يفصل بينهما جدار وتتجاوز تكلفته مليار شيكل، ويضم عدة مقاطع وصفها المجلس المذكور بـ "الخلاقة" وهي عبارة عن جسر في الاحياء العربية، ونفق في الاحياء اليهودية، والمقطع الاول منه يكون قرب عناتا.

وتستثمر كل الحكومات في اسرائيل في هذا المشروع وتطويره بميزانيات ضخمة، وفي عهد اولمرت تم استثمار

أكثر من 200 مليون شيكل، وبدأت الاعمال التمهيدية للمشروع عام 1975 ومنطقة المشروع "E1" تم ضمها الى معاليه ادوميم في العام 1994، وهناك مخطط لإقامة جسر معلق يمتد لمعاليه ادوميم، وبريطها بالقدس.

وترى "اسرائيل" في هذا المشروع اهمية استراتيجية، فهو خط الدفاع الشرقي الاول عن "العاصمة"، ولهذا السبب تصر اسرائيل على ابقاء سيطرتها على المنطقة، كما تصر على سيطرة عسكرية على منطقة الاغوار، ولا يسمح المشروع في حال تنفيذه بتطوير المناطق العربية في المناطق الشرقية، وفي حال انجاز المشروع ، فانه يرسم ويحدد حدود القدس من الجهة الشرقية، ويكون الفصل ليس عبر جدران وانما بأحياء سكنية لليهود، وكان اسحق رابين قد ضم في عهده "E1" لحدود معاليه ادوميم، لكنه، لم يعمل على تفعيل خطط التطوير، ونتنياهو في ولايته الاولى دعم هذا المشروع، وشدد على اهمية التعاون والتنسيق الدائم بين بلديتي معاليه ادوميم والقدس، كما دعم ايهود باراك هذا المشروع، وعرض خرائطه في محادثات طابا، مؤكدا تمسك اسرائيل بالمشروع لاحتياجات امنية، ولمواجهة اية أخطار قادمة عبر غور الاردن، فيما واصل شارون في حكومته الاولى تطوير المنطقة وساعده في ذلك وزير دفاعه آنداك بنيامين بن اليعازر.

ويتضح أنه منذ 40 عاما ومشروع "E1" الاستيطاني يطفو ويختفي على السطح في "اسرائيل"، ومنطقته تعتبر استراتيجية من الدرجة الاولى، ففي بداية الاحتلال عام 1967، كان هناك تخطيط لاقامة 4 مدن حول القدس، اثنتان في الجنوب وواحدة في الشمال والرابعة في الشرق وهي معاليه ادوميم، وكان الهدف من اقامة هذه المدن هو تشكيل الدرع الواقي للقدس، حتى لا تظل القدس مكشوفة.

والمنطقة المقامة عليها معاليه ادوميم وما حولها، هي منطقة استراتيجية لقطع أي تواصل جغرافي بين شمال وجنوب الضفة الغربية، وبقي مقطع قصير بدون بناء استيطاني هو المسمى بـ "E1"، ويقع بين القدس ومعاليه ادوميم، وحسب الخطة فان التواصل بين شمال وجنوب الضفة للقادم من رام الله الى الخليل يسلك الطريق الى اريحا ومن هناك الى الجنوب.

وكل الحكومات اليسارية واليمينية اهتمت بمشروع "E1"، وأولمرت نفسه سئل عشية الانتخابات عام 2006، عن امكانية البناء في "E1"، فأجاب بالإيجاب وبأنه لا يمكن تحويل معاليه ادوميم الى جزيرة معزولة، والارض التي ستبنى عليها هي ارض "اسرائيل" وإنها ستمتلئ بالعمران، وحتى يوسي بيلين "حزب ميرتس" أكد مرات ضرورة أن تبقى معاليه ادوميم تحت "السيادة الاسرائيلية".

ومنذ العام 2005، وعمليات استكمال الوثائق والتصاريح اللازمة لهذا المشروع مستمرة، وهناك مكتبان هندسيان يعملان في خدمة هذا المشروع، والتخطيط الحقيقي لهذا المشروع كان في عهد وزير الإسكان الإسرائيلي يتسحاق هرتسوغ من حزب العمل، لبناء مدينة متكاملة قائمة بحد ذاتها، وتنضم الى القدس الكبرى التي تشمل "جفعات زئيف ومفسيرت" على طريق تل ابيب - القدس ومعاليه ادوميم ومفسيرت ادوميم على الاراضي المسماة "E1" وبيتار عليت، والهدف هو أن يصبح عدد اليهود في القدس يتجاوز الـ 750 الف نسمة.

طرد أبناء الجهالين وسكنهم في "موقع بديل"

أدّت إقامة مستوطنة معاليه أدوميم إلى إلحاق مسّ جسيم بأبناء عشيرة الجهالين. وقد قامت سلطات الاحتلال أثناء أعمال التطوير للأحياء الأولى في المدينة في سنوات الثمانين بهدم الخيام . وفي عام 1994 أخلت "الإدارة المدنية" عشرات العائلات من الأرض التي خُصّصت لحيّ جديد في المستوطنة الآخذة في التوسّع، ونقلتهم إلى جوار مزبلة القدس البلدية على أراضي أبو ديس، والتي أعلنتها سلطات الاحتلال (أراضي دولة).

وقد نُفّذ إخلائين قسريّين إضافيين بحق مجموعتين سكنيّتيْن من عشيرة الجهالين في العامين 1997 و1998. وفي أعقاب التماس قدّمته إحدى المجموعتين أبرم

למעלה מימין כפר הג'האלין. למטה משמאל, הכניסה למזבלת אבו דיס.
على اليمين من الاعلى قرية الجهالين وعلى اليسار من الاسفل مدخل مزبلة ابو ديس

اتفاق بين ممثليها وبين رئيس "الإدارة المدنية"، وصدّقته "المحكمة العليا". وفي أعقاب هذا الاتفاق انتقل أبناء المجموعة إلى موقع مجاور للمزبلة.

الحياة في "الموقع البديل"

الحياة في "الموقع البديل" منوطة بمشاكل صعبة تواجه الأهالي فيه: الموقع قريب جدًا من موقع جمع النفايات في أبو ديس، حيث ترد إليه النفايات بحجم قرابة ألف طن يوميًا، منذ تموز 2011، وأكثر من 1,500 طنّ يوميًا قبل ذلك، تأتي غالبيتها من القدس. وتقع المنازل التابعة لعشيرة الجهالين على بعد قرابة 300 متر فقط من الموقع، ويعاني الأهالي الأذى الذي تلحقه الروائح النتنة.

وردًا على الالتماس الذي قدّمته بلدية معاليه أدوميم والمتعلق بجباية الرسوم مقابل طمّ النفايات في الموقع، قالت حكومة الاحتلال "للعليا" إنّ كميات كبيرة من غاز الميثان قد تراكمت في مكبّ النفايات على مرّ السنوات، والنيران التي تشتعل فيه "يمكن أن تؤدّي إلى انهيار جبل النفايات"، الأمر الذي قد يؤدّي "إلى أذًى بيئيّ جسيم يشكل خطراً على حياة البشر".

ومن المفترض أن يُغلق مكبّ النفايات حتى نهاية العام 2013، ولكن تراكم الغازات فيه سيستمرّ حتى بعد ذلك، ويمكن أن يستمرّ الأمر لقرابة 20 سنة من اليوم الأخير لطمّ النفايات.

وتمنع المنازل الثابتة أبناء عشيرة الجهالين الذي انتقلوا إليه من تسيير نهج حياتهم التقليديّ، الذي يستند إلى الترحال الموسميّ وتربية المواشي، فالمساحة المخصّصة لكلّ عائلة في الموقع ضيّقة ولا تلائم القطعان.

كما أنّ جيش الاحتلال يقيّد إمكانية وصول الأهالي إلى المناطق المخصّصة للرعي، ولذلك فإنهم يعتمدون على شراء العلف بتكلفة باهظة.

وأدّى هذا الواقع إلى بيع الكثير من الرّعاة لماشيتهم، واليوم تبلغ نسبة الفلسطينيين في "الموقع" الذين ما زالوا يعتاشون على تربية المواشي قرابة 30% فقط. أمّا الباقي فإنهم يعتاشون من العمل كعُمال.

وتكمن مشكلة أخرى في أنّه برغم أنّ "إسرائيل" أعلنت أراضي "الموقع البديل" بأنها "أراضي دولة"، إلا أنّ الفلسطينيين – ومن بينهم أبناء الجهالين - يرون أنّ الأراضي تعود في ملكيتها إلى أهالي أبو ديس، ولذلك يُنظر إلى أبناء الجهالين على أنهم لاجئون.

ولا يزال الخطر الاستيطاني يلاحق عرب الجهالين حتى هذه الأيام حيث تتسارع وتيرة الاستيطان في المستوطنات الإسرائيلية التي تحاذي هذه التجمعات ويزداد خطر التهجير والإخلاء القسري مرة أخرى بفعل الممارسات الإسرائيلية وبناء جدار العزل العنصري.

وحسب منظمة بتسيلم الاسرائيلية لحقوق الإنسان فإن هذه الاجراءات تعتبر اجراءات باطلة لعدة أسباب منها:

- الحكومة لم تعتمد في إجراءاتها على القانون الأردني الذي ينبغي على الجيش المحتل تطبيقه.
- إن عملية المصادرة تتجاوز إجراءات تسجيل الأراضي المنصوص عليها في القانون الأردني والتي علق العمل بها من قبل الحاكم العسكري للضفة الغربية عام 1968 والتي لم يتم أيضاً تجديدها منذ ذلك الحين وبعد أكثر من خمسة وثلاثين عاماً.
- إسرائيل تفسر "حق الدولة" في الأراضي على أنه تصريح

صورة توضح الحياة في المزبلة

بالسيطرة على مساحة ضخمة منها الأراضي ومصادرتها من أصحابها ونقلها لمصلحة أجانب (المستوطنين) دون الاكتراث بمصالح الأهالي الأصليين، وهذا تفسير لم يمارسه العثمانيون ولا الانجليز ولا الأردنيون.

- تشترط إسرائيل إظهار دليل يثبت تسجيل الأراضي من قبل أي فلسطيني يدعي ملكيته للأرض، ونتيجة لذلك فإن الفلسطينيين الذين أعلن عن أملاكهم أراضي حكومية يكونوا مسلحين بأي وسيلة للدفاع عن حقوقهم خاصة أن جزءاً كبيراً من الأراضي التي بحوزة الفلسطينيين لم يتم تسجيلها في الماضي، ورفضت إسرائيل تسجيلها فيما بعد.

وهكذا فإن مشروع E1 الاستيطاني هو المشروع الأخطر بأبعاده الكارثية وما يرتبط به من نتائج تستشعرها حتى الحكومات الداعمة لإسرائيل، لذا فإن هذا المشروع هو التحدي الأكبر لإرادة المجتمع الدولي والقانون الدولي والقانون الانساني ومجتمعات حقوق انسان، لم توجد طرق رادعة للاحتلال الاسرائيلي لما تقوم به من مخططات استيطانية تؤدي الى مصير مجهول.

وإذا جرى فعليًّا ترحيل أهالي التجمّع من منطقة سكناهم - أو اضطرّوا إلى الرّحيل عنها مرغمين عقب الظروف المعيشية القاسية التي أنشأتها سلطات الاحتلال - فإن هذا سيكون بمثابة خرق لحظر النقل القسريّ، المنصوص عليه في القانون الإنساني الدولي - وإنّنا نتحدّث هنا عن جريمة حرب، يتحمّل المسؤولية الشخصيّة عن ارتكاب هذه الجريمة، ليس فقط واضعو السياسات - وبضمنهم رئيس الحكومة وكبار الوزراء وقائد الأركان ورئيس "الإدارة المدنية"؛ وإنّما أيضًا أولئك الذين مهّدوا قضائيًّا لتنفيذ الجريمة.

النقل القسريّ لتجمّع الخان الأحمر.. جريمة حرب

إن أكثر من 300 شخصيّة عامّة من سائر أنحاء العالم - منتخَبو جمهور ورجال قانون وأكاديميّون وفنّانون ورجال دين ونشطاء - خرجوا في رسالة مفتوحة ضدّ المخطّط الإسرائيلي الرّامي إلى نقل آلاف الفلسطينيين من أهالي التجمّعات الزراعيّة والرّعويّة في الضفة الغربية. وقد أولت الرّسالة اهتمامًا خاصًّا بتجمّع الخان الأحمر إذ يتهدّده خطر الهدم والترحيل الوشيك.

ومن بين الموقّعين 90 عضو برلمان بينهم كثيرون من الاتّحاد الأوروبيّ وبرلمانات المملكة المتّحدة والكاتبة المسرحيّة "إيف إنسلر" والمخرجان السينمائيان "كين لوكاتش" و"أكي كاوريسْمَكي" والفنّانان التشكيليّان "مارلين دوما" و-"آي واي واي" والأكاديميّان "نعوم تشومسكي" و"جوديت بتلر" والموسيقيّون "روجر واترز" وأعضاء فرقة "مشروع ليلى".

جاء في نصّ الرّسالة:

"إنّ النقل القسري - سواء باستخدام القوّة الجسديّة المباشرة أو بواسطة إنشاء بيئة قاهرة تدفع الأهالي إلى النزوح عن منازلهم - هو جريمة حرب". وتتابع الرّسالة مستعرضة

الرقم	اسم القرية	عدد السكان 2007	المساحة الإجمالية دونم	مساحة منطقة البناء دونم
1	بردلة	1780	28673	442
2	عين البيضا	1220	24726	107
3	كردلة	187	غير متوفر	45
4	الفارسية	241	غير متوفر	50
5	مرج نعجة	866	2016	95
6	الزبيدات	1512	2797	166
7	مرج الغزال	434	غير متوفر	100
8	الجفتلك	4966	179464	5848
9	فصايل	1016	غير متوفر	117
10	العوجا	4525	غير متوفر	1677
11	النويعمة	1314	غير متوفر	664
12	عين الديوك الفوقا	919	غير متوفر	245
13	مخيم عين السلطان	2297	غير متوفر	682
14	عين الديوك التحتا	1091	17840	830
15	مدينة اريحا	23037	41021	12694
16	عقبة جبر	7158	غير متوفر	1969
17	دير حجلة		غير متوفر	40
	المجموع	51549	296537	25771

جدول (1) التجمعات السكانية الفلسطينية في غور الأردن حسب الاسم وعدد السكان والمساحة الاجمالية ومساحة منطقة البناء

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الرقم	اسم المستعمرة	سنة التأسيس	عدد السكان 2005	المساحة الاجمالية	مساحة منطقة البناء
1	محولا	1968	362	615	190
2	مخورا	1973	120	550	132
3	منورا	1998	1804	1400	453
4	نيران (نعران)	1977	49	5340	302
5	روعي	1970	117	3008	134
6	يتاف	1970	156	2735	170
7	شداموت	1978	516	3769	159
8	ارغمان	1968	166	1882	165
9	يافيت	1980	99	2246	352
10	يزايل	1975	215	4119	319
11	بقاعوت	1972	156	2801	120
12	تومر	1978	281	15862	362
13	جلجال	1970	164	4328	570
14	نتيف هاكادود	1976	127	1206	1042
15	نعومي (نعاما)	1982	130	5312	280
16	نحال اليشا	1983	753	غير متوفر	غير متوفر
17	فيريد جيريكو	1980	156	1499	274
18	نحال عين حوقلا	1982	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
19	نحال بترونوت	1984	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
20	حمرا	1971	132	3746	133
21	جيتيت	1973	191	1607	113
22	نحال حمدات	1980	140	700	82
23	معاليه افرايم	1970	1423	4257	521
24	مسكيوت	1987	500	غير متوفر	غير متوفر
25	مسوع	1970	136	1370	160
26	بيت هعربا	1980	83	3079	280
27	المونغ	1977	159	1102	111
28	كاليا	1968	271	1765	537
29	متسبيه شالم	1971	180	660	151
المجموع			8586	74955	7112

جدول (2) المستعمرات الإسرائيلية في غور الأردن حسب الاسم وتاريخ التأسيس وعدد السكان والمساحة الاجمالية ومساحة منطقة البناء

المصدر: مؤسسة سلام الشرق الأوسط - واشنطن
Dispossession and Exploitation, Israel's Policy in the Jordan Valley and Northern Dead Sea, May, B'Tselem 2011

تفاصيل الإجراءات التي تطبّقها "إسرائيل" لأجل خلق البيئة القاهرة المذكورة وتشمل "عدم السّماح بإقامة مبانٍ جديدة - خاصّة أو عامّة ومنع الارتباط بشبكتَي المياه والكهرباء وشقّ الطرق.
وعندما يضطرّ الأهالي للبناء دون ترخيص نتيجة انعدام الخيارات أمامهم يتهدّدهم خطر الهدم الفعلي أو يخيّم فوقهم شبح الهدم وخطر مصادرة التجهيزات الحيويّة".
وتتصدّى الرّسالة لمحاولات إسرائيل "المخادعة" كما وصفتها إذ تدّعي بأنّ هذه الإجراءات هي مجرّد تطبيق للقانون لأنّ "سياسات التخطيط الإسرائيلية في الضفة الغربية لا تتيح بتاتًا حصول الفلسطينيين على تراخيص البناء المطلوبة".

وتوضح الرسالة أنّ جميع المسؤولين عن تنفيذ جريمة الحرب هذه يتحمّلون المسؤوليّة شخصيًّا بما في ذلك رئيس الحكومة ووزير الأمن الإسرائيلي إضافة إلى قضاة المحكمة العليا الذين أصدروا مؤخّرًا قرار حُكم يصادق على هدم تجمّع الخان الأحمر وبالتالي جعلوا من أنفسهم شركاء في إجراء **"يرقى إلى جريمة حرب لا أقلّ، مهما كانت الفذلكات القانونية الشكليّة الرّامية لتبرير ما لا يمكن تبريره".**

Endnotes

1. غور الأردن أو وادي الأردن: هو سهل خصيب تبلغ مساحته حوالي 400 كيلومتر مربع يقع على امتداد نهر الأردن، ويتراوح مستواه بين 200 وأكثر من 400م تحت سطح البحر، ليصل إلى البحر الميت، وهو أكثر جهات العالم انخفاضاً تحت مستوى سطح البحر. ويشكل غور الأردن مع البحر الميت ووادي عربة أخدود وادي الأردن والذي يشكل بدوره جزءا من صدع البحر الميت والوادي المتصدع الكبير. تمر عبر غور الأردن المنطقة الحدودية الفاصلة بين المملكة الأردنية الهاشمية على الضفة الشرقية لنهر الأردن من ناحية والضفة الغربية المحتلة و"إسرائيل" من ناحية أخرى.

2. دفيئات: مفردها دفيئة (أو greenhouse الصوبة الزراعية أو البيت الزجاجي أو الزراعة المحمية)، هي مبنى أو مجمع تنمو فيه النباتات، وتتراوح مساحة هذه المنشئات من حظائر صغيرة إلى مباني على نطاق صناعي.
3. بتسيلم: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة.
4. طوباس هي مدينة قديمة، حيث تأتي كلمة طوباس من الكلمة الكنعانية "Tuba Syoys"، أو "النجم المضيء". وهو ما يعني في الكنعانية النجم الخفيف أو المتألق وهي مذكورة في الفترة الرومانية من قبل "thepas"، وتشير الدلائل الاثرية مثل المقابر ومعاصر الزيتون والحجارة الأثرية إلى انها كانت أول منطقة مأهولة في نهاية القرن التاسع عشر، عندما كانت مجموعات من الرعاة والمزارعين يعيشون في وادي الأردن، بدأت في الصعود إلى التلال إلى مناخ أكثر اعتدالا خلال أشهر الصيف. وأول عائلة سكنت في منطقة طوباس كانت عائلة دراغمة - التي كانت موجودة فيها المنطقة منذ مئات السنين - الذين استغلوا المناطق القريبة من نهر الأردن، من أجل الزراعة وتربية المواشي.

النقل القسريّ لتجمّع الخان الأحمر .. جريمة حرب

نواة

تربية قلقيلية تكرّم المعلمين الفائزين في مبادرة "صف بلا ضعف"

كرمّت مديرية التربية والتعليم العالي في محافظة قلقيلية المعلمين الفائزين والمشاركين في مبادرة "صف بلا ضعف"، بمشاركة د. بصري صالح وكيل وزارة التربية والتعليم العالي، والعميد حسام أبو حمدة نائب محافظ محافظة قلقيلية.

وشارك في الحفل نائلة فحماوي عودة مديرة التربية والتعليم العالي، وخضر عودة مدير الدائرة الفنية، ومحمد خلف مدير بنك القاهرة عمان/ فرع قلقيلية راعي الحفل، وممثلي الإدارة العامة للإشراف التربوي، وممثلي الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، ومدراء المؤسسات الرسمية والأجهزة الأمنية، والمعلمين والمعلمات المكرمين، ومديري ومديرات المدارس المشاركة والاسرة التربوية في محافظة قلقيلية.

وفي كلمته خلال الاحتفال الذي بدأ بآيات عطره من القرآن الكريم والسلام الوطني، نقل الوكيل تحيات وزير التربية والتعليم العالي، مؤكدا على الدور الهام والمحوري لوزارة التربية والتعليم العالي في تعزيز الثوابت الوطنية، من خلال المنهاج الفلسطيني الذي يجمل الرواية الفلسطينية، وفي الصمود والتحدي رغم كل إجراءات الاحتلال، وفي النهوض بواقع التعليم، وتعزيز المبادرات التربوية الإبداعية، بتمازج وتكامل ما بين كافة مكونات العملية التربوية، وبشراكة مع المؤسسات المختلفة، مثمنا مبادرة مديرية قلقيلية "صف بلا ضعف"، واصفاً إياها

بالخلّاقة، وهي تثبت حرص ودافعية المعلمين والمعلمات للعطاء والإبداع، مشددا على ضرورة تكاتف كافة الجهود نحو بناء جيل متمسك بأرضه، معتز بوطنيته، حريص على التحصيل العلمي والإبداع والتميز، وتقدم الصفوف نحو رفع اسم فلسطين عاليا.

من جانبه ثمن نائب المحافظ الجهود التي تبذلها مديرية التربية والتعليم للارتقاء بالواقع التربوي، وخاصة مبادرة صف بلا ضعف، والتي لها اثر واضح في الارتقاء بالعملية التربوية، الأمر الذي يشكل حالة فخر واعتزاز بجهود المديرية، ويبرق رسالة أمل وثقة أن أبناءنا في أيدٍ أمينة، شاكراً المعلمين والمعلمات على جهودهم الكبيرة في زرع العلم مع الانتماء الوطني في الغرس الفلسطيني، داعيا إلى تعزيز نقاط القوة في العملية التربوية للتغلب على نقاط الضعف، مؤكدا على أهمية تكامل عمل المؤسسات المختلفة مع مديرية التربية والتعليم للنهوض ببرامجها المختلفة.

بدورها رحبت فحماوي بالحضور، مشيرة إلى أن مبادرة صف بلا ضعف انطلقت انسجاما مع رؤية الوزارة التطويرية الرامية الى تحسين التعليم، ومن حرص المديرية على تجويد مخرجات التعليم، وتحفيز المعلم ليعطي أفضل ما عنده، والوقوف على نقاط الضعف في المهارات الأساسية للطلبة والتركيز عليها، والعمل على معالجتها، وخلق حراك تربوي بين مديري المدارس لمتابعة المعلمين وتعزيزهم وتحفيزهم، وتوجيه المشرفين التربويين للمتابعة الحثيثة لأداء المعلمين في المباحث المذكورة، ودعمهم، حيث لاقت المبادرة تجاوبا كبيرا في الميدان التربوي، وبلغ عدد المشاركات (178) من 35 مدرسة، مشيرة أن الحفل يهدف إلى تكريم كوكبة مميزة من المعلمين الفائزين في المبادرة، إضافة إلى المعلمين المشاركين فيها، وشكرت فحماوي كافة المؤسسات الداعمة والشريكة، وبنك القاهرة عمان على رعايته للحفل.

و تخلل الحفل الذي فقرات فنية لفرقة المديرية الفنية بإشراف ومتابعة مشرف النشاط الموسيقي ضرغام جمعة، وتم في نهايته تكريم المعلمين الفائزين في المبادرة والمشاركين فيها وتوزيع الهدايا.

— — — — — —

10 سنوات على رحيل محمود درويش.. الجُدران "تحنّ" للشاعر الفلسطيني

لم يكن شاعرًا عاديًا، جمع محمود درويش بين الموهبة المُتفرّدة والكاريزما والصوت الرنّان والاهتمام بالقضيّة الأم "فلسطين"، في التاسع من أغسطس عام 2008 رحل درويش، كان خياره الموت الرحيم، فتم فصله عن أجهزة الإنعاش.

هذه الأيام تمر 10 سنوات على غياب الشاعر الفلسطيني، الذي لا تزال تتذكره جُدران الوطن العربي.

يُعتبر درويش الشاعر الوحيد الذي رُسمت صورته على الجُدران، يتذّكره الوعي العربي كُلما تجددت النزاعات، كرمز بقي دليلًا على سلامة القضية الفلسطينية.

على الجدار العازل رسم الفنان "ارنست بينيون ارنست" صورة لدرويش، يقف فيها بنظارته مُعتدًا بنفسه كما هي العادة.

قام أهل تونس بتحية درويش على طريقتهم، فرسموا صورته ضاحكًا، وبجواره كتبوا أبيات من شعره يُحيي فيها الأرض.

في تونس أيضًا، على جدار بقرية دجيربا رُسم جرافيتي لدرويش في المنتصف ومن حوله أبيات من شعره، كسجّادة مُعلقة، يتناثر تحتها الورود.

في مدينة صور اللبنانية كان درويش حاضرًا أيضًا، رسمه الفنان غالب حويلا عام 2017، في قُطر دائرة حضر درويش على الجدار، كمِحور مكتوب حوله أبيات شعره، كأنها منه وإليه تعود.

في لبنان أيضًا جرافيتي آخر لدرويش، وتبدو حُروف شِعره حوله كهالة ذهبية اللون تُحيطه بجلالها.

رغم انتشار صورة الشاعر الفلسطيني، إلا أن النصيب الأكبر للحنين كان لأبيات شعره، تحدّث درويش عن كل شيء تقريبًا، عن الحرية، الثورة، الحُب.

تهفو النفس إلى فلسطين دومًا، وفي ذلك تكون كلمات درويش هي الاقرب.

لم يهتف درويش باسم فلسطين لكنها كانت دومًا وسط كلماته، هي من قال عنها "على هذه الأرض ما يستحق الحياة: على هذه الأرض سيدة الأرض، أم البدايات أم النهايات. كانت تسمى فلسطين فصارت تسمى فلسطين".

عبر الشعر كان درويش يؤكد على أن فلسطين بلده التي لن يتنازل عن ملكيتها لأحد، أن البحر والهواء له، فيقول "هذا البحر لي.. هذا الهواء لي.. هذا الرصيف وما عليه"، تستحضره الذاكرة وتنقل كلماته بجوار البحر.

في قصيدته الشهيرة "مديح الظل العالي"، التي كتبها عام 1983، كان درويش يُخرج لسانه للسلطة والدولة، يُمجّد الثورة ويضيق بالفكرة، على إحدى الجُدران كُتبت كلماته، يستدعيها قلمٌ مؤمن بالثورة.

لم يستحضر الوعي العربي كلمات درويش في الثورة والحرب فقط، كان شِعْره ملجأ لكل قلب حزين، يشعر بخيبة الأمل ولسعة الذكرى، المرارة في الحلق كُلها تتجمع لدى قول درويش "ونحن لم نحلم بأكثر من حياة كالحياة".

في الحُب يصير درويش ملكًا مُتوجًا، كلما اشتاقت النفس إلى الحبيب، يعود لكلمات الشاعر الفلسطيني، ليتعلّم فن الصبر منه، فدرويش يقول "ولا تتعجل فإن أقبلت قبل موعدها.. فانتظرها، وإن أقبلت بعد موعدها.. فانتظرها".

ولأن في عُرف درويش لا ينفصل الحُب عن الحرية.

لا يستقيم شعر درويش بغَيْر خيال، فالحرب تجعله أسيرًا للأمل، دويّ الطائرات تُحيل تفكيره إلى رؤية الحمام الأبيض، وحين تحنّ النفس إلى السلام تتذكر ما قاله الشاعر "عندما تختفي الطائرات.. تطير الحمامات.. بيضاء.. بيضاء".

رغم ما أكّده درويش عن النسيان، وأن سيرة المرء منّا لا مفرّ لها من تحولها إلى سراب، إلا أن درويش سقط من تلك المُعادلة.

رُبما يكون ما خلّد سيرة درويش هو تفرّده، والأصوات الجميلة التي حملت كلماته على أجنحة الموسيقى، مارسيل خليفة وكاميليا جبران والثلاثي جبران.

— — — — — —

فيلم فلسطيني يحصد جائزتين من مهرجان ديربان الدولي بجنوب أفريقيا

فاز الفيلم الفلسطيني التقارير حول ساره وسليم للمخرج مؤيد عليان بجائزة أفضل فيلم وجائزة أفضل ممثلة للفلسطينية ميساء عبد الهادي المسابقة الرسمية للنسخة التاسعة والثلاثين من مهرجان ديربان السينمائي الدولي في جنوب أفريقيا.

وقالت ميساء عبد الهادي الحاصلة على جائزة أفضل ممثلة في خطاب قبولها الجائزة "شرف رائع لي كممثلة فلسطينية أداء دور في فيلم فلسطيني يعكس القوة الحقيقة وصمود المرأة العربية. آمل أن نستمر في صناعة أفلام في فلسطين وحكي قصصنا رغم كافة الصعوبات وأشكال القمع. شكري العميق لفريق عمل المهرجان وأعضاء اللجنة على هذه الجائزة الرائعة. شرف عظيم لي. أرغب أيضاً في توجيه الشكر لمخرج الفيلم مؤيد عليان لثقته في للقيام بدور بيسان، شكراً جزيلاً لكم".

وبذلك يصل مجموع جوائز الفيلم الروائي الطويل التقارير حول ساره وسليم للأخوين عليان إلى ٥ جوائز حيث سبق له الحصول على جائزه أفضل فيلم في المنافسة الرسمية لـ مهرجان سياتل الدولي وجائزة لجنة التحكيم الخاصة لأفضل سيناريو وجائزة الجمهور (هوبرت بالس) ضمن المسابقة الرسمية (نمر هيڤوس) في مهرجان روتردام السينمائي الدولي الذي شهد العرض العالمي الأول له وكان أول مشاركة لفيلم فلسطيني في المسابقة الرسمية للمهرجان، كما كان المشاركة العربية الوحيدة بها هذا العام.

الفيلم من تأليف رامي عليان وإخراج مؤيد عليان، وتدور أحداثه في القدس حول ساره وسليم اللذين تجمع بينهما علاقة خارج إطار الزواج، وهو ما

يشـعل لعبـة خطرة من الخـداع بين من يملكون السلطة ومن لا يملكونها.

وكان الفيلـم قد فاز بدعـم أكثر من جهة دولية، وهـي الصندوق العربـي للثقافة والفنـون (آفاق)، وفيلم لاب: فلسـطين، وصنـدوق السـينما العالميـة وصندوق هوبـرت بالـس وصندوق دعم السـينما الهولنـدي وبرنامـج الإنتـاج الأوروبي المشـترك وغيرهـا والفيلم مـن بطولة ميسـاء عبـد الهـادي وأديـب الصفدي وكامل الباشـا ومن تأليف رامي عليان، ويتعاون فـي إنتاجه شـركة PalCine Productions فـي فلسـطين بالتعاون مـع KeyFilm في هولنـدا، و-Man derley Films GmbH فـي ألمانيـا وMonofilms في المكسـيك، وتتولى شـركة MAD Solutions توزيـع الفيلم في العالم العربي.

— — — — — —

فلسطينية فازت بالترشح كأول مسلمة في الكونغرس الأميركي

أميركيـة مسـلمة، هـي رشـيدة طليـب المولودة قبل 42 سنة لأبوين فلسطينيين مهاجريـن، أعلنوا فجر اليـوم الأربعاء بالتوقيت الأميركي، عن فوزها بترشيح الحزب الديمقراطي لمقعـد بالكونغرس عن الدائرة 13 بولاية ميشـيغن، لتنافس من سيفوز بترشـيح الجمهوريين للمقعد نفسه في انتخابات موعودة بعد شهرين، ونسـمع في الفيديو المرفق بلسانها عنها وعن عائلتها.

فـوز رشـيدة طليـب، الأم لابنيـن آدم ويوسـف، من زوجها فايـز طليب الذي اقترنـت به عام حصلت في 1998 على بكالوريوس بالعلوم السياسية من جامعة Wayne State الأميركية، كان مفاجأة

كبرى، بحسـب ما اسـتنتجته "العربية. نـت" من مطالعتها لخبر فوزها في عدد من المواقع الإعلاميـة الأميركية، لأنها هزمـت 5 منافسـين، أهمهم مـن كانت الاسـتطلاعات تضعها دائمـاً بالمقدمة، وهـي Brenda Jones رئيسـة مجلس مدينـة ديترويـت البالغة 59 سـنة، فإذا فازت حين يتوجه الناخبون الأميركيون إلى صناديق الاقتـراع لاختيار أعضاء الكونغرس وحكام الولايات في منتصف نوفمبـر المقبل، فسـتصبح أول مسـلمة وأول عربية تحتل مقعداً فيه بالتاريخ.

ولدت رشـيدة طليب ونشـأت في مدينة ديترويـت، حيث تقيم "وتعمـل محامية متخصصة بالدفـاع عن قضايا مجتمعها المحلـي، كمـا وناشـطة فـي مكافحـة التلـوث البيئـي، إلى جانب نشـاطها في تعزيز التعليم"، بحسب ما ورد عنها في تقرير بمجلـة Forbes الأميركية، وفيه أنها مدعومة مـن المعلمين والممرضين وتجـار التجزئـة بالولايـة، لاهتمامهـا ببرامـج المـرأة والطفـل والرعايـة الصحية.

أمـا عـن اسـمها الغريـب للأميركيين، فقالـت لإذاعة "صوت أميـركا" خلال جولة لهـا بأحد الأحياء لتعريف سـكانه بنفسـها وبرنامجهـا، إن "النـاس قـد يجدون صعوبة بنطقـه، لكنهم يتذكرون أنـي زرتهم فـي منازلهم"، وفـق تعبير من وصفتها صحيفة "واشنطن بوست" بأنها معارضة شـديدة لسياسات الرئيس ترمـب. كما لهـا علاقة قوية بالناشـطة الحقوقية الأميركية من أصل فلسـطيني، ليندا سـرور، المعـروف بأنها من أكبر داعميها.

والداهـا من بيت حنينا وقرية بيت عور

رشـيدة طليـب، العضـو مـن 2008 إلـى 2014 فـي كونغـرس ميشـيغن، والمتخرجـة أيضـاً بدرجة فـي القانون حصلـت عليهـا فـي 2014 مـن كليـة Thomas Cooley Law School الشـهيرة، هي كبرى 14 ابنا لأمها التي هاجرت إلـى الولايات المتحدة من قرية "بيت عور الفوقا" قرب رام الله بالضفة الغربيـة، ولأبيهـا الذي هاجـر من بلدة "بيـت حنينا" قرب القدس المحتلة، وفقاً للوارد بسيرتها المتوافرة في الإنترنت، وهـي واحدة من 5 أميركيات مسـلمات سـعين بالانتخابـات الأوليـة والمرحلية لدخول الكونغرس.

أما السـاعيات غيرهـا، فهـن: اللبنانية الأصـل فيـروز سـعد، ونافسـت على الدائرة 11 بولاية ميشيغن، والصومالية

الأصل إلهان عمر، على الدائرة 5 بولاية مينيسوتا، إضافة إلى ديدرا عبود، وهي محامية أميركية اعتنقت الإسلام منذ 20 سنة، وقبل أن تتعرف إلى من أصبح زوجها فيما بعد، وهو العراقي علي عاصم عبود. أما الرابعة، فهي طاهرة أمة الودود، الإفريقية الأصل والأم لسبعة أبناء.

— — — — — —

إبراهيم نصر الله: النصُ الفلسطيني يستعصي على المحو

حصد الشاعر والروائي الفلسطيني الأردني إبراهيم نصرالله جائزة البوكر العربية في دورتها الأخيرة عن روايته «حرب الكلب الثانية»، وكرمه معهد العالم العربي في باريس، «تقديراً لإنتاجه المتميز الذي يسعى إلى سبر جوهر الإنسان ومعنى وجوده، وعلاقته بالعالم، ناهيك بمركزية القضية الفلسطينية في كتاباته، باعتبارها من ثوابت الذاكرة الوطنية».

ويرى نصرالله أن «الجوائز الأدبية ظاهرة إيجابية، ما دامت تهدف إلى تكريم المبدعين في مجالاتهم». عن الجوائز والكتابة بين الرواية والشعر وموضوعات أخرى تحدث نصرالله:

بعد فوزك بجائزة البوكر العربية، كيف تقوّم تكريمك في باريس؟

- التكريم في حد ذاته ظاهرة حضارية، يعتزّ المرء بها، فهو بمثابة تحية كبيرة لما قدمه عبر مسيرته؛ صحيح أنها يمكن أن تكون عن مجمل الأعمال، أو عن عمل واحد، لكن كل عمل نكتبه هو حصيلة خبراتنا وحياتنا ومعارفنا، وكُتُبنا التي كتبناها قبله. لذا، أعتز بتكريم مؤسسة عريقة مثل معهد العالم العربي، وبالأسماء الرائعة التي قدمت أبحاثاً في تجربتي الشعرية والروائية في باريس، خلاله، كما أعتز بجائزة البوكر التي باتت محطة مضيئة في ثقافتنا العربية، من حيث تأثيرها ومدى الاهتمام بها.

هناك كتّابٌ ونقاد ينتقدون الجوائز الأدبيّة، ويرون أنها خلقت حالة من هوس كتابة الرواية من أجل الجوائز فقط، ما تعليقك؟

- في عالمنا العربي، نبدو غالباً، أننا ننتقد الأشياء بحجم رغبتنا فيها. لا أعرف ما هو الأمر السيئ في أن يكون هناك هوس بالرواية. صحيح أن هناك أعمالاً كثيرة ضعيفة، لكننا أيضاً شهدنا بروز مواهب رائعة. لا أظن أن الجائزة كدافع كانت السبب في كتابتها أعمالها وحسب، بل كانت خلف هذه الأعمال تجربة تستحق أن تُكتب، وأن ترى النور، وأن تقبض عليه أيضاً إذا تحقّق لك الفوز. ففي النهاية، لا تفوز الروايات السيئة. تفوز الروايات الجيدة التي قد نختلف في تقييمنا مدى جودتها، حسب ذائقتنا، وثقافتنا، وللأسف، مصالحنا أيضاً.

هل الجوائز تشكل معياراً وحيداً للحكم على المبدعين؟

- كما أشرتُ؛ الجائزة هي تحية لمن ينالها، ولكن ليست هناك جائزة، بالمطلق، يمكن أن تكون تذكرة للأبدية، وخلود النصوص أو الكتّاب الذين ينالونها، فالزمن وحده هو الناقد الأكبر، بما يعنيه من تحولات الذائقة وتحولات النقد عبر القرون. لا أعرف أي جائزة حصل عليها هوميروس، أو ثرفانتس، أو دوستويفسكي، ولكنهم استطاعوا أن يكونوا معاصرين لنا ولمن سبقونا، وسيكونون معاصرين للأجيال المقبلة، وهذه هي الجائزة الكبرى. كتب كثيرة فازت بجوائز انتهت صلاحيتها بعد أشهر، وكثرٌ من الكتّاب الذين حصلوا، حتى على نوبل، لا نذكرهم بعد أقل من عام. أظن أن الكاتب المحظوظ هو من يستطيع أن يشقّ واحدٌ من كتبه، أو أكثر، طريقه بيُسر عبر الزمن.

هل شكّل السردُ بالنسبة إليك إحدى أدوات المقاومة؟

- ربما شكّل السرد عموماً، في مرحلة ما، عبر تجارب كثرٍ من الكتاب الذين سبقونا، أداة مهمة من أدوات المقاومة، لكنّ تحولات السرد والشعر، في ما بعد، كانت كبيرة، بحيث لم يعد النص في تجارب كثيرة، مقاومة وحسب، بل وسّع مفهوم المقاومة وهو يؤنسنها ويؤنسن الوطني ويوسّعه، وبهذا غدت صورة فلسطين والفلسطيني في النص أكثر عمقاً وتأثيراً، وهذا وسَّع دائرة استقبال هذا الأدب، لأن هذا الاستقبال انتقل من مرحلة الولع بالبندقية وصاحبها، إلى مرحلة فهم الفلسطيني إنساناً، واستقبال النص الفلسطيني كواحد من المدونات الإبداعية العربية والعالمية، سواء على المستوى الفني الراقي، أو مستوى التعامل مع كل حكاية تُسرد.

لكنّ النص الفلسطيني في مرحلتيه، بقي نصاً ضد المحو، وضد الزوال، وضد النسيان، في واقع رسمي عربي ودولي عملَ، ويعمل، كل ما لديه ليجعل الفلسطيني ينسى، وكان النسيان دائماً حالة من حالات الموت السريري، ولحسن الحظ فإن أكثر الأشياء

فاعلية في الفلسطيني هي ذاكرته.

الحيوانات لها حضور قوي سواء في رواياتك أو دواوينك الشعرية... ما سر هذا الولع؟

- منذ فترة قصيرة، كتب الصديق الشاعر محمد علي شمس الدين مقالاً لامعاً في «الحياة» عن ديوان «الحب شرير» وقد التقط بعمق بصيرته موقع الذئب وجودياً في الديوان، ومعه بقية المخلوقات، باعتبارها بدايات الحياة، وهذا أمرٌ آمنتُ به دائماً، ويمكن أن نتساءل: هل كان من الممكن أن تستمر الحياة البشرية لو لم توجد المملكة الحيوانية؟ أظن أن الأمر مستحيل، لكن البشر عاشوا على هذا الكوكب مفتونين بإبادة هذه المخلوقات، في البر والبحر، وهذا ما تحدَّثت عنه رواية «حرب الكلب الثانية». وتحدثت أعمال روائية وشعرية أخرى عن الأمر ذاته من زوايا مختلفة. صحيح أن الأمر ينطلق في الكتابة من نقطة الوعي بهذه الكائنات، لكن لحسن حظي أنني عايشت كثيراً منها في طفولتي، وأصبحت جزءاً حيوياً رهيفاً في ذاكرتي.

إلى أي مدى تعتمد على السيرة الذاتية في بناء روايتك؟

- السيرة الذاتية موجودة دائماً في تجربة كل كاتب، وإن لم تكن تجارب عاشها وعاشته، فهي أفكاره، أو سيرته الفكرية الداخلية، هي رؤاه، لا أستطيع أن أتعامل مع الرؤية باعتبارها شيئاً منفصلاً عن السيرة، لأن كل رؤية تتحقق هي ابنة تجاربنا وابنة ثقافتنا وأمر لصيق بأرواحنا وأحلامنا.

لا أبالغ إذا قلت أن الشكل الفني هو جزء من سيرة المرء؛ لأنه محصلة مُقطِّرة لذائقته الشخصية والجمالية. لذا، نحن هناك دائماً في نصوصنا مهما أتقنّا التّخفي.

هل يمكن أن يساهم الأدب في بلورة هوية وطنية، في ظل تنامي الدعوات العنصرية إلى تفتيت المجتمعات؟

- لا أشك في ذلك أبداً، وحين أنظر إلى الدور الذي لعبه الأدب الفلسطيني وبقية الفنون، أدرك أن الأدباء والفنانين منحونا كِتابَ روحنا الحقيقي، لذا أعتقد أن الأدب والفن الفلسطينيين من أهم العوامل التي تشكل الهوية الفلسطينية بعد النكبة. صحيح أن الأدب والفن كانا حاضرين قبل النكبة، لكنهما، بعدها، استندا إلى ذلك المنجز الغني لتحقيق منجز إبداعي أكبر. كانت الزعيمة الصهيونية غولدا مائير تقول: لو كان الفلسطينيون شعباً لكان لهم أدب. وهي جملة مغرضة بالتأكيد وكاذبة. لكن، على رغم عنصرية الجملة، إلا أنها تؤكد أن وجود أدب لشعب ما جزء أساس من حقيقة وجوده.

حدثنا عن تأثير البيئة السعودية في تقنيات كتابة روايتك الأولى «براري الحُمّى».

- ربما ألزمتني الحالة التي عشتها كمدرس في النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي هناك، بأن أبحث عن شكل فني يستوعب تلك التجربة، ولولا السعي إلى ذلك، لكانت الرواية فقيرة. لقد تحدّتني التجربة وزلزلتني، ولم يكن منطقياً أن أعبر عنها بطريقة تقليدية، لكن بحثي الطويل في فن الرواية لكي أكتبها، ألزمني في ما بعد بأن أظل وفيّاً لفكرة التجريب، والتنوع داخل التجربة.

لقد تركت التجربة في تلك البيئة بصماتها على هذه الرواية، كما تركت التجارب المختلفة والبيئات المختلفة، أثرها في أعمال أخرى، كما حدث مثلاً حين كتبتُ: «زمن الخيول البيضاء»، «طيور الحذر»، «حرب الكلب الثانية»، «أرواح كليمنغارو»، وأيضاً حدث ذلك في دواوين مثل: «باسم الأم والابن»، «عواصف القلب»، «مرايا الملائكة»، «الحب شرير»، وسواها من الأعمال الروائية والشعرية.

الرواية تعد الآن (متحف الفنون) حيث تتداخل الأسطورة والخرافة والملحمة والواقع. هل استطاع الإنتاج الروائي في العالم العربي بلورة خطابه المختلف والخاص الذي يميزها من غيرها من الفنون المتقاطعة معها؟

- أعتقد أن هناك روايات عربية أهم من روايات كثيرة تترجم إلى العربية، وتأتينا اليوم من دول العالم. كما أن الرواية العربية أصبحت عربية فعلاً، لأنها تكتب في كل بلادنا العربية، ولم تعد مقصورة على بلدين أو ثلاثة.

كيف يكون الحب شريراً، بحسب عنوان ديوان لك؟

- أظن أن أي إجابة هنا ستكون ناقصة، لأن الديوان هو ما يفسر ذلك عبر مئتي صفحة، أو عبر ستين قصيدة تقريباً، لكن كلمة الشرير هنا، لا تأتي بمعناها السلبي المُطلق، فهي أيضاً تفيد التحبب، كما نصف طفلاً ما بأنه شقي، من دون أن يعني ذلك أنه خارج على القانون!

هل تعتقد أن الكتابة تتحدى النسيان؟

- لا أستطيع أن أعتقد فقط، بل أستطيع أن أرى النتائج، وأنا سعيد بحجم انتشار كتاباتي بين الناس وتأثيرها فيهم، بخاصة فئة الشباب، هذا أمر يؤكد لي جدوى الكتابة جمالياً وإنسانياً ووطنياً.

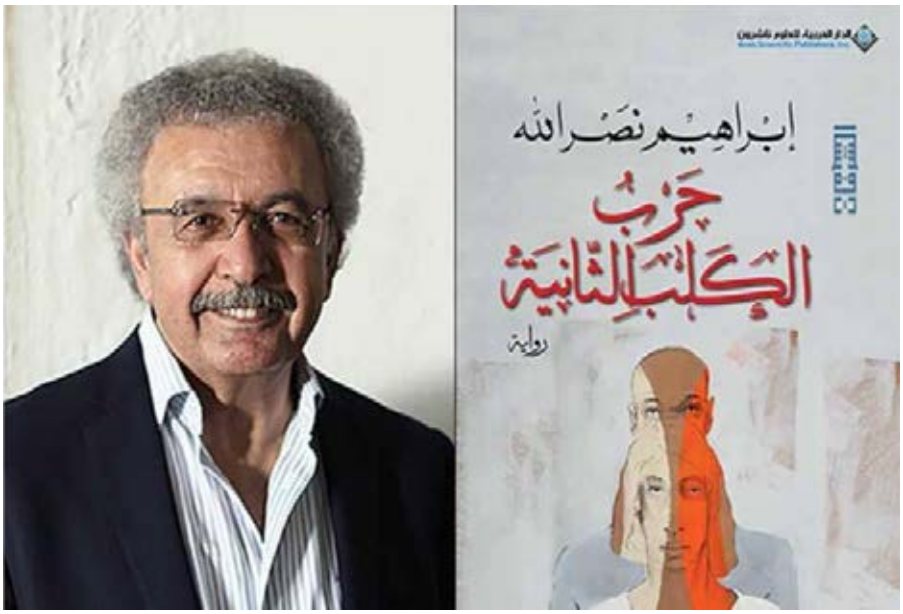

هـل تؤمـن بما يسـمى الإلهـام؟ أم إنك من الذيـن يعتقدون أن الكتابة ممارسـة شـاقة وبذل مجهود جبار؟

- الإلهام موجود دائماً، لكنه خاطفٌ كالبرق، أمـا العمـل والجهـد فهمـا الغيمـة والمطر والحراثـة والزرع، وبغيـر هذه العناصر لا يمكـن أن يكـون الإلهام رافعـة إبداعية، إنه الشرارة لا أكثر.

هل يغيـر الانفجار الرقمي وجـه العالم كما فعل اكتشـاف الطباعة من قبـل؟ هل يتحكم العالـم الافتراضـي بما يحيط بالإنسـان في عالمـه الواقعـي ويبقيـه سـجين تفاصيله وأدواته؟

- ما حدث من تغيرات في السنوات العشرين الماضية غيّرنا كثيراً، وإذا قِسنا الأمر استناداً إلى هذا التغيّر، وفي ضوء التسـارع الكبير، فإن المسـتقبل سـيغيرنا ويغيـر حياتنا أكثر فأكثـر، وفـي كل مكان في هـذا العالم، وإذا فكرنا أكثر بحجم التردّي في الحياة البشـرية والدمـار المتواصـل الذي تشـهده الأرض ومناخها، فإن هـذا الكوكب الصغير الجميل ومَن عليه في مهب مسـتقبل سـنجد أنفسـنا فيـه في أضيق الزوايا. هذه هي الأمور التي دفعتنـي إلى كتابة رواية عنّا في المسـتقبل، هي «حرب الكلب الثانية».

---

10 رياديين فلسطينيين يفوزون بتحدّي "سنتياغو" لدعم المشاريع الناشئة

فـازت عشـرة مشـاريع ريادية فلسـطينية ضمـن تحدي "سـانتياغو"، الـذي عُقِد في كل مـن رام الله ونابلـس والخليـل وغـزة، بحضور مستثمرين ورجال وسيدات أعمال، وشـركات من القطاع الخاص ومؤسسـات لتنمية وتطويـر المشـاريع الريادية، ضمن مشـروع "شبكة المستثمرين والمشرفين في الشـتات" المُمَوَّل من "التعـاون" والوكالة

الكورية للتعاون الدولي "KOICA".

وبحسـب القائميـن عليـه، يهـدف تحـدي سـانتياغو إلى مساعدة المشـاركين في بناء حقبة جديدة من الشركات الناشئة الفلسطينية ذات القدرة التنافسية العالمية والمبتكرة.

وشـارك فـي التحدي ما يقـارب 250 فكرة لمشاريع وشركات ناشئة ذات أثر اجتماعي مـن جميـع أنحاء فلسـطين، وتنافسـوا أمام لجنة من الحكام تتألف من مسـتثمرين وقادة أعمال وخبراء من كل من تشيلي وفلسطين، حيث قامت اللجنة بتقييم واختيار المشـاريع الفائـزة بناءً على معايير محددة، من ضمنها نماذج العمل والقدرة التنافسية على المستوى الإقليمي.

ومن المُقرّر أن يسـافر أصحاب المشـاريع الفائـزة إلـى سـانتياغو، تشـيلي فـي رحلة مدتها 4 أيام للمشـاركة فـي تحدي آخر أمام مجموعة من المسـتثمرين مـن أجل فرصة الحصـول علـى اسـتثمار فـي مشـاريعهم وتأسيس شركاتهم الناشئة.

وبعـد فوزه فـي التحدي، قال الغـزيّ أحمد شـلبي: "هـذا الحـدث هـو واحـد مـن أهم المسـابقات التي تُقام في فلسـطين بالنسـبة للشـركات الناشـئة ورجـال الأعمـال فـي الوقت الحالي. إنها تخلق فرصا كبيرة لرواد الأعمـال للإلتقـاء بالمسـتثمرين ذو الأثـر المجتمعي من الشتات الفلسطيني في تشيلي، والذين هم من أكبر المستثمرين على مستوى العالم". وأضاف: "أنا متأكد من أنني سأكون قادرًا على إقناع المسـتثمرين للمسـاعدة في دفع مشـروعي "جيماتو" إلـى آفاق عالمية جديدة".

بدورهـا، أكّـدت مديرة عام التعـاون التزام المؤسسة بدعم الشركات الناشئة والرياديين من فلسطين، وتقول "إننا نعمل على تطوير بيئـة ريادية ناشـطة وشـاملة في فلسـطين عبر بناء شـراكات مع الشـتات الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، نشجع الشتات الفلسطيني مـن جميـع أنحـاء العالـم على الإسـتثمار فـي الرياديين الفلسـطيني، مما سـيؤدي في نهايـة المطـاف إلى دعم وتنشـيط الإقتصاد الفلسطيني".

وأكد نائب مدير مكتب الوكالة الكورية للتنمية في فلسطين، السيد يو يونغ أوك، على أهمية البرنامـج للتشـبيك مع مسـتثمري ورياديي الشـتات لتبادل الخبـرات، والحصول على فرص للتمويل. كما وضح السـيد يو ان هذا البرنامج يندرج تحت مشروع دعم الشركات الناشئة في فلسطين والممول من قبل الوكالة الكورية للتنمية، حيث يهدف المشـروع الى دعم الريادة والابتكار في فلسطين.

قرية البصة: شاهد على تهجير الاحتلال للفلسطينيين

لم يبق من قرية البصة الفلسطينية المهجرة الملاصقة للحدود اللبنانية الفلسطينية في أقصى شمال غرب فلسطين، التي تبعد 2 كيلو متر عن رأس الناقورة، إلا بعض المعالم، فالقرية هدّمت بالكامل في عام النكبة وتم تهجير أهلها.

في القرية بقيت الكنيستان الأرثوذكسية والكاثوليكية وكذلك مقام الخضر والمسجد، وجميعها مهجور ومغلق، إضافة إلى مبنى يسمى "الستات" يقف خالياً بجانب شجرة يفوق عمرها مئتي عام، وفندق لعائلة الخياط أمام الكلية الوطنية، التي كانت المدرسة الثانوية الوحيدة في المنطقة، إلا أنها تحولت اليوم إلى حظيرة أغنام.

وتبعد قرية البصة 19 كيلومتراً عن مدينة عكا، وترتفع على هضبة تعلو 75 متراً فقط عن سطح البحر إلى الشمال من وادي البصة، عند أقدام جبل المشقح الذي يحدها من الشمال ويشكل فاصلاً بين فلسطين ولبنان، وهي قريبة من البحر الأبيض المتوسط، ويتبعها سهل منبسط من جهتي الغرب والجنوب يصل إلى البحر.

احتلت قرية البصة يوم 14 مايو/ أيار 1948 عام النكبة، وأقام الاحتلال على أنقاضها مستوطنتي شلومي وكيبوتس بتسات. وفي عام 1948، كان عدد سكان البصة نحو 4000 نسمة، يقيمون في ما يزيد عن 700 منزل، وكان ثلثا سكان البصة من المسيحيين والباقي من المسلمين.

بقي من أهل البصة فقط 300 داخل فلسطين في قرى الجليل، ويقدر عدد أهل البصة اليوم بـ35 ألفاً تقريباً منتشرين في بلاد مختلفة.

وقال المحامي سليم واكيم: "سكان البصة من الطائفتين المسيحية والمسلمة كان يضرب بهم المثال في التعايش. أنا لم أولد بها، إذ ولدت عام 1954 في قرية معيليا، إنما والدي إلياس واكيم ولد في البصة. البصة موقعها مهم جداً قرب جبل المشقح الذي تقع وراءه حدود لبنان".

وتابع: "موقعها الاستراتيجي مهم جداً، إذ كانت طريق قوافل، كل من يأتي من لبنان وسورية كان يمر بالبصة وكان فيها أربعة فنادق".

أما حبيب زريق، ابن الـ97 عاماً فقد ولد في قرية عيلبون الجليلية، ولكنه عمل مدرساً في قرية البصة قبل النكبة في مدارسها فقال: "أنا اليوم في البصة التي أعتبرها بلداً لي. المثل العربي يقول من عاشر القوم أربعين يوم صار منهم. كيف لو عاشرهم فيها 900 يوم. لقد أصبحت جزءاً من هذه البلدة ومن أهلها ومجتمعها وتاريخها".

وأضاف: "البصة من القرى الفلسطينية التي دمّرت بالكامل، مثل ما حصل في قريتي عيلبون، يوم 30 أكتوبر/ تشرين الأول سنة 1948. لقد أخرجوا الناس من بيوتهم وكنائسهم وقتلوا وشردوا، مثل ما حصل في البصة التي شرد كل أهلها، بمن فيهم أنا وأهلي وأولادي، قبل أن يأخذوني إلى المعتقل".
وتابع: "لي بنت طبيبة ولدت في البصة يوم 9 مارس/ آذار سنة 1948، نحن تركنا البصة بشهر إبريل/ نيسان سنة 1948".